الأمية الإلكترونية

في الوطن العربي

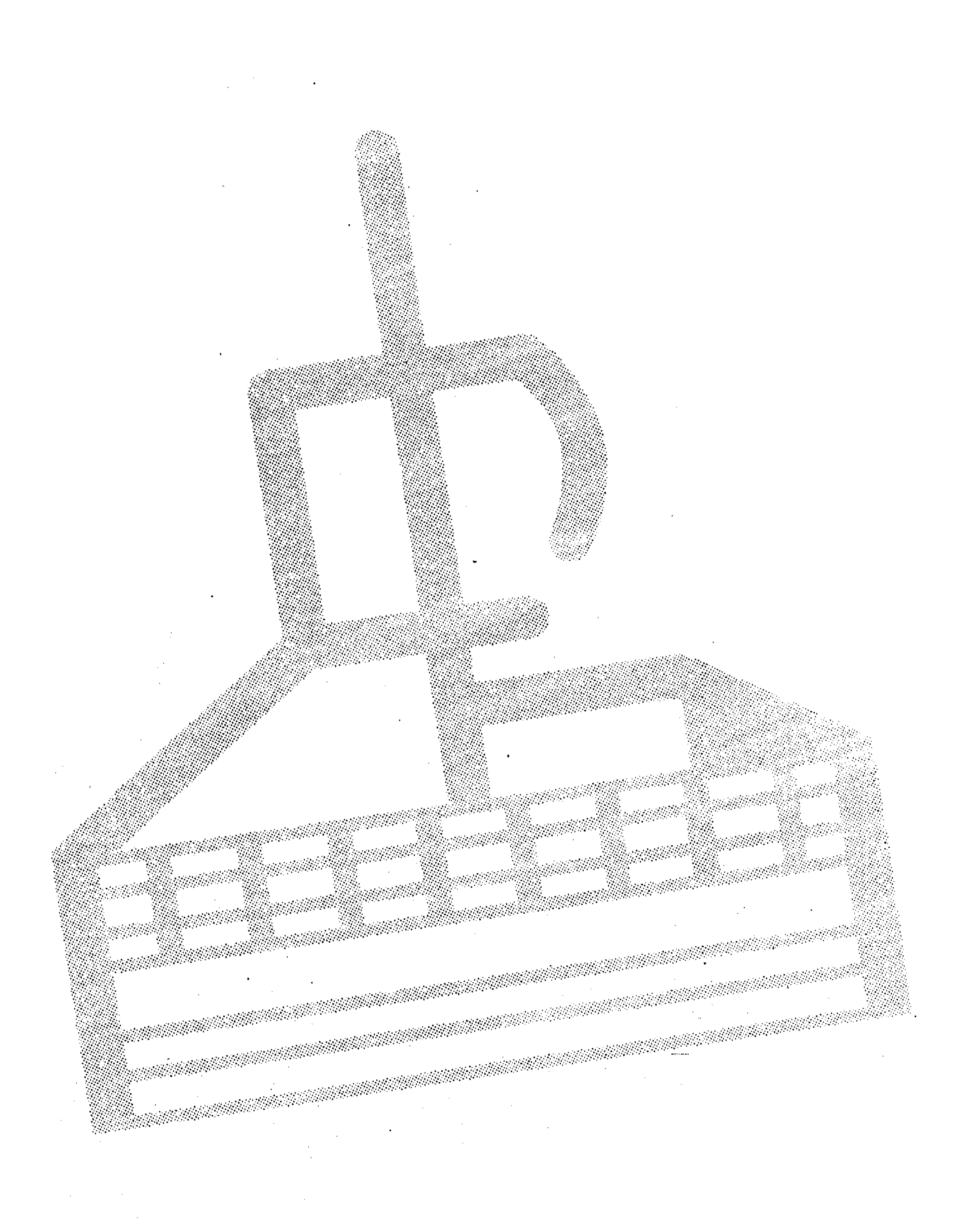
الأسباب - العلاج

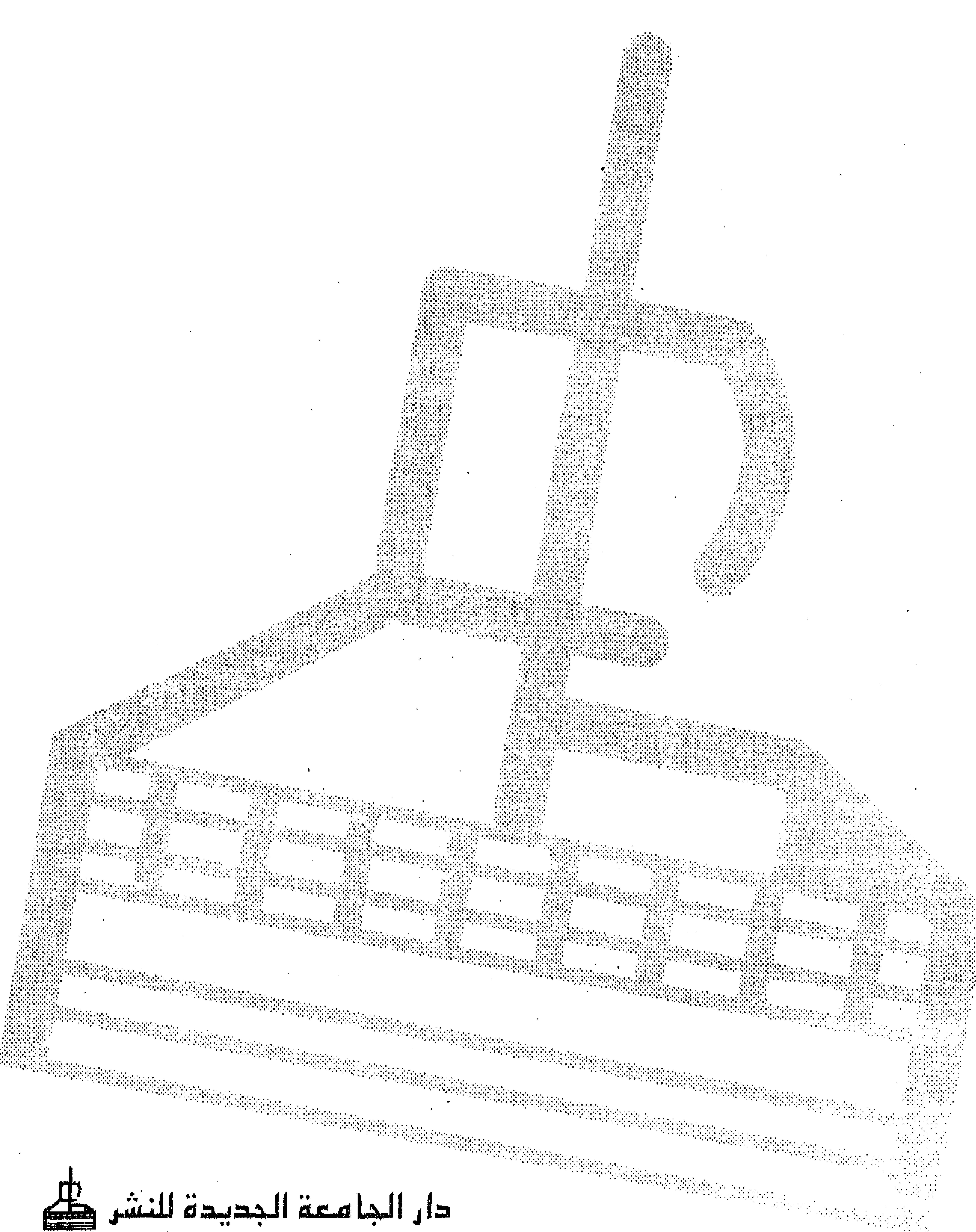


دكتور

رضا عبد البديع السيد عطية







دار الجامعة الجديدة للنشر
٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة الإسكندرية ت : ٤٨٦٣٦٢٩ - ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail. : darelgamaaelgadida@hotmail.com
www.darggalex.com info@darggalex.com

الأمية الإلكترونية بالوطن العربي وكيفية علاجها

اعداد

د/ رضا عبد البديع السيد عطية

دكتوراة الفلسفة في التربية

كلية التربية – جامعة الزقازيق

2012



٣٨–٤٠ ش سوتير – الأزاريطة – الإسكندرية

تليفون: ٤٨٦٣٦٢٩ فاكس: ٤٨٥١١٤٣ تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩

E-mail: darelgamaaelgadida@hotmail.com

info@darggalex.com www.darggalex.com

تمهيد

موضوع التغلب علي الأمية الإلكترونية من الموضوعات التي شهدت اهتمامات ومناقشات وخطط كثيرة في المجال التربوي، ولكن المنطقة العربية تعاني من ازدوجية فيما يتعلق بالأمية الإلكترونية نتيجة التصاقها بالعديد من الأبعاد والمؤثرات المختلفة في ظل خلفيات ثقافية واجتماعية أثرت في التعليم ومتطلباته خصوصا وأن الدول العربية تعاني من مشكلة الأمية الأبجدية، ومنذ أكثر من نصف قرن تنوعت فيه الجهود المبذولة، وازدهر خلالها الحديث عن طرق مكافحة الأمية واستحدثت العديد من الجوانب التربوية مثل برامج مكافحة التسرب وبرامج تعليم الكبار ومدارس الفصل الواحد وبرامج المشاركة المجتمعية، كما شهدت تلك الفترة الطويلة اقتباس العديد من التجارب بعض الدول التي استطاعت التغلب علي تلك المشكلة، والمتأمل للعديد من الرسائل العلمية في مجال التربية وبخاصة في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين يجد العديد من الدراسات التي تناولت المشكلة بشكل مباشر واقترحت العديد من الأليات لحلها، بجانب تناول المشكلة في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين من زاوية التنظيمات الصفية والمشاركة الاجتماعية إلا أن هذه المشكلة مازالت قائمة ولها العديد من الآثار السلبية علي المجتمع ويشكل عدم القدرة علي مواجهاتها إشكالية كبيرة بالنسبة للعديد من البلدان العربية التي تتداخل فيها العديد من العوامل، فربما تكون نتيجة للعوامل الإقتصادية أو الثقافية أو الإجتماعية في وقت يسعى العالم فيه إلى القضاء على الأمية بين الشعوب من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، ونتيجة لذلك تزداد الدوافع لدراسة أبعاد المشكلة وتحليل الجهود المبذولة، ودراسة العديد من العوائق التي تعوق القضاء عليها في وقت تواجه الشعوب مشكلة أعمق وناتجة عن الأمية الأبجدية ألا وهي مشكلة الأمية الإلكترونية والتي ترتبط كثيرا بجميع عناصر الأمية الأبجدية، فكيف

لإنسان آمي أن يبحث في وسائل الإتصال الحديثة ويتعامل مع الوسائط التكنولوجية المختلفة، ومن ثم فالمشكلة مركبة لدى كثير من الدول التي ترتفع فيها نسبة الأمية.

وبالتالي لم يقتصر الأمر علي الأمية بمفهومها الدارج بل يتعده ليشمل الأمية الألكترونية ليس في إطار الجهود المحلية فحسب بل من خلال دراسة ما تطرحه العديد من الجهات الإقليمية والدولية التي تسعي للتغلب علي هذه المشكلة والتي تظل دائما مشكلة قديمة في طرحها وتحليلها حديثة في التخطيط لها وتناولها.

حيث يقود اليونسكو العديد من الحملات للتغلب علي تلك المشكلة، منها عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية تحت شعار "معرفة الكتابة والقراءة كصورة من صور الحرّية"، ويهدف عقد محو الأمية الذي تمّ إطلاقه في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣م إلى تعزيز مستويات محو الأمية وتمكين الأفراد في كل مكان، وقد أقرّ المجتمع الدولي من خلال إعلان هذا العقد بأن تعزيز محو الأمية يصبّ في مصلحة الجميع باعتباره جزءاً من المساعي لتحقيق السلام والاحترام والتبادل في عالم تسوده العولمة .

وبناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة تتولي منظمة اليونسكو مسؤولية تنسيق العقد والنشاطات الدولية المرتبطة به، وقد أطلقت اليونسكو في عام ٢٠٠٥م مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات كإطار عمل لتحقيق أهداف العقد، ويشكّل هدف التعليم للجميع المتمثّل بزيادة معدلات القرائية بنسبة ٥٠ ٪ بحلول عام ٢٠١٥م، كما أن الأهداف الإنمائيّة للألفية تدرج العقد في سياق الحد من الفقر .

وعلي الصعيد العربي يقوم الألكسو بتصميم استبيان مستوحى من وثيقتي القمة العالمية للمعلومات جنيف ٢٠٠٣م، وهما وثيقة إعلان المبادئ ووثيقة خطة العمل، وتكلف الجهات الرسمية بالدول العربية بانتداب خبراء

أو مؤسسات بحثية لإعداد دراسة قطرية عن الدولة المعنيـــة تعتمـــد علـــى المعلومات المستوفاة من واقع هذه الاستبيانات ومن مرجعيات أخرى وطنية وعربية ودولية، ويطلب من الـــدول تحديـــد مـــدى الاســـتجابة للتوجهـــات والمقترحات التي تناولتها خطة العمل في المجالات التربوية والثقافية والعلمية والتحرر من الأمية بإبعادها الشاملة، وكذلك في إطار استحداث أو تحـــسين السياسات والتشريعات ذات العلاقة التي تساعد على تنفذ خطة عمل جنيف، ويلي ذلك إجراء دراسة توليفية لإبراز المشهد العام في الدول العربية حـــول مدى تطبيق خطة العمل كما حددتها وثيقة جنيف لقمة المعلومات، إضافة إلى استعراض الظروف الضرورية لإنفاذها.

ولاشك أن نظام التعليم القائم علي استخدام التكنولوجيا قد يكون من أكثر الأنماط التعليمية ملائمة لإيجاد صياغة تساعد في إيجاد حلول تقدمية لمشكلة الأمية الإلكترونية من خلال إنشاء بيئة تعليمية غير نمطية تـــوفر خـــدمات التعليم المتميز وتفعل مبدأ التعلم الذاتي والتقويم الشخصي والمشترك وتتـــيح الفرصة للمتعلم لإجراء حوارات تعليمية مع أقرانه وتيسير نـــشر الأعمـــال التعليمية المتميزة سواء كانت لمتعلمين أو معلمين ليستفيد منهـــا الأخـــرون وتكسب الدارسين المهارات الأساسية للتكنولوجيا التي يتسلح بها أقرانهم في دول العالم المتقدم.

ووفقا للمعطيات السابقة فإن هذا الكتاب سيتناول أبعاد مـــشكلة الأميـــة الالكترونية وتحليلها في ضوء العديد من القوي والجوانب المؤثرة مع إبراز أهم الطرق الواقعية الملائمة لحل لتلك المشكلة في الوطن العربي من خلال إمتلاك الأدوات الفاعلة في تحقيق تنمية بشرية تعزز تحقيـــق العديـــد مـــن الأهداف التقدمية في ضوء ثقافة المجتمع العربي وركائزه.

الفصل الأول
الأمية الالكترونية في عصر المعلومات

١ـ الأبعاد الثقافية والحضارية للأمية الإلكترونية :ـ

ترتبط الأمية الإلكترونية بالعديد من العناصر التي تساهم في بناء القدرات وخاصة المرتبطة بتقنية المعلومات والمؤثرة في العملية التعليمية، ولقد شهدت السنوات الأخيرة جهوداً متسارعة من قبل الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص من أجل تقديم برامج تدريبية لاستخدام تقنية المعلومات، بالإضافة إلى منح شهادات تدريب بمستويات مختلفة، وتتنوع هذه البرامج من ناحية المضمون والنوعية والمستوى، ومن هنا كانت الحاجة الماسة لوجود معيار عام لهذه البرامج التدريبية وأسس عامة للشهادات ،وقد عبرت جميع الدول في العالم عن الضرورة الملحة لتدريب مدربين لتهيئة الكوادر البشرية للدخول إلى مجتمع المعلومات، ورغم الجهود المكثفة التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية في هذا المجال إلا أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهد للتأثير بشكل فعال في المجتمع، ولتلبية احتياجات جميع المدربين في العالم.

وإذا كانت برامج محو الأمية الإلكترونية ترتكز علي أربع أبعاد رئيسية علي النحو التالي :-:

- مهارات التدريب باستخدام تقنية المعلومات.
- التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.
- أدوات تطوير المحتوى التعليمي.
- التصميم الإلكتروني للدروس التعليمية.

فإن الجانب العملي التطبيقي لهذه البرامج قد يتلاشي إن لم يكن هناك خلفيات تعليمية وثقافية واجتماعية داعمة وهو الأمر المفقود في الدول العربية نظرا لإرتفاع نسبة الأمية الأبجدية المعرفية، ومن ثم ينبغي التعرف بشكل

تفصيلي علي الأبعاد الثقافية والإجتماعية لمشكلة الأمية، وهذا ما سيركز عليه الكتاب في هذا الفصل .

من أهم المشكلات الملاصقة للأمية الإلكترونية مشكلة الأمية الأبجدية المعرفية والتي تعد من أكثر القضايا الكبرى التي شغلت المجتمع الإنساني المعاصر خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي أعقبها تفكير ثوري لتغيير أوضاع المجتمعات حيث ما تتطلب دائما عملية التغيير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية تغييرا في أحوال القوى المحدثة للتغيير، وهذه القوى تتمثل في الأفراد الذين وجد أنهم لن يتمكنوا من إحداث التغيير إلا إذا ما تغيرت قدراتهم إلى مستوى شروط إحداث هذا التغيير في المجتمع، كخطوة أولى في هذا المجال عادة ما تبدأ بالتعليم وتحرير الإنسان من الأمية وبالتالي رفع مستوى الوعي والمعرفة.

تشكل معرفة القراءة والكتابة أهم الأدوات والوسائط في التعليم الإلكتروني فاهتمام الإنسان بالقراءة والكتابة جاء ملصقا للحضارات المختلفة عبر التاريخ والتي بدأت في الظهور منذ أكثر من ستة آلاف عام حين توصلت بعض الشعوب إلى وضع رموز بصرية مجردة لتمثيل كلامها المنطوق، وظهرت أولى الكتابات الممثلة بمقاطع وكلمات وحروف في الحضارات القديمة مثل مصر والعراق والشام و الصين منذ أوائل الألف الثالث قبل الميلاد وتثبت ذلك الاثار التاريخية التي عثر عليها في تلك البلاد، أما الكتابة اليونانية فقد تطورت في القرنين العاشر والتاسع قبل الميلاد، وتتابعت من بعدها الكتابة اللاتينية وغيرها، وكان العرب قبل الإسلام يستعملون الكتابة بحرف المسند وحرف الجزم الذي تطور إلى الحرف العربي المعروف اليوم، كما أكد الإسلام علي أهمية القراءة والكتابة كوسيلة للعلم والتعلم وحض المسلمين على اكتساب مهارة التعلم بجميع الوسائل المتاحة، ويسّر انتشار الكتابة والترجمة والنسخ انتقال الثقافات بين الشعوب، وساعد على نقل الحضارة العربية والحضارات القديمة إلى أوربا في عصر

النهضة، وبالرغم من أن أوربا أهملت الكتابة والتعلم على المستوى الشعبي في العصور الوسطى بتأثير الكنيسة الرومية التي حرص رجالها على أن تكون اللاتينية لغة العلم ،واللاهوت، فقد قامت الكنيسة الأرثوذكسية بإدخال الحروف الكيريلية إلى اللغة السلافية، وأعادت حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر من خلال الاهتمام بالكتابة باللغات المحلية، وساعد اختراع الطباعة وابتكار حروف الطباعة المتحركة على نشر المعرفة وتغيير بنية المجتمعات وأنظمتها التعليمية والثقافية كما غيرت مفاهيمها حول معنى «الأمية والتعلم» الذي كان يتبدل بتبدل العصور واختلاف البلاد، فقد كان يعد متعلماً مثلاً من يعرف القراءة فقط في بلد ما، في حين لا يعد متعلماً في بلد آخر إلا إذا عرف القراءة والكتابة معا، إلا أن الحقيقة المؤكدة أن الأمية الإلكترونية يتطلب التعامل معها والنجاح فيها علي مدي القدرة علي القراءة والكتابة .

وكما قال جيمس برساند" قبل أكثر من ٧٠ عاما إن ابتكار الكتابة كان له أعظم تأثير في رقي النوع الإنساني، وهو أعظم من أي إنجاز فكري آخر في تاريخ حياة الإنسان حيث إن معرفة القراءة والكتابة تعتبر ضرورة للتقدم الإنساني، فقد كانت كثيراً من البلدان المتطورة تقوم بتنفيذ حملات لمحو الأمية على أمل أن تحسن بذلك أداءها الاقتصادي، وينظر إلى هذه الحملات في الوقت نفسه باعتبارها استثمارات عائدها المتوقع هو تحسن المعيشة وفي هذا الاتجاه ظهرت كثير من التدابير على المستويات العالمية والإقليمية الوطنية للقضاء على الأمية من خلال تطبيق برامج محو الأمية وتعليم الكبار لتمكين الأميين ومساعدتهم على تحسين معارفهم ومؤهلاتهم التقنية والمهنية ليسلكوا بها سبيلا جديدا لتلبية حاجاتهم وحاجات مجتمعهم.

ويعرف الأمي بأنه الإنسان الذي يجهل القراءة والكتابة، إذ تنسب الأمية إلى الأم لأن الكتابة تكتسب مع الأيام، والأمي يبقى على ما ولدته أمه من حالة الجهل بالقراءة والكتابة، وكما ورد في كلام العرب قديما حيث كانت

كلمة أمي تطلق على من لا كتاب له من مشركي العرب، أو كما تطلق كلمة الجهل على الأمية ويسمى الأمي جاهلا، وهي تسمية صحيحة رغم ما توحي به من معاني الاحتقار في فهم البعض، إذا هي تصف حالة الأمي الذي يجهل قواعد القراءة والكتابة بينما مفهوم كهذا لم يعد يناقش كثيرا، رغم أن تعريف الأمية ليس له معنى واحد متفق عليه من قبل الخبراء في جميع البلدان نتيجة للاختلاف في تحديد معايير التعليم والحد الأدنى من التعليم، إلا أن لجنة الأمم المتحدة للسكان اعتبرت في مطلع الخمسينيات الأمي ذلك الشخص الـذي لا يستطيع قراءة عبارة مكتوبة بلغة من اللغات، وتعتبر منظمة الأمم المتحـدة للتربية والعلم والثقافة، "اليونسكو" الأمي ذلك الشخص الذي لا يـستطيع أن يقرأ أو يكتب بياناً بسيطاً وموجزاً عن حياته اليومية ويعد أميا (من الناحية الوظيفية) كل شخص لا يستطيع ممارسة جميع الأنشطة التي تتطلب معرفة القراءة والكتابة أو يقتضيها حسن سير الأمور في جماعتـه ومجتمعـه، ولا يستطيع مواصلة استخدام القراءة والكتابة والحساب من أجل تنميته الشخصية وتنمية مجتمعه.

وتعيق الأمية قدرة الإنسان على تحسين سلوكه تجاه مختلف المواقف اليومية كما تعيق تحسين أوضاعه والمشاركة في تنمية أُسـرته ومجتمعـه، والأمية الوظيفية تمثل مشكلة كبيرة أخرى تعكس نفسها من خلال ضـعف الأداء حتى في بعض البلدان المتقدمة وهي لا زالت مشكلة أكثر انتشارا مما كان يعتقد، فهناك دراسة قامت بها الوكالـة الحكوميـة الفيدراليـة الكنديـة للإحصاء وجدت أن ما يزيد من ٣٨ ٪ من الكنديين لديهم نواحي قصور في الإطلاع تؤثر في إمكانياتهم في العمل، ومشكلة الأمية تتصف بأنها حـضانة لمشكلات أخرى تعيق تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، وهي مشكلة لهـا امتدادات على جبهات التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقـافي، ومن أجل ذلك كان محو الأمية وسيلة للوصول إلى المواطنة الصالحة وتنمية الصفات الخلقية التي يحتاج إليها المواطنون فـي أي مجتمـع ديمقراطـي

وتحقيق تحسن في الحياة الاجتماعية، فمحو أمية شخص يساعد على تقبل الأفكار الجديدة والثقة بالنفس وممارسة حقوقه السياسية وتحقيق تقدم في العلاقات الاجتماعية مع الاخريين، الأمر الذي يترتب عليه العديد من النتائج المرتبطة بقدرات الفرد وقدرته علي التعامل مع متغيرات الحياة المختلفة خاصة مع تعقد المعرفة وتشابكه واختلاف تعريف الشخص الأمي .

١/١- مناهضة الأمية وفقا للمنظور الاسلامي

يحث الإسلام علي التقدم والرقي علي الصعيدين الفردي والجماعي، وذلك من خلال تحفيز المسلمين علي العلم والعمل، فقال تعالي (هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون) في إشارة من القران إلي أهمية العلم وضرورة اكتسابه، ويكفي أن أول كلمة نزلت في القران الكريم كانت كلمة (أقرا)، وهي كلمة تحمل معاني كثيرة ترتبط بعملية التعليم واكتساب العلم، ولعل المشكلة الأساسية هي تناقض واقع الدول الإسلامية مع ما يحض عليه الإسلام في كثير من الامور، وثمة مشكلة تتمثل في أن أغلب الأقطار الإسلامية تعاني من مشكلة الأمية الأبجدية والحضارية، فما بالنا بالأمية الإلكترونية، ويكفي أن أكبر نسب الأمية في العالم تقع في الدول الإسلامية، ويكفي أن أكبر دولة من حيث نسبة الأمية هي دولة النيجر الاسلامية وتزيد نسبة الأمية فيها عن ٨٥٪ من تعداد السكان، كما أن الدول العربية والتي تمثل قلب العالم الإسلامي تعاني من هذه المشكلة بشكل عميق، وهذا الامر ينطوي علي مدلولات كثيرة منها تباعد الواقع المعاش مع ما تقدمه الثقافة الإسلامية ومايحض عليه الدين الإسلامي، فطلب العلم فريضة علي كل مسلم فقال الله تعالي (اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الانسان من علق، اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الانسان مالم يعلم) [١].

وتؤكد التربية الاسلامية وتحض علي تزويد الفرد بالمعارف المختلفة، وعنيت الشريعة الإسلامية بأهمية التعلم كوسيلة للتعرف علي حقيقة ما يدور

حوله من خلال استخدام الحواس، فيقول الله تعالي (والله أخرجكم من بطون امهاتكم لاتعلمون شيئا وجعل لكم السمع والابصار والافئدة لعلكم تشكرون)[٢].

كما أقسم الله تعالي بالقلم أخذ وسائل التعلم فقال الله تعالي (ن والقلم ومايسطرون)[٣].

وحثت الشريعة الاسلامية علي بذل أقصي ما يمكن في سبيل طلب العلم فقال تعالي (ياأيها الذين أمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوايرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير)[٤].

وكان النبي صلي الله عليه وسلم يرغب في طلب العلم فقال صلي الله عليه وسلم (إن الله وملائكته وأهل السموات والارض حتى النملة في جحرها، وحتى الحوت في البحر ليصلون علي معلم الناس الخير)[٥].

كما ورد أن النبي صلي الله عليه وسلم استعمل الاسري المشركين في تعليم المؤمنين القراءة والكتابة . وبالتالي فإكتساب العلم من الجوانب المهمة في الإسلام فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم (من سلك طريقا التمس فيه علماً سهل الله به طريقا إلي الجنة) [٦] .

وأكدت الثقافة الاسلامية علي أهمية إرساء قواعد منظمة لأماكن تلقي العلم وقدمت العديد من الجوانب التعليمية، فحفل التاريخ الاسلامي بالعديد من الشخصيات التي قدمت العديد من الدروس في طلب العلم وتحمل المشاق والمصاعب التي قد تصاحبه، كما كان العلماء المسلمون أول من ارتحل من قطر لأخر من أجل طلب العلم، ونتج عن ذلك وجود نهضة علمية في العديد من المجالات العلمية كالطب والفلك والكيمياء وغيرها من المجالات العلمية التي برزت كنتيجة طبيعية للتمسك بالثوابت الاسلامية، فالانسان وفقا للمنظور الاسلامي يمتاز بالفطرة السوية التي يجب أن تطوع في العديد من

الجوانب التي تسهم في الارتقاء بالشخصية الاسلامية وبالتالي المجتمع المسلم.

لاشك أن تعرض الأمة الاسلامية والشعوب العربية للإستعمار قد قادها للتعرض للأمية والتي تعد من أهم المؤثرات السلبية في تحقيق التقدم التكنولوجي والحضاري ويكفي ماقاله (كرومر) أبان احتلال بريطانيا لمصر بأن قيادة الف الف جاهل أسهل من قيادة متعلم واحد، فمحو أمية شخص يساعده على التعامل مع الأفكار الجديدة والثقة بالنفس وممارسة حقوقه السياسية وتحقيق تقدم في العلاقات الاجتماعية مع الناس، مما يؤكد علي أن انتشار الأمية في الدول العربية والاسلامية كان مقصودا ومرتبا لضمان السيطرة علي مجتمعتنا العربية، ويكفي أن ننظر إلي نسبة الأمية في الجزائر الشقيق قبل الاستعمار وكانت شبه منعدمة ثم ما لبثت أن وصلت لأرقام ونسب مخيفة قبل التخلص من الاستعمار الفرنسي، وقد أكد بعض الكتاب الغربيون والجزائريون علي إن نسبة الأمية في وسط المجتمع الجزائري يوم دخول الاستعمار سنة ١٨٣٠م كانت تقدر بـ٥ ٪ أي أن هناك ٩٥ ٪ من الشعب الجزائري يعرف الكتابة والقراءة، وكتب عن ذلك الرحالة الألماني "فيلهلم شيمبرا" حين زار الجزائر في شهر ديسمبر ١٨٣١ م، يقول لقد بحثت قصدًا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة غير أني لم أعثر عليه، في حين أني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا فقلما يصادف المرء هناك من يستطيع القراءة من بين أفراد الشعب، وقد لاحظ مؤرخون فرنسيون أمثال الجنرال "ولسن استرهازي"و"إسماعيل أوربان" أن الجزائريين الذين يكتبون ويقرؤون كانوا في ذلك العهد أكثر عدداً من الفرنسيين، فكانت تزيد نسبتهم على ٥٥ ٪ واستطاع الجنود الفرنسيون الأميون الجهلاء تخفيضها إلى حدود بات معها الشعب الجزائري أقرب ما يكون إلى الأمية الشاملة في أظلم حقبة زمنية مرت في تاريخه كله وهذا بشهادة الجنرال الفرنسي "دوماس" الذي قال سنة ١٩٠١ (أي بعد حوالي ٧٠ سنة من الاحتلال) أن

نسبة المتعلمين من الأهالي لا تتعدى ٣,٨ ٪، وبعد قرن من الاحتلال أصبحت نسبة الأميين من الجزائريين ٩٢,٢ ٪ بين من تتراوح أعمارهم من ٥ إلى ١٨ سنة، وبلغت ٩٠ ٪ بين ما تجاوزت أعمارهم ثمانين عامًا، كما تشرد أكثر من مليون ونصف المليون طفل جزائري في الشوارع وهم في سن الدراسة، لأنهم لم يجدوا أماكن التعلم ولا من ينفق عليهم ويرجع الدارسون السبب إلى تعسف السلطات الاستعمارية تجاه الأطر التعليمية الجزائرية، التي كانت موجودة آنذاك بتعطل أداء المدارس التعليمية والخيرية وإغلاقها الكتاتيب القرآنية والمدارس بحد القانون الاستعماري الجائر، وتعمد إقصاء انتظام الأبناء الجزائريين من التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعية الفرنسية، حيث لم تصل النسبة المئوية إلي ٥ ٪ سنة ١٩٤١م في سن الدراسة الابتدائية، وفي عام ١٩٢٩م، بلغ نسبة التلاميذ الجزائريين ٦ ٪ من مجموع تسعة مائة ألف تلميذ ولم يكن مجموع ما يقبل من الطلبة الجزائريين الذين يقبلون في التعليم الثانوي في المدارس الفرنسية يتجاوز سنويا ٨٤ تلميذ قبل عام ١٩٠٠م و١٥٠ تلميذا قبل عام ١٩١٤م، وفي التعليم الجامعي قلما تجد طالبا واحدا، ومن هنا كانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة الاستعمارية ازدياد الأمية بين الجزائريين، والتي تجاوزت نسبتها مطلع الاستقلال ٩٢ ٪ .

الأمر الذي يعني أن الأمية بكافة أشكالها تحقق العديد من الاهداف الاستراتيجية لأعداء الأمة، فإذا كان الاستعمار يعمل علي تجهيل الشعوب لنهب ثرواتها فإنه جاء علي خلفيات عديدة ربما امتد بعضها لمرحلة الحملات الصليبية .

خصوصا أن هناك العديد من المعتقدات الخاطئة التي يعتقدها البعض في الدول الإسلامية والتي تتناقض بالكلية مع تعاليم الإسلام مثل إستبعاد الفتيات من التعليم دون وجود أصل في ذلك الفكر في الإسلام ويكفي دور أمهات المومنين والصحابيات في العلم فكن معلمات للأمة الإسلامية في كثير من

الأمور، خصوصا وأن هذه المعتقدات سرت في المجتمعات الإسلامية في فترات الإستعمار واستقبال التيارات الدخيلة.

وفي هذا الصدد نذكر أن الأمية ليست مجرد أمية أبجدية تعليمية وإنما توجد تمتد لتشمل أنواع أخري من الأمية يصعب قياسها أو توفير إحصائيات بشأنها أو حتي مواجهتها باعتبار أنها تخضع لعوامل أخري متشابكة غير مجرد تعلم القراءة والكتابة في المدارس، ومن أبرز الأمثلة علي هذه الأنواع الأمية الدينية والتي تعني أحد احتمالين كلاهما أصعب وأشد من الأخر (الأول) هو عدم معرفة صحيح الدين وأحكامه وعدم الإلمام به بالقدر الكافي والثاني هو التفسير الخاطيء والمتشدد للدين فالاحتمال الأول يؤدي إلي الانحلال وظهور الأفكار المنحرفة و(الثاني) يؤدي إلي ما يحدث اليوم من تطرف وإرهاب وتكفير وغلو، وتفتح الأمية الدينية بصفة عامة بابا واسعا أمام ظهور الفرقة والتحزب بين أبناء الدين الواحد إذ يبدأ كل طرف أو فصيل في التقليل من فكر الطرف الآخر، وهو ما قد يصل إلي درجة التكفير، كما تؤدي إلي تعدد الألسنة التي تتحدث باسم الدين في مواجهة الديانات والحضارات الأخري، وبالتالي تكون الفرصة سانحة لدي الآخرين أمام ترسيخ بعض المفاهيم الخاطئة مثل الربط الدائم بين الإسلام والإرهاب، وأقرب مثال علي هذه الأمية الدينية الاختلافات في تفسير مصطلح الجهاد وأيضا الاختلاف في تفسير مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخاصة ما يتعلق بالسؤال التقليدي وهو ما هي أشكال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما هي حدوده واعتباراته وما الذي يطبقه .

وبالتالي ظلت الدول العربية تعاني من مشكلات الأمية في جميع المجالات مما أثر علي قدراتها التنموية بشكل جعلها غير قادرة علي مواكبة التراث العلمي المتدفق فأصبحت تعاني من مشكلات سببها الأساسي تدني المستوي المعرفي، وحينما زحفت العولمة بوسائطها التكنولوجية وجدت الأمة

العربية نفسها في مفترق الطرق بين الأمية المعرفية والأمية التكنولوجية التي جاءت علي خلفية الأمية الأبجدية .

ولاشك أن تناول مشكلة الأمية من المنظور الإسلامي من شأنه زيـادة قناعة أفراد المجتمع بالفكرة نظرا لوجود تعزيزات إيجابية تتمثل في القبـول الإجتماعي للأفكار التي تأتي علي خلفية دينية خاصة إذا ما ارتبطت بالعديد من الجوانب النفعية لدي الفرد، ولايمكن أغفال دور التنظيمات ذات الطـابع الإسلامي في عملية التعليم مثل الكتاتيب التي كانت تتعامل مع الفرد علـي نحو فردي حسب قدراته حتي يتمكن من القراءة والكتابـة وحفـظ القـران الكريم، بجانب فكرة الفصل الواحد والتي كانت من سمات التعلم في الثقافـة الإسلامية ثم استحدثت في القرن الحادي والعشرين بهدف تحفيـز الفتيـات بصفة خاصة علي التعليم، ففي الماضي كانت عبارة عن حجرة واسعة تضم الأطفال من الجنسين في صفوف مختلفة، ومازلت تحـتفظ تلـك المـدارس بخصائصها بالتعاون بين معلمتين، مما يؤكد أن الاستعانة ببعض الجوانـب المرتبطة بالتراث الإسلامي يمكن أن تقدم حلول واقعية تتناسب مع طبيعـة المجتمع العربي(٧) .

ومن ثم فبرامج محو الأمية الإلكترونية لاتنفصل عن الأميات الأخري وخاصة الأمية الأبجدية المعرفية، فالإرتباط بينهم كبير خصوصا فيما يتعلق بإعداد الشخصية الإنسانية العلمية المؤمنة التى تجمع بين العلـم والإيمـان وكذلك تجمع بين الجانب الدينى الخاص بتكوين الإيمان وبين الجانب العلمى المهنى الذى يرتبط بالأعمال التى يقوم بها هؤلاء الأفراد وذلك يهدف إلـى تكوين عقل علمى واع وقلب مؤمن نقى، مما يساعد الفـرد علـى تطـوير شخصيته من كافة جوانبها الخلقية والبدنية والروحية والفكريـة والوجدانيـة والمهنية بصورة متكاملة .

وبالتالي يتحقق هدف أسمي يتمثل في غرس القـيم الخلقيـة الفاضـلة النابعة من حضارة الإسلام وغرس المعانى الإنسانية، والاهتمـام بحقـوق

الإنسان من خلال ما نص عليه الدين الإسلامي فى الحفاظ على النفس والعرض والمال وصيانة النفس البشرية وتكريمها، ومن ثم فالحرص علي محو الأمية الإلكترونية يتماشي مع التقدمية والجودة وهو ما تقره وتؤكده الثقافة الإسلامية .

٢/١- أبعاد مشكلات الأمية وكيفية قياسها .

ترتبط الأمية الإلكترونية بنفس مسببات الأمية الأبجدية المعرفية، ومنذ أن إنشئت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عام ١٩٤٦م والتي ارتبطت بمختلف قضايا العلوم والتربية والثقافة إلا أنها منذ عام ١٩٤٩م أي بعد ثلاث سنوات فقط من إنشائها جعلت قضايا محو الأمية من أبرز وأهم القضايا التي اهتمت بها أكثر من أي مجال آخر، واحتلت مهمة محو الأمية مكانة عالية في أولويات الدول لقناعتها بتأثيرها الحضاري والتكنولوجي.

فقد انخفضت نسبة الأمية بين السكان على المستوى العالمي من ٥١٪ عام ١٩٥٠م إلى أقل من ٢٠ ٪ حاليا ولكن هذا النجاح الذي تظهره الأرقام على المستوى العالمي فلم يتحقق بقدر متوازن في جميع البلدان، وعند عودتنا إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠١م لا حظنا أن هناك ١٦ دولة من دول العالم اليوم قد تخلصت من الأمية نهائيا، و ٧٣ دولة أخرى تراوحت نسبة السكان الأميين فيها بين ١ ٪ و١٩ ٪ من إجمالي سكان تلك الدول، بينما هناك ٢٢ دولة فقط ظلت نسبة الأمية فيها مرتفعة إلى أكثر من ٥٠ ٪ وتقع ١٣ دولة منها في القارة الأفريقية جنوب الصحراء، وتحتل النيجر المرتبة الأولى في هذه الدول حيث يمثل الأميون فيها ٨٥ ٪ من إجمالي السكان(٨).

وتقاس نسبة الأمية بالمؤشر المستخلص إذ يقصد به عدد الأميين من أعمار ١٥ سنة فما فوق مقسوماً على عدد السكان من سن ١٦ فما فوق،

وهذا العدد مضروب في ١٠٠ ليعطي عدد الأميين من بين كل مئة شخص في هذه الأعمار، وبحسب الجنس من ذكور وإناث، وتجدر الإشارة إلى أهمية المقارنة بين نسب الذكور للإناث بحيث نستطيع معرفة الفجوة في المعدلات، وبالتالي توجيه البرامج نحو الفئة التي تعاني من ارتفاع الأمية وبخاصة للإناث حيث تزيد نسبتهن غالبا عن نسبة الذكور، أتصور أن هذه الطريقة هي المتبعة والسائدة عند قياس نسب الأميات المختلفة سواء الحضارية أو التكنولوجية أو المعرفية، وإن كان هناك من يقيس الأمية الإلكترونية وفقا لإستخدمات الوسائط التكنولوجية والإنترنت كما هو واضح في الملاحق (ملحق ١).

وعلى صعيد أنماط السلوك الاجتماعي فإن الأمية لها تأثيرها في سلوك الأفراد تجاه قضايا مثل التربية والمشاركة السياسية والسلامة النفسية والبدنية والصحية للأبناء، واستغلال الموارد والتطور الثقافي والعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة أو بين أفراد المجتمع، كما توجد صلات وثيقة بين التعليم والصحة والتغذية وتحفيز العمل السياسي، وأكد ذلك دراسات كشفت نتائجها أن معدل نقص التغذية مثلا- يصل إلى ٢٠ ٪ بين أطفال النساء اللاتي لم يتجاوزن في تعليمهن المرحلة الابتدائية، بالمقارنة مع الأمهات الأميات، وأن الحصول على تعليم (أعلى مستوي تعليم) يمكن أن يحفز العمل السياسي للمطالبة بمزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وقد لاحظ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أنه في سيرلانكا (على سبيل المثال) تعززت دولة الرعاية الاجتماعية استجابة لوجود ناخبين متعلمين وملاحظة العلاقة بين التعليم والتطور، وتظهر أن عمليتي التطور والتغيير تحدثان بانسجام وفي وقت أسرع في المجتمعات التي ينتشر التعليم بين أفرادها، إذ أنه كلما زاد عدد المتعلمين في بلد من البلدان كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي فيه بل إننا على المستوى الاجتماعي والعائلي نلاحظ أنه كلما كانت الأم متعلمة انخفض عدد وفيات الأطفال، وكلما كان الأب متعلما تحسنت مستويات

التحصيل الدراسي للأبناء، وتلعب الأم والأب في العائلة العربية دورا رئيسيا في التنشئة الاجتماعية ويمكننا تقدير حالة الأطفال في أسرة يقودها أميان، على أن مخاطر الأمية قد تأخذ أشكالاً أخرى في المستقبل مع استمرار الأميين(٩).

فالتعليم إذ يستهدف إتاحة الفرص المتكافئة للتعلم أمام الأفراد إنما يهدف أيضاً إلى تحقيق المجتمع المتعلم الذي يقوم على اكتساب المعارف وتجديدها واستعمالها، وهذا يعني توسيع نطاق وفرص الوصول إلى المعرفة أمام جميع الأفراد وتعزيز التعلم عملا علي تحسين نوعية الحياة، حيث أن توفير التعلم للجميع بصورة متكافئة هو خدمة اجتماعية إلزامية يجب توفيرها لجميع الأفراد كحق من حقوقهم الأساسية، وشرط من شروط تحسين نوعية الحياة، ومن هذه الخدمات الاجتماعية بجانب التعليم الرعاية الصحية التي تشمل القضاء على الأمراض وتوفير الغذاء والماء النظيف وتأمين البيئة غير الملوثة ومع انتشار التعليم ينتشر الوعي الصحي.

ويؤدي تعليم المرأة فقط إلى تحسين رعاية الأطفال الصحية بل إلى تحسين رعايتهم العامة بما في ذلك الاهتمام بتعليمهم مما لا شك فيه أن المستوى التعليمي للأم هو على الإطلاق أهم عامل من العوامل المفسرة للمشاركة المدرسية وتحسين نوعية الحياة، كذلك يساهم نشر التعليم في تنمية الوعي البيئي وفي معرفة أفضل للحقوق والواجبات الأساسية وفي زيادة الشعور بالمواطنة والمشاركة المستنيرة في الحياة المدنية، بل يشيع الاعتقاد اليوم عبر العالم بأن التعليم هو أهم وسيلة لمكافحة الفقر، وتأمين حاجات التعلم الأساسية قضية ذات أولوية عالمية فأكد الإعلان العالمي للتعليم للجميع (جومتيان، ١٩٩٠)علي ضرورة تأمين حاجات التعلم الأساسية بقوله : «ينبغي تمكين كل شخص (سواء أكان طفلاً أو يافعاً أو راشداً) من الإفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم»، كذلك

تبنى مؤتمر جومتيان إطاراً (أو هيكلية) يتخذ كدليل للعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية مستمداً من الإعلان العالمي حول التعليم للجميع.

وقد شهد المجتمع الدولي سلسلة من المؤتمرات التي شاركت فيها الدول العربية إعادة التأكيد على رسالة جومتيان على الصعيد الدولي في السنوات العشر التي تلت مؤتمر جومتيان، وأعادت هذه المؤتمرات جميعاً التأكيد على رسالة جومتيان وربطت بين التعليم وكل من التنمية ونوعية الحياة وحقوق الإنسان والديمقراطية والاندماج الاجتماعي والعدالة، ودعت بصورة خاصة إلى الاهتمام بتعليم الفتيات والنساء ومكافحة الفقر والبطالة والنبذ الاجتماعي (القمة العالمية للطفل ١٩٩٠، مؤتمر البيئة والتنمية١٩٩٢، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤ القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥ المؤتمر الدولي حول تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ١٩٩٦، مؤتمر المرأة الرابع ١٩٩٥ المؤتمر الدولي حول تعليم الكبار ١٩٩٧...إلخ)

وتصل نسبة القيد الإجمالي في التعليم الأساسي في الدول العربية نحو ٨٦ ٪ من إجمالي الفئة العمرية في سن الالتحاق، وهناك ١٠ ٪ منهم يتسربون قبل الوصول إلى الصف الخامس بشكل أدى عدم التغلب على مشكلة تدني حالة الالتحاق بالتعليم وزيادة أعداد المتسربين من الصفوف الأولى من التعليم يعني أن هناك مئات الآلاف من الأطفال ينضمون سنويا إلى صفوف الأمية وهؤلاء الذين لا يلتحقون بالتعليم وأولئك المتسربين من المدارس الذين سيصبحون أميين سيتكون منهم مجتمع الغد مما يعني أن مخاطر الأمية لا تتوقف على الحاضر بل تتعداه إلى المستقبل (١٠).

كما رصد التقرير الخاص بالتعليم للجميع لعام ٢٠٠٧م أن هناك مايقرب من ٧٨١ مليون شخص من الكبار بمعدل واحد من كل خمس أفراد في العالم من الراشدين يفتقرون إلي الحد الأدني من المهارات القرائية، وتبلغ نسب الأمية ٥٩٪ في دول جنوب غرب اسيا، بينما تبلغ ٦١٪ في افريقيا وجنوب

الصحراء الكبري، وبنسبة ٧٠٪ في البحر الكاريبي ،٦٦٪ في الدول العربية بشكل جعل منظمة اليونسكو تتنبأ بعدم قدرة الحكومات في تلك الدول علي التغلب علي هذه المشكلة ما لم تتخذ بيئات تعليمية مواتية (١١).

وتمثل الأعداد المنخفضة لمحو امية الكبار سببا رئيسا في انخفاض مؤشر التعليم للجميع فتتراوح في كثير من البلدان من ٠,٨٠ إلي ٠,٩٤ خاصة في الدول العربية، وهناك دول في غرب أفريقيا خاصة الدول الناطقة بالفرنسية سجلت مؤشر دون ٠,٦٠، ويسبب نسب القيد في التعليم والحفاظ علي التلاميذ داخل المؤسسات التعليمية في التحكم في تلك المؤشرات (١٢).

ومن خلال العديد من الدراسات الدولية في عدد من الدول كالهند وباكستان وبنجلادش ونيكارجوا واثيوبيا واريتريا وبعض الدول العربية برزت العديد من الأسباب والعوامل المؤدية إلي تزايد مشكلة الأمية منها الأوضاع المادية للأسرة، فالأسر التي تعيش في شريحة ال٢٠٪ من الأسر الأشد فقرا تبلغ احتمالات عدم التحاقهم بالتعليم ثلاث أمثال ال٢٠٪ من الأسر الأغني وتأثير هذا العامل كبير جدا في الدول العربية، في حين يتناقص تأثيره بشكل كبير في دول أوربا الوسطي والشرقية، كما يمثل التفاوت بين الجنسين سبب من أسباب المشكلة خاصة في الدول العربية فنسبة عدم التحاق البنين بالبنات ١٣٤ فتاة في مقابل ١٠٠ فتي تصل في دولة مثل اليمن إلي ١٨٤ فتاة في مقابل ١٠٠ فتي، كما يمثل محل الإقامة مظهر من مظاهر المشكلة حيث يعاني سكان المناطق الريفية من مشكلة الأمية ضعف سكان المدن، ويزداد التفاوت في دول مثل بوركينا فاسو واريتريا واثيوبيا ونيكارجوا بجانب تأثير المستوي التعليمي للأم، فالأم المتعلمة نسبة التحاق ابنائها بالتعليم أكبر بكثير من الأم غير المتعلمة يصل في بعض الدول كجنوب اسيا وامريكا الجنوبية إلي ضعفين ونصف (١٣).

ولايمكن إغفال وجود علاقة وثيقة بين الأمية والتنمية الشاملة ولذلك تعتني البلدان النامية بالأمية وربطها بالتنمية من أجل الرقي بالمجتمع إلي

مستوى أعلى يخفف من الأمية والجهل والفقر والمرض وهي ظواهر مترابطة فيما بينها لذلك فإن معالجة هذه الظواهر تكون بأساليب وطرق شاملة ومتكاملة، فمتوسط مستويات محو الأمية والفقر في البلدان العربية وفق التقديرات العالمية في العقود الأخيرة من القرن العشرين أدنى من متوسط مستوى محو الأمية في أمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا بالنسبة إلى مجموع العالم، وأعلى من متوسط مجموع العالم في إفريقيا، انظر(شكل ١) في الملاحق .

كما تمثل الأمية الإلكترونية والمتمثلة في عدم مقدرة الاشخاص المتعلمين على مواكبة معطيات العصر العلمية والتكنولوجية والفكرية والثقافية والفلسفية الايديولوجية والتفاعل معها بعقلية ديناميكية قادرة على فهم المتغيرات الجديدة وتوظيفها بشكل ابداعي فعال يحقق الانسجام والتلاؤم مابين ذواتهم والعصر الذي ينتمون أليه مقتنعين في ذات الوقت بمجموعة من العادات والتقاليد والمعتقدات الفكرية والممارسات السلوكية التي تتعارض وطبيعة الحياة المتجددة .

وقد أدى التطور في مجال العلم والتكنولوجيا إلى ظهور مفاهيم جديدة تتجاوز المصطلح التقليدي للأمية إلى تعريف الأمي في بعض البلدان بإنه ذلك الشخص الذي لا يجيد التعامل مع الكمبيوتر مثلا، وهناك ما يسمى بالأمية الثقافية بل يطلق بعضهم عبارة (أمية المتعلمين) وهي حالة أولئك الحاصلين على شهادات تعليم عام وربما تعليم جامعي ولكنهم مع ذلك لا يجيدون قواعد القراءة والكتابة الصحيحتين كما ينبغي مقارنة لأشخاص تجاوزوا هذه المرحلة، وهناك ما يسمى "الأمية الالكترونية" ويقصد بها غياب المعارف والمهارات الأساسية للتعامل مع الآلات والأجهزة والمخترعات الحديثة وفي مقدمتها الكمبيوتر [١٤].

وقد ميز المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار الذي عقد بباريس عام ١٩٨٥م بين نوعين من الأمية هما الأمية الوظيفية والأمية الاجتماعية، وتم

ربط محو الأمية بتعليم الكبار، باعتبار محو الأمية خطوة أساسية أولى لعملية تعليم الكبار في التعليم غير النظامي، فبدون محو الأمية لن يستطيع الأفـراد الأميون أن يصبحوا عناصر نشطة وحيوية في مجتمعهم ولن يساعدوا على جعله في وضع أفضل (١٥).

ويذكر أن هناك مجموعة المؤشرات المرتبطة بالأمية الإلكترونية والتي يمكن أن تتفاعل مع مشكلات الأمية بأبعادها المختلفة سواء المعرفية الأبجدية أو الألكترونية في ظل مجتمع المعلومات وبما يتلاءم مع المنطقة العربيــة، وهذه المؤشرات تتفاعل مع العديد من الجهات العاملة في المنطقة والمــؤثرة في محو الأمية المعرفية والإلكترونية بأسلوب تقدمي، ومن هــذه الجهــات: المكتب الإقليمي للاتحاد الــدولي للاتــصالات، والمؤســسات الإحــصائية، ووزارات الاتصالات وتقنية المعلومات. ويجب أن تكون مجموعة مؤشرات وتعكس واقع مجتمع المعلومات في المنطقة لتكون أداة تسمح بقيــاس نمــو وتطور هذا المجتمع. والتي تكمل مجموعة المؤشرات العالميــة الأساســية لمجتمع المعلومات التي تم التوصل إليها عن طريق فريق عمــل "الــشراكة العالمية في قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنميــة". مما يسمح عند انتهاء المشروع بتوفر مجموعــة شــاملة مــن المؤشــرات الأساسية لقياس مجتمع المعلومات بعضها أساسية عالمية وبعضها تتلاءم مع المنطقة.

ولعله من المناسب أن ننبه إلى عدم الخلط بين كثير من العبارات فــي هذا الجانب، ونذكر في هذا المقام ببعض التعريفات لمصطلحات تتردد فــي مجال محو الأمية وتعليم الكبار مثل" التعليم غير النظامي" والذي يقصد بــه أي نشاط تعليمي منهجي يجري خارج إطار التعليم النظامي بغرض تقــديم أنواع مختلفة من التعليم لمجموعات خاصة من السكان الكبار منهم والصغار، وهذا يختلف عن مصطلح" محو الأمية الاجتماعية" أو الأبجدية كما هو الشائع ويقصد به برامج تعليمية تكون وسيلة لتحقيق قدر أكبر من إجــادة الكلمــة

المكتوبة، وهي ليست مجرد عملية تعلم مهارات القراءة والكتابة والحساب فقط بل هي عملية تسهم في تحرير الإنسان من التخلف والعمل من أجل تنميته، وتعمل علي إيجاد الظروف الملائمة للفرد لكي يكتسب الوعي بحقوقه وتنمية مجتمعه، بينما "تعليم الكبار" فهو يشمل التعليم الذي يقدم لأولئك الذين أنهوا الدورة الأولى للتعليم الذي بدأوه وهم في سن الطفولة، وأولئك الذين لم يسبق لهم أن مروا بتلك الدورة الأولى ويأخذ هذا النوع من التعليم شكل التعليم المهني والفني والتقني، والجوانب الثقافية الإرشادية والسكانية والصحية والبيئية وحقوق الإنسان بالإضافة بالإضافة إلي تعليم المهارات الإنمائية، وهناك ما يسمي بمحو الأمية الوظيفي وهو مرادف لتعليم الكبار، ألا أنه إضافة إلى أن هذا التعليم يغرس في الدراسيين الكبار مهارات التعليم فإن مهمته أيضا مساعدة العاملين أو العمل في تحقيق قدر أكبر من إجادة مهنهم وزيادة معلوماتهم النظرية والتطبيقية، وتحقيق تقدمهم في أعمالهم وتشجيعهم على مواصلة التعليم.

وتتلخص مراحل التعليم غير النظامي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في عمليتين هما التربية الأساسية أو التعليم الأساسي أو الأولي للكبار وهو الحد الأدنى من التعليم الذي ينبغي أن يحصل عليه الفرد كالقراءة والكتابة والحساب والمهارات الاجتماعية والحياتية وفهم حياة المجتمع المحلي وهو أمر ضروري لتحقيق المشاركة المسؤولة في المجتمع والمرحلة الثانية هي التعليم في مرحلة المتابعة وتلي المرحلة التي تم فيها الحصول على الحد الأدنى الأولي من مهارات القراءة والكتابة والحساب، وتتضمن هذه المرحلة السابقة وينبغي أن يكون الدارس في نهاية هذا المرحلة وصل إلى مستوى من القدرة على القيام بدور فاعل في عملية التنمية المتواصلة والسيطرة على بيئته عن طريق تعلم أسلوب اتخاذ القرار(١٦).

ومن ثم التزم المجتمع الدولي بتعزيز معدلات القرائية على المستوى العالمي، وذلك من خلال الالتزام بتحقيق أهداف التعليم للجميع التي تمّ

التوافق عليها في داكار في العام ٢٠٠٠م، لا سيّما الهدف الرابع منها) تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ ٪ في معدلات محو أميّة الكبار بحلول العام ٢٠١٥م إنما أيضاً الهدف الثالث (ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار والراشدين) والهدف الخامس (إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم) فضلاً عن الأهداف الإنمائيّة للألفية وفي سبيل تحقيق هذا الالتزام تطلق اليونسكو المبادرات التالية [١٧] :-

- محو الأمية لتعزيز القدرات (فالمهمّ ليس ما يحققه محو الأمية للأفراد وإنما ما يمكن الأفراد تحقيقه بفضل محو الأمية).
- محو الأمية من أجل التعلم مدى الحياة (محو الأمية كمسار متواصل يتطلّب التعلم المستدام من خلال التطبيق وبيئة متعلّمة غنيّة).
- محو الأمية والمجتمعات المتعلّمة (برامج توفّر مهارات محو الأمية التي تمكّن المواطنين من المساهمة بفعالية في الحياة العامة) .

ويقصد بمحو الأمية الوصول بالمستهدفين إلى مستوى تعليمي وثقافي يمكنهم من إفادة أنفسهم ومجتمعهم عن طريق المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، كما يقصد بتعليم الكبار البرامج التعليمية التي تصمم لتتناسب مع احتياجات المؤسسات الحكومية والأهلية وتعمل على تحقيق احتياجات ورغبات الدارسين الكبار على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أما مراكز محو الأمية فيقصد بها مدارس محو الأمية مثل المدارس الليلية المتوسطة والثانوية الليلية، ويقصد بمدارس تعليم الكبار (المراحل الثلاث) محو الأمية والمتوسطة والثانوية الليلية .

٣/١ـ الجهود الدولية لمحو الأمية وارتباطها بالأمية الإلكترونية

تعتبر عملية محو الأمية من الحقوق الأساسية للإنسان للتعامل مع مجريات الحياة المختلفة، وقد برزت الجهود الدولية في مجال محو الأمية في الدول التي حدثت بها نهضة كبري علي الصعيد التكنولوجي والإلكتروني

والتي اتخذت من محو الأمية القرائيــة المعرفيــة مــدخلا لمحــو الأميــة الإلكترونية، ففي أوربا أنخفضت الأمية من ٣٠٪ في القرن الثامن عشر إلى ٥٠٪ في القرن التاسع عشر وإلى ما يقرب من ٩٠٪ فــي أواســط القــرن العشرين والذي شهد التقدم التكنولوجي الهائل، وتوصلت كثير من الدول في أوربا وأمريكا الشمالية إلى محو الأمية تماماً في القــرن العــشرين (أنظــر الملاحق الشكل رقم٢)، كما تمكنت اليابان في نهضتها التكنولوجية الحديثــة من محو الأمية والتركيز على التعليم الأساسي للصغار والكبار في أواخــر القرن التاسع عشر، واستطاعت دول الاتحــاد الــسوفييتي (ســابقاً) وكوبــا والمكسيك والأرجنتين القضاء على الأمية في حقبة الحرب العالمية الثانيــة وما بعدها، الأمر الذي ساهم في تحقيق معدلات عالية نسبيا في مجال محــو الأمية الإلكترونية (راجع ملحق ١) وتسهم المنظمة العالمية للعلوم والتربيــة والثقافة (اليونسكو)، والاتحاد العالمي لتعليم الكبار في وضع الخطط والبرامج والمشروعات لنشر التعليم، وقد توصل الاتحاد المذكور في مؤتمره الذي عقد في جوميتان بتايلند عام١٩٩٠م إلى إعلان شعار «التعلم والعلــم للجميــع» والدعوة إلى تعليم ٥٠٪ من الأميين خلال عشر سنوات.

كما إن دول مثل كوريا يصل فيها متوسط سنوات التمدرس إلــى ٩ سنوات، وفي تايوان ١٠ سنوات وفي ماليزيا وسنغافورة ٧ سنوات، لقناعــة تلك الدول بأنها تتعامل مع المواطنين المتعلمين في مرحلة حرجة تتألف من الفئة العمرية ٢٥ سنة فأكثر والتي تمثل قوة العمل الرئيسة.

وهناك دول كانت تعاني من الفقر مثل كوبا وفنزويلا والصين والاتحاد السوفيتي السابق ونجحت في القضاء على الأمية وهي ذات الدول التي بدأت تحقق نوع من التقدمية الإلكترونية والتكنولوجية في حين نجد على العكــس تمام بالوطن العربي نسبة الأمية تزيد بالرغم من امتلاك الوطن العربي مــن إمكانيات مادية وبشرية تساعده على مكافحــة الأميــة. بعناصرها المختلفة ففي كوريا واكبت التقدمية التكنولوجية عملية محو أمية الكبار أولا ثم ركزت

الجهود على رفع مستوى المعلومات العامة والتقنية العاملين إلـى مستوى خريجي الجامعة، وانتهت المرحلة الأولى لمحو أمية الكبار عـام ١٩٤٩م، وذلك بإنشاء معاهد لحملات محو الأمية وفي المرحلة الثانية بـين ١٩٤٩-١٩٥٩م تم رفع عدد المدارس الابتدائية الشعبية فـي الـورش والمـصانع والمناطق السكنية. وهدفت هذه المدارس إلى الحيلولة دون عودة الدارسـين إلى الأمية ثانية، وبين عامي ١٩٦٠م ومنتـصف الـسبعينات مـن القـرن العشرين ازدهرت المدارس المتوسطة للعاملين، وكان هدف المرحلة التاليـة هو عقلنة المجتمع بالكامل أي رفع المستوى الثقافي والفنـي والتكنولـوجي للعاملين إلى مستوى خريجي الجامعة وتم إنشاء الكليات الملحقة بالمـصانع، وكان بإمكان العاملين الالتحاق بالدراسة دون الحاجة إلـى الانقطـاع عـن الأنشطة الإنتاجية، كما أنشئت كليات المزارعين والصيادين والتعليم الجامعي المسائي والتعليم بالمراسلة أحد أهم مدخلات محو الأمية الالكترونية (١٨).

تجربة أخري ناجحة في مجال محو الامية وتتسق تمامـا مـع الثقافـة العربية وقد تكون مدخلا هاما في التعامل مع الأميـات الأخـري كالأميـة التكنولوجية والحضارية قامت بها بنجلاديش من خلال مدارس الفصل الواحد وبها نحو ٣٤,٠٠٠ مدرسة تديرها لجنة بنجلاديش لتنمية المناطق الريفيـة، ويبلغ عدد التلاميذ الملتحقين بها نحو مليون من الاطفال الفقراء مـن ابنـاء الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، ولقد انشئت هذه المـدارس عـام ١٩٨٥م لتعليم الاطفال بين سن ٨-١٠ الذين لم يسبق لهم الالتحـاق بالمدرسـة او تسربوا من الذارس النظامية، ويبلغ عدد تلاميذ لكل مدرسة بـين ٣٠-٣٣ تلميذا يجلسون على حصير، ولقد اقيمت هذه المدارس الصغيرة قرب القرى لاختصار وقت التنقل (١٩).

ومن التجارب الناجحة الدولية تجربة قامت بها باكستان بالتعاون بعـض الهيئات كمنظمة اليونيسيف من خلال مشروع مشترك مـع الكـشافة فـي مقاطعة بلوشستان الباكستانية لمساعدة المزيد من الفتيـات علـى الالتحـاق

بالمدرسة، وكان الهدف من المشروع خفض نسبة الامية بين الاناث في المقاطعة التي وصلت الان الى أقل من ١٠٪، وكان الكشافة يذهبون من منزل الى منزل في القرى لمتابعة مدى مواظبة الفتيات على الذهاب الى المدرسة والتحدث مع أولياء الأمور لاقناعهم بالسماح لبناتهم بالالتحاق بالمدرسة [٢٠].

وقد وضع مؤتمر جوميتان الخطة لتعليم الجميع قبل عام ٢٠٠٠م ووضعت آليات تنفيذ في مناطق العالم ومنها المنطقة العربية ضمن برامج ومشروعات عربية تسعى إلى محو أمية الكبار بنسبة تراوح بين ٢٪ و١٠٪ سنوياً في عقد التسعينات ومع أن الواقع الحالي يدل على أن نسبة الأمية في البلاد العربية قريبة من ٣٨٪ ولكن عدد الأميين قد يزيد إلى قرابة ٦٥ مليوناً في عام ٢٠٠٠م، ولهذا ستبقى مشكلة الأمية في البلاد العربية مزمنة وطويلة المدى ورهينة تخلف المجتمع وتأخر التنمية الشاملة وعدم إلزامية التعليم الأساسي للصغار وعدم الاعتراف بحق الكبير في التعلم، وتتفاوت إمكانات الدول العربية في تعلم الصغار ومحو أمية الكبار، فقد تحسن تعليم النساء كثيراً في سوريا والأردن وتتوافر لدى دول التعاون الخليجي العربي شروط جيدة لمحو الأمية لتوافر الإمكانيات المالية والمادية والبشرية، أما بقية الدول العربية فمازالت تعترض تعليم الكبار فيها لدى فئات من المحرومين كالنساء الريفيات والمعوقين والبدو معوقات كثيرة، وتولي الحكومات والمنظمات العربية والدولية والمنظمات الشعبية اهتماماً خاصاً في برامجها لمحو أمية النساء الريفيات وتعميم التعليم، وقد حازت عدة منظمات شعبية وأفراد في المنطقة العربية جوائز عالمية على جهودها الطوعية في محو الأمية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين [٢١].

والواقع أن هناك تجارب دولية كبيرة في مجال محو الأمية الإلكترونية استخدمت فيها العديد من البرامج والدورات والمداخل التربوية مثل التعليم بالمراسلة والتعليم عن بعد وغيرها من البرامج والأشكال التربوية ذات

الصلة ببرامج محو الأمية الإلكترونية لكن هذه البرامج معدة لمن هم يعرفون القراءة والكتابة بأكثر من لغة أو علي الأقل اللغة الأم بشكل يجعل من المنطقي والطبيعي تناول تجارب قطرية لها أكثر من محور وبعد مثل التجارب السابقة المذكورة والتي تتعددت أبعادها مابين الأمية الأبجدية المعرفية والتكنولوجية الإلكترونية والتقدمية الحضارية.

٢ـ مشكلات الأمية الأبجدية والإلكترونية وآثارها علي الامن القومي

مازالت مشكلة الأمية من المشكلات المعقدة في الوطن العربي بل يمكن القول بأنها من أبرز المشكلات التي ساهمت في تأخر الدول العربية عن الركب العالمي، بالرغم من الاهتمام بالعمل علي التغلب علي ظاهرة الأمية منذ مايزيد عن نصف قرن، فمنذ مؤتمر جامعة الدول العربية في ٢٩ ديسمبر ١٩٥٤م والتي أبرزت نشاط محو الأمية إلا أن هذه المشكلة لاتزال متأصلة في نسيج المجتمع العربي .

وكانت قضية مواجهة الأمية في البلاد العربية قد ارتبطت تاريخياً بمرحلة ما بعد الاستقلال والتحرر الوطني من الاستعمار مع قيام الأنظمة الوطنية المستقلة في البلاد العربية التي أقامت نظما حديثة للتعليم لرفع المستوى التعليمي للسكان، وعقدت عدة مؤتمرات مثل مؤتمر التربية العربي بطرابلس ليبيا ١٩٦٦م الذي وضع فيه متخذو القرار هدفا عاديا هو البدء بتطوير التعليم وتعميم الخدمة التعليمية في المرحلة الابتدائية لجميع التلاميذ العرب بحلول العام ١٩٨٠م، وفي مجال محو الأمية وتعليم الكبار تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) مع كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إقامة الفعالية الإقليمية الدورية المعروفة بمؤتمر الإسكندرية حول الأمية في البلاد العربية، والذي يهتم عادة بمناقشة مشكلة الأمية وقضاياها المختلفة وعقد منها حتى الآن ستة مؤتمرات بدأت بالمؤتمر الأول بمدينة الإسكندرية عام ١٩٦٤م

وحتى المؤتمر السادس بأبو ظبي عام ٢٠٠٠م ونذكر في هذا السياق أول استراتيجية عربية لمحو الأمية وضعت في عام ١٩٧٥م والتي أقرت بالإجماع في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٦م، وتتكون من عدة عناصر أهمها رصد الواقع العربي في مجال محو الأمية وتحليله وتحديد الأهداف والمبادئ والاتجاهات الأساسية لها والإجراءات التنفيذية، وهذه الاستراتيجية أعدت بناءً على توصيات ممثلي الدول العربية في اللجنة الاستشارية للمركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار التي اجتمعت منتصف يناير ١٩٧٤م حيث دعا الممثلون فيها إلى اجتماع للدول العربية على مستوى عالياً لبحث استراتيجية جديدة للقضاء على الأمية في البلدان العربية تستهدف خفض نسبة الأمية في هذه الأقطار إلى أدنى حد ممكن خلال الفترة ١٩٧٦- ١٩٨٥م على ان يتواكب ذلك مع جهود لجعل التعليم الابتدائي إلزاميا، والوصول إلى نسبة استيعاب كامل للفئة العمرية ٦-١٢ سنة من الأطفال العرب قبل سنة ١٩٨٥م، وفي وقت لاحق أعد الجهاز العربي لمحوالأمية وتعليم الكبار (ارلو) ما سمي بالخطة القومية لتعميم التعليم الابتدائي ومحوالأمية في الوطن العربي بحلول عام ٢٠٠٠م لكن تلك الأهداف لم تتحقق في موعدها كما لم تتحقق بحلول عام ٢٠٠٢م حيث غابت عن هذه الاستراتيجيات أهم وأول المبادئ المطلوبة لأي استراتيجية وهي القرار السياسي والتشريعات القانونية وبدلا من ذلك زاد عدد الأميين العرب من ٣٥,٨ مليون عام ١٩٨٥م إلى ٤٣,٦ مليون أمي عام ١٩٩٠م لكن لو أخذنا الدول العربية من خلال كل دولة على حدة فإن الصورة تبدو جيدة في بعض الدول، إذ تشير الأرقام الى تحقق قدر كبير من النجاح في مجال التعليم العام ومكافحة الأمية وتعليم الكبار في بعض الأقطار الأخري، كما أشارت إلي صعوبة الحالة في بلدان أخرى فهناك ست دول عربية تتراوح نسبة الأمية بين السكان فيها بين ٨٪ إلى ٢٠ ٪ وهي لبنان والأردن والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، وتأتي بعد ذلك ليبيا ٢٣ ٪ والسعودية ٢٦ ٪ وسوريا ٢٨ ٪

وكل من عمان وتونس ٢٢ ٪ والجزائر ٣٩ ٪ بينما تتراوح نسبة الأمية في بقية الدول العربية ما بين ٤٤-٦٠ ٪ من السكان البالغين، أما بالنسبة للإناث فهناك نحو ٥٠ مليون امرأة عربية بالغة تعد أمية، ويبدو التفاوت بين الدول العربية في مجال تعليم الإناث وأمية النساء أوضح ما يكون حيث وتعكس هذه الحقيقة الأرقام الخاصة بمعدل القراءة والكتابة لدى الإناث البالغات ونسبة الإناث المقيدات بالتعليم الابتدائي المسجلة عام ١٩٩٩م، فهناك ما بين ١٨-٢٠ من النساء البالغات في الكويت والبحرين وقطر والأردن ولبنان والإمارات أميات، أما في اليمن وموريتانيا والصومال والمغرب وجيبوتي فتبلغ نسبة النساء الأميات أكثر من ٧٠ ٪ من إجمالي النساء البالغات بينما تتراوح هذه النسبة بين ٥٠- ٦٠ من النساء في بقية الدول العربية[٢٢].

وحذرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالسكو) من خطورة تنامى ظاهرة الأمية فى الوطن العربى فى تقريرها الذى صدر مؤخرا، وأشارت فيه إلى أن عدد الأميين بلغ حوالى ١٠٠ مليون نسمة على الرغم من كل الجهود المبذولة للحد من تلك الظاهرة، وكما أوضحت المنظمة فإن ٧٥ مليونا من إجمالى الأميين العرب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٥ عاما، وتزيد معدلات الأمية بين النساء، حيث يعانى قرابة نصفهن منها ويقول التقرير أن الأمية فى الوطن العربى كانت حوالي سبعين مليون أمى عام ٢٠٠٥ م فى المرحلة العمرية فوق الخامسة عشر (٣٥٪ من إجمالي عدد السكان) وفى عام ٢٠٠٨ م ارتفع تعداد الأميين إلى ١٠٠ مليون، الملاحظ هنا أننا نتحدث عن الأمية البدائية المحصورة فى الكتابة والقراءة التى تتزايد يوما بعد يوم ليرتفع العدد من سبعين مليونا إلى مائة مليون من مجموع سكان المنطقة العربية، فى حين أن العالم الآن حين يتحدث عن الأمية فهو يقصد أمية التعامل مع معطيات التكنولوجيا الحديثة أو ما نطلق عليها الأمية الالكترونية [٢٣].

الملاحظ هنا أن عدد الأميين في الوطن العربي (الأمية الأبجدية) يتزايد في الوقت الذي تصبو فيه الدول العربية إلي محو الأمية الوظيفية وما يتبعها من محو الأمية الالكترونية، ولا يتأتي ذلك بمعزل عن محو الأمية الأبجدية المعرفية أولا كخطوة لمحو الأمية الالكترونية.

وقد كشف التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم عن أن التعليم في كثير من الدول العربية يعيش حالة صعبة، وسيفضي إلى تداعيات سلبية على صعيد المستقبل العلمي والتقني للأجيال العربية اللاحقة، خصوصاً إذا لم تقم تلك الدول بتبني استراتيجيات تعليمية جديدة وبالاستثمار الكافي اللازم في تعليم سكانها الذي يتزايد عددهم باطراد ملحوظ، وأكد التقرير على أهمية العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي من حيث التركيز على التأهيل المعرفي العلمي والتقني، ويظهر من جهة أخرى طبيعة العلاقة الضعيفة جداً بين التعليم والاقتصاد في عالمنا العربي.

وطبقا للبيانات الواردة في التقرير فقد أنفقت سلطنة عمان على التعليم ما يساوي ٣,٦ ٪ من إجمالي ناتجها المحلي في الفترة من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٥م، وبلغ إنفاق السعودية على التعليم في نفس الفترة ٦,٨ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي، وقال التقرير بأن الأمية تشكل عقبة رئيسية في العالم العربي حيث يوجد نحو ثلث عدد البالغين "أي حوالي ٦٠ مليوناً" لا يستطيعون القراءة والكتابة، وثلثا هؤلاء هم من النساء، ويوجد نحو تسعة ملايين طفل في سن التعليم الابتدائي لا يلتحقون بالمدرسة، كما أن مايقرب من ٤٥ في المائة من السكان لا يلتحقون بالمدارس الثانوية، وتشيرهذه الارقام على الحالة المأساوية التي يعيشها التعليم، ويدفع نحو مزيد من الفقر في المجتمع ومزيد من عدم المساواة ومزيد من عدم الاستقرار، ويرسم التقرير صورة قاتمة عن الوضع المعرفي في الدول العربية قاطبة وذلك حين يكشف عن وجود حالة مستشرية من الأمية المعرفية والرقمية في عالمنا

العربي، حيث لا يزال حوالي ثلث السكان الكبار عاجزين عن القراءة والكتابة، وأما على الصعيد الاقتصادي فيبين التقرير أن هناك بعض التحسن الطفيف الذي يمكن رصده على مستوى المنطقة العربية ككل، يتجسد في تطور مناخات العمل الاقتصادية في بعض البلدان.

كما تشير الدلائل إلى أن دول الخليج العربي حققت أعلى معدل نسبي للحرية الاقتصادية بين الدول العربية، وذلك بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الخارجية وتحديث البنية التحتية وهيكلة الإدارة، ويظهر التقرير أن سبع دول عربية فقط (دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا)، والتي تشكل ١٥٪ من عدد سكان المنطقة العربية تقع في فئة الدول ذات التنمية البشرية العالية، ففي حين حققت دول الخليج العربي أعلى نسب في مجال بلوغ الأهداف التنموية للألفية ما زالت بعض الدول العربية الأخرى عاجزة عن بلوغ تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥م وهو العام الذي تم تحديده لبلوغ الأهداف كما نص الإعلان الدولي لها وتمتد قائمة الدول العربية التي لا يرجح أن تتحقق فيها الأهداف التنموية للألفية لتشمل تلك التي ما زالت تنتمي لقائمة الدول الأقل نمواً "جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا، السودان، واليمن"، بالإضافة إلى الدول التي تعاني من الصراع والنزاعات الداخلية والاحتلال كالعراق وفلسطين والصومال، ويعتبر التقرير أن حوالي نصف المجتمعات العربية لم تتمكن من تحقيق معدلات التحاق بالتعليم مرضية عند جيل الأطفال الحاليين خاصة مع وجود نحو تسعة ملايين طفل في الدول العربية خارج المدارس، ويوضح التقرير أن نسباً كبيرة من جيل الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٥ عاماً، تتجاوز ٤٠ ٪ في سبعة بلدان عربية، لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الأساسي، ويوضح التقرير أن الأنظمة التعليمية في أغلب الدول العربية تخلفت بشكل عام عن توطين رأس مال بشري معرفي متماسك متجانس ويتمتع بكفاءات عالية، لتكوين مجتمع معرفة أو للمشاركة بكفاءة في اقتصاد المعرفة، وذكر التقرير

أن نصيب المواطن العربي من إصدارات الكتب بمثل ٤ ٪، و٥ ٪ من نصيب المواطن الإنجليزي والإسباني على التوالي، ويترافق العزوف عن القراءة مع ارتفاع معدل الأمية وهبوط القوة الشرائية للمواطن وضحالة النظم التربوية وغياب خطط التنمية الثقافية وينوه التقرير الى ما حققته المرأة العربية من نجاحات ومكاسب مهمة داخل المشهد الاجتماعي العربي مقارنة مع أوضاعها في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن هذه المكتسبات لا تكافئ دورها الفعلي والمطلوب، ولا تخفي صور الخلل القائمة في المجالات المرتبطة بمجتمع المعرفة والتي تتمثل في المقام الأول في نسبة الأمية العالية وسط الفتيات والنساء إضافة إلى النسب المنخفضة لالتحاق المرأة بمراحل التعليم المختلفة وبخاصة التعليم العالي مقارنة مع حضور الرجال في مراحل التعليم المختلفة.

ويؤكد التقرير إلى ضرورة الاهتمام بتوظيف المخزون المعرفي العربي والتواصل الإيجابي المنتج مع المخزون العالمي، كما يناقش الملامح العامة والمكونات الرئيسية لمجتمع واقتصاد المعرفة علاوةً على رصد وتحليل تطور أوضاعها في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة محاولاً التعرف إلى مدى الفجوة المعرفية والرقمية المعلوماتية التي تفصل المنطقة عن العالم المتقدم وبعض الدول النامية التي أحرزت تقدما في مجال إنتاج وتوظيف المعرفة تنموياً، ويحاول التقرير تجاوزَ تشخيص المشكلات ليقدم رؤية وخطة عمل مقترحة لتأطير الجهد المستقبلي المتوجه لإقامة مجتمع المعرفة في المنطقة العربية، واشتملت هذه "الرؤية- الخطة" على بعض العناصر الأولية والآليات المطلوبة معرفيا للانخراط في مجتمعها، لتمتد إلى المشاركة الفاعلة في إنتاجها، وفي الوقت الذي يتحدث فيه " تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩ " عن جوانب الخلل المعرفي في العالم العربي بشكل عام(٢٤).

وأشارت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) إلــي أن عدد الأميين في العالم العربي في ارتفاع فقد زاد من خمسين مليون نــسمة سنة ١٩٧٠ إلى سبعين مليون سنة ٢٠٠٥ م يحدث ذلك رغم ما سجله البيان من انخفاض تدريجي في نسبة الأميين حيث زادت ٧٣٪ سنة ١٩٧٠ م إلـــى ٤٨٪ سنة ١٩٩٠ م ومنها إلى ٣٥٪ سنة ٢٠٠٥م في الفئة العمرية التي هي فوق سن الخامسة عشر، و أشار البيان أيضا إلى أن النسبة الحالية للأمية في العالم العربي تمثل ضعف نسبة المتوســط العالمي المسجل في هذا المجال، تنتشر أكبر نسبة للأمية في العالم العربي حسب البيان بــين الإنــاث قياســا بالذكور حيث يمثلن أكثر من ٤٦٪ مقابل أكثر من ٢٥ ٪ للرجــال، ترســم الأمية معطيات أخرى في العالم العربي إذ تؤكد أن البلدان العربيــة الأكثــر أمية هي مصر بسبعة عشر مليون أمي، يليها السودان ثم الجزائر فــالمغرب واليمن، مجموع الأميين في هذه البلدان الطليعية في انتشار الأمية يمثل ٧٨٪ من أميي الوطن العربي، في الجهة المقابلة تتصدر الإمارات العربية المتحدة تليها قطر فالبحرين فالكويت الدول العربية الأقل أمية، كما تحــتفظ الأردن وتونس وليبيا وسوريا بنسبة معقولة هي ١٣٪ مع الإشــارة إلــى أن هــذه الخارطة تعتبر نسبية نظرا لاختلال موازين الكثافة السكانية بين هذه الدول، تشير الدراسات كذلك إلى عوامل مفروضة جعلت العراق مثلا يتقهقــر فــي مجال مكافحة الأمية بسبب سنوات الحصار والغزو لتبلغ نسبة الأميين فيــه ٦١٪ وكذلك الحال في فلسطين التي سجلت سابقا معدلات مشجعة في نــشر التعليم كما وكيفا غير أن أعمال الاحتلال البشعة جعلــت هــذه الانجــازات تتراجع سنة بعد أخرى (٢٥).

كما تشير إحصائيات منظمة اليونسكو سنة ٢٠٠٩م إلى إن نسبة الأمية في الوطن العربي ٣٠٪، وترتفع بين النساء لتصل إلى نحو ٥٠ ٪ وأعلــى نسبة للامية هي في العراق ٦١٪ في خريف ٢٠٠٥م، أما في مصر فبلغــت ٤٢٪ وفي الأردن ١٢٪ وفي سورية ١٩٪ بما يعادل ٣٣٥٠٠٠٠ نسمة

وفي لبنان ١٤٪ وفي العربية السعودية١٤٪ وفي اليمن ٣٩٪، وفي قطر ٩٪ وفي البحرين٣٪ وفي الكويت٧٪ وفي تونس١٠٪ وفي الجزائر ٢٨٪ وفي المغرب ٣٨٪ وفي السودان ٥٠٪ (٢٦).

ويقدر عدد سكان الوطن العربي سنة ٢٠٠٩ م بـ٣٣٠ مليون نسمة، ولذا فان عدد الأميين والأميات فيه يقدر بمئة مليون نسمة، وتدل هذه النسبة على مدى التخلف الذي تعيشه أمتنا، وخطورة هذا العائق على نهوضها وتحررها من التخلف والفقر والمرض، كما أرجعت تقارير اليونسكو وجود هذا العدد الكبيرمن الأميين في الوطن العربي إلى أسباب عدة لعل أهمها الانقطاع المبكر جدا من التعليم بالإضافة إلى عدم توفر الحلول البديلة لمجابهة العزوف عن الدراسة، وقد انتقدت المنظمة كذلك مجهودات الدول العربية في مكافحة الأمية والأساليب التقليدية في برامج محو الأمية، حيث أشار التقريرإلى أن بطئ التقدم في برنامج محو الأمية جاء نتيجة اقتصار برامج محو الأمية على التعليم الأبجدي وبعض العمليات الحسابية دون الاهتمام برفع الكفاية المهنية لهؤلاء، بالإضافة إلى أن الجهود المبذولة لحل هذا المشكل مازالت تعاني من الخلل ونقاط الضعف والقصور في تحديد الأسباب الكامنة وراء تواصل ارتفاع عدد الأميين العرب رغم انطلاق العمل ببرامج محو الأمية منذ وقت طويل(٢٧).

كما رأت منظمة اليونسكو في هذا الصدد أن الحل الأقرب لمجابهة مشكلة الأمية هو سد منابع الأمية وذلك عن طريق ضرورة فرض إلزامية التعليم للذكور و الإناث على حد السواء بفرض سياسة إلزامية على جميع الدول العربية ،وهذا بالطبع توازيا مع الاستمرار في تنفيذ خطط تعليم الكبار التي اعتمدتها بعض الدول العربية أشارت بعض التقارير إلى حقائق خطيرة بالنسبة الى الكتاب والقراءة في العالم العربي، فالدول العربية مجتمعة تنتج ألف عنوان سنويا لما يزيد على ٣١٦ مليون نسمة هم عدد سكان الوطن العربي في حين تنتج إسرائيل بمفردها أكثر من ٣٠٠٠ عنوان لخمسة ملايين

نسمة، وان نصيب كل مليون عربي من الكتب المنشورة في العالم لا يتجاوز ٣٠ كتابا مقابل ٥٨٤ كتابا في أوروبا و ٢١٢ كتابا في أمريكا، أما القـراءة فالتقرير الصادر عن اليونسكو يشير إلى أن معدل قراءة الفرد في العـالم العربي لا يتعدى الدقيقتين في العام، بينما يصل في أوروبا إلى ٦ سـاعات للفرد في العام، بينما القراءة في العالم العربي في تراجع وانحسار مقلقـين، والكتاب بات حملا ثقيلا بعد ما كان جليسا ومؤنسا، ولايزال العالم العربـي من بين المناطق الأقل حظا في الثورة الرقمية العالمية، إذ لا يتجاوز عـدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي ١١ مليونا و ٧٥٥ ألف شخص بحسب إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات، وهذا الرقم يمثل ٣,٧١٪ من مجموع السكان البالغ ٣١٦ مليون نسمة وناتج قومي يبلغ ٨١٣ مليار دولار سـنويا بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٤م، فالحضور العربي على الشبكة العنكبوتيـة (الانترنت) يكاد يكون معدوما، فالأمر لا يتجاوز بعض المواقع الإخبارية أو الشخصية، كما انه ليس هناك حركة اتصالات داخلية بين الـدول العربيـة بالنسبة الى الإنترنت مما يضطرها إلى المرور عبـر أوروبـا أو أمريكـا للانتقال من مستخدم إلى آخر الأمر الذي يرفع التكلفة السؤال: هل يـستطيع العالم العربي مواجهة إسرائيل (علميا وعسكريا) وهو يرزح تحت وطأة هذه الحمل الثقيل من الأمية الأبجدية العاديـة (القـراءة والكتابـة) والأميـة الإلكترونية؟ هذا الوضع المتدني أحبط العديد من المحاولات العلمية الجـادة في العديد من مجالات البحث العلمي، فالعالم المصري أحمد زويل الحاصل علي جائزة نوبل في أهم مجالات العلوم قام بزيارة للعالم العربي بعد حصوله على الجائزة وذلك من أجل المساعدة في إنشاء مراكز للبحث العلمـي فـي الوطن العربي إلا أن الأوضاع والامكانات المعطلة ساهمت فـي وأد هـذا المشروع قبل أن يبدأ في الوقت الذي أعلن (الكيان الـصهيوني) أن قمـره الصناعي للتجسس (ايروس بي) الذي أطلقته يوم الثلاثاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٥م من مركز فضائي عسكري في منطقة أمور بأقصى شرق روسيا للتجـسس

وبدأ نقل الصور التي يلتقطها، ويمكن لقمر التجسس هذا تصوير أشياء صغيرة على الأرض يصل حجمها إلى ٧٠ سنتيمترا، وأول شيء فعله (الكيان الصهيوني) هو تسريب الصور التي التقطها القمر الصناعي وكلها لمواقع إستراتيجية عربية منها [٢٨] :-

- صورة جوية لسد الفرات السوري، المصدر الأساسي للطاقة الكهربائية في سوريا
- صور واضحة لمروحيات على مدرج الهبوط في مطار «كسلا» السوداني الذي كان يستخدم في عمليات عسكرية خلال المواجهات بين الشمال والجنوب.
- سفن راسية في ميناء عسكري في المنطقة العربية لم تكشف عن اسمه. وفي اعتقادي أن الكيان الصهيوني قد تسريب هذه الصور لاستعراض التطور العلمي والعسكري وأن ترسل رسالة إنذار للعرب مفادها أن كل منشآتكم المدنية والعسكرية تحت بصرنا وتطولها أيدينا في أي وقت نشاء، إذا فخطر الأمية يشكل تهديد كبير للأمن القومي علي خلفية التدني العلمي .

وبالتالي فتمتد مشكلة الأمية سواء الأبجدية المعرفية أوالالكترونية إلي الأمن القومي لأننا نواجه أعداء يتقدمون عنا في كثير من المجالات والجوانب التعليمية التي تعتبر من الأسس والركائز الأساسية في بناء الحضارة وتحقيق التنمية البشرية بل والحفاظ علي الأمن القومي لأن الأطراف المعادية تمتلك أهم أسباب القوي التي من شأنها الحفاظ علي التفوق النوعي ألا وهو العنصر البشري وخصائصه ونوعيته وكفاءته وقدراته.

ويعتبر موضوع الأمية الإلكترونية من الموضوعات الهامة في ظل التقدمية التي يعيشها عالم اليوم خصوصا وأن التعامل مع الوسائط التكنولوجية يظل محفوفا بالمخاطر مالم نتمكن من التمكين في إمتلاك تلك

الوسائط من جهة والتوجيه في التعامل معها ومع تطور معنى الأمية Illiteracy بتطور الاتصال بين الناس والتعلم بالكلمة أو الحرف، بدأ الإنسان الاتصال بالإشارات البصرية ثم بالكلمة المنطوقة واعتمد فيه على حاسة السمع والتعبير الشفاهي، ثم اعتمد على الكلمة المكتوبة منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد لدى الأمم التي عرفت الكتابة والقراءة literacy، وقد أطلق على الشخص أو الأمة التي تقتصر على التعلم الشفاهي فقط صفة الأمي التي تعني الجهل بمهارة القراءة وعندما انتشرت الكتابة ألصقت بالأمية صفات أخرى سلبية فأصبحت تعني الجهل بمهارات القراءة والكتابة والحساب وغيرها من الصفات السلبية الأخرى.

وقد تغيّر مفهوم الأمية مع تطور الحضارة ووسائل الإعلام والمعلومات السمعية والبصرية فلم يؤكد على مهارتي القراءة والكتابة، لأن الشخص الأمي الجاهل لمهارات القراءة والكتابة قد يستطيع التعلم الشفاهي من وسائل سمعية بصرية متعددة، كما يستطيع تعلم حقوق المواطنة والتكيف مع المهنة التي يمارسها، وقد يسّر العيش في مجتمع معلوماتي للمواطنين إمكانات التعلم الذاتي من الكلمة المنطوقة والمسموعة والصورة الثابتة والمتحركة، وظهرت مصطلحات متعددة تتعلق بمفهوم الأمية وتطوره ومجالاته ومستوياته، منها «الأمية الهجائية» و«الأمية الوظيفية» وأحياناً «الأمية الحضارية» و«الأمية التقانية». ونظراً لسلبية هذه المصطلحات فقد استعملت عبارات تدل على محاولات التخلص منها، مثل «محو الأمية» و«مكافحة الأمية» للدلالة على المراحل الأولى من التعلم الأساسي للكبار، أما «محو الأمية الوظيفية» فيعني ربطها بحاجات الإنسان ومهنته، وأما «محو الأمية الحضارية» فيعطي الأولوية لنظام المجتمع الأوسع من التعليم والتعلم الذي أفرز الأمية ولذلك يتداخل مع محو الأمية الوظيفية ويعالج الأمية من منظور مجتمعي شمولي (٢٩).

كما لا يمكن تجاهل وسائل الإعلام وخاصة الإذاعة والتلفزيون والمحطات الفضائية وشبكات الحاسوب التي ستمكّن الإنسان في القرن الحادي والعشرين من التعلم الذاتي من بعد والقضاء على الأمية الهجائية في مستواها الأدنى إلا أنه يبقى أكثر من نصف الأشخاص الذين محيت أميتهم الهجائية في حاجة إلى «محو الأميّة الوظيفية والحضارية»، وعلي الجانب الأخر فأن تحقيق التعليم للجميع صعب في البلدان النامية وبعض البلدان العربية وخاصة في مستويات التعليم الأساسي للكبار الذي يوازي مستوى تسع سنوات وأكثر من تعليم الصغار.

ويبدو أن الدول العربية مازالت تهمل تمويل تعليم الكبار، إذ تخصص له أقل من ١٪ من ميزانياتها في حين تصل ميزانية تعليم الصغار في بعض الدول العربية إلى قرابة ٣٥٪ من ميزانياتها، ومازال٧٥٪ من الإفارقة و٥٠٪ من الآسيويين أميين، وهناك ١٠ دول في العالم منها دولتان عربيتان تزيد نسبة الأمية فيها على٨٠٪، في حين انخفضت في أواخر القرن العشرين نسبة الأمية في المناطق النامية من إفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية بسرعة، وتدل الإحصاءات الأمريكية في أواسط الثمانينات على وجود قرابة ٢٠ مليون أمريكي لا يستطيعون القراءة بمستوى يوازي مستوى الصف الرابع الابتدائي، وأن الفقراء يزدادون فقراً، إلا أن تزايد سيطرة شبكات الإعلام والمعلومات قد يزيد من فرص التعلم والاتصال بين الناس، مما يضع في أيدي الناس إمكانيات تقانة أوسع للتعلم الذاتي من بعد، وهذا ما دفع كثير من الباحثين إلى اقتراح إدخال مفهوم محو الأمية المعلوماتية أو الألكترونية، ووضع متطلبات جديدة لمحو الأمية [٣٠].

وهناك العديد من التوجهات الفاعلة في هذا الصدد مثل الحكومة الالكترونية بعناصرها المختلفة والتي تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يحسن تقديم الخدمات الحكومية للأفراد وقطاع الأعمال من خلال برامج التعليم والتدريب، ويزيد إنتاجية وكفاءة القطاع العام، كما يخفض

نفقات الدول. ولذا فإن تطبيق الحكومة الالكترونية قد تكون الأكثر ملائمة للتفاعل مع مشكلات الأمية وفق الواقع العربي وبما يساعد الدول العربية بشكل كبير في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

٣- تطورات الأمية الإلكترونية واسبابها ودواعي التغلب عليها

محو الأمية التكنولوجية هو القدرة على فهم وتقييم التكنولوجيا، وهو مفهوم يكمل الكفاءة التكنولوجية التي تمثل القدرة على إنشاء وإصلاح أو تشغيل تكنولوجيات محددة عادة أجهزة الكمبيوتر، ويري وليام وولف (رئيس الأكاديمية الوطنية الأمريكية للهندسة) أن "هناك فرق كبير بين الكفاءة التكنولوجية ومحو الأمية التكنولوجية، فمحو الأمية تعني كل شخص يحتاج للثقافة التكنولوجية، أما الكفاءة فتعني عدد قليل من الناس ممن نحتاج لرفع كفاءتهم.

بينما تري رابطة التعليم الدولي والتكنولوجيا (إتي) أن محو الأمية الإلكترونية يعني أن "محو الأمية التكنولوجية هو أكثر بكثير من القدرة على استخدام الأدوات التكنولوجية، القراءة فهو يعني توظيف المواطنين تقنيا بحيث تتفاعل مع العالم التكنولوجي، وتدرك كيف يؤثر هذا التفاعل الأفراد وتمكين المواطنين من جميع الأعمار من الاستفادة من التكنولوجيا من معرفة القراءة والكتابة سواء تم الحصول عليها من خلال بيئات تعليمية رسمية أو غير رسمية ".

ويطلق علي الأمية الالكترونية الأمية الحديثة حيث يطلق هذا المصطلح على من لا يجيد استخدام الحاسب في القرن الواحد والعشرون أصبحت الأمية في مفاهيم اليوم تتعدي الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة أوالكتابة، بل اتخذت معنى جديداً في عصر العولمة الإلكترونية حيث تغيرت وسائل الاتصال والمعرفة والثقافة بشكل لم يشهد له التاريخ مثيلاً، وبالتالي لا بد من اكتساب مهارات جديدة تماما تناسب العصر، إذا كان لنا أن نجاريه وننخرط

فيه ونتفاعل معه، فالأمي هو ذلك الشخص الذي ليس لديه جهاز كومبيوتر يستطيع من خلاله أن يبحر في عالم الانترنت الهائل وينجز معاملاته الثقافية والحياتية إلكترونياً من خلال البحث عن المعلومات وإيجادها على الشبكة العنكبوتية .

لقد انتقل العالم من حالة معرفية إلى حالة معرفية أخرى، وتم ذلك الانتقال بعد أن تخلصت تلك البلدان من الأمية الأساسية تماماً منذ عشرات السنين، ولم يعد لديها شخص واحد لا يتقن القراءة والكتابة، فجاء الانتقال سلساً إلى العالم الإلكتروني الرهيب، فأصبحنا نعيش بمقاييس اليوم في مرحلة ما قبل الأمية الحديثة تماماً كما نحن في مرحلة ما قبل التصنيع صناعياً وتكنولوجياً خاصةً وأن نسبة الأمية الأساسية في بعض الدول العربية مرعبة بكل المقاييس، فدخولنا العصر الإلكتروني يبدو بطيئاً جداً ليس فقط بسبب نسبة الأمية الهائلة في بلادنا بل لأن طلائعنا وقياداتنا الثقافية والسياسية غير قادرة علي انتشال السواد الأعظم من الشعوب من براثن الأمية، فهل يعقل أن نسبة المشتركين في شبكة الانترنت في العالم العربي لا يتجاوز الستة في المائة، بينما تبلغ في أمريكا مثلاً ٨٠ ٪ ناهيك عن أن عدد مستخدمي الانترنت باللغة العربية لا يتجاوز بضعة ملايين في كل أنحاء العالم، بينما يزيد عدد مستخدمي اللغة الفرنسية على ذلك بكثير، مع العلم أن عدد سكان فرنسا حوالي ستين مليوناً، بينما عدد العرب أكثر من ثلاثمائة مليون ولا داعي للمزيد من المقارنات العبثية (٣١).

وقدمت النظريات الحديثة للإقتصاد جوانب مهمة أبرزت أهمية محو الأمية الإلكترونية بتعزيز القدرات البشرية بتعميق رأس المال (قابلية القوى العاملة على استخدام تجهيزات أكثر إنتاجية بالمقارنة مع نماذج الجيل السابق)، ويد عاملة ذات جودة أكبر (قوى عاملة أكثر اطّلاعاً، قادرة على إضافة قيمة جديدة إلى المخرجات الاقتصادية)، والابتكار التكنولوجي مع قابلية القوى العاملة على إنتاج معرفة جديدة وتوزيعها وتقاسمها واستخدامها،

وتستخدَم عوامل الإنتاجية الثلاثة هذه كقاعدة تكميلية متداخلة نوعاً تعمل ربطاً بين السياسات التعليمية والتنمية الاقتصادية وهي [٣٢] :-

- زيادة الاستيعاب التكنولوجي للتلاميذ والمواطنين والقوى العاملة بدمج المهارات التكنولوجية ضمن المناهج التعليمية أو ما يسمي "نهج محو الأمية التكنولوجية".
- تعزيز قابلية التلاميذ والمواطنين والقوى العاملة على استخدام المعرفة لإضافة قيمة جديدة إلىَ المجتمع والاقتصاد، وذلك من خلال تطبيقها في حل المشاكل المعقدة في العالم الفعلي بشكل عام أو ما يسمي "نهج تعميق المعرفة".
- تعزيز قابلية التلاميذ والمواطنين والقوى العاملة على الابتكار، وإنتاج معرفة جديدة، والاستفادة من هذه المعرفة الجديدة أو ما يسمي "نهج إنتاج المعرفة".

ومن دواعي محو الأمية الإلكترونية تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن ذلك لن يتحقق في بلد ما إلا من خلال تزايد القيمة الاقتصادية التي ينتجها مواطنوه، فنماذج "النمو الجديد" تؤكد على أهمية المعرفة الجديدة والابتكار وتطوير القدرات البشرية بوصفها مصادر للنمو الاقتصادي المستدام، فمن خلال التعليم وتطويرَ القدرات البشرية يمكن للأفراد ليس فقط إضافة قيمة محددة إلى الاقتصاد، وإنما أيضاً الإسهام في الموروث الثقاف، والمشاركة في الحوار الاجتماعي وتحسين صحة الفرد والمجتمع، والحفاظ علي البيئة الطبيعية وتعزيز الأوضاع المهنية والإمكانيات اللازمة في سبيل مواصلة التطور، والعمل علي الإسهام في الجهد المشترك، مما يعمل علي وجود دورة قوية وفعالة قائمة على التطور والإسهام الشخصي، ومن خلال انتفاع الجميع بتعليم عالي الجودة بصرف النظر عن الجنس والعرق والديانة واللغة بحيث يمكن مضاعفة هذه الإسهامات الشخصية، وتوزيع فوائد النمو

الاقتصادي بشكل عادل لينعم بها الجميع من خلال تحسين التعليم والنمو الاقتصادي المستدام والواسع الانتشار.

وأولى خطوات الدعم الرئيسية في هذا المجال هو تطوير وتبني وتفعيل استراتيجيات إلكترونية وطنية في كافة مجالات قطاع المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، وتشجيع كافة الدول العربية على تطوير وتبني مثل هذه الاستراتيجيات وجعلها متاحة أمام كافة الدول الأخرى للاستفادة منها في تطوير استراتيجياتها الوطنية في هذا المجال. حيث يمكن في هذا الصدد إيجاد بوابة إلكترونية لهذه الاستراتيجيات تكون متاحة لكافة الدول العربية. ويشمل ذلك الدعوة إلى جهد إقليمي جماعي لإرساء مجتمع المعلومات ولتمكين الدول العربية من خلالاستخدام المعلومات في الإسراع بعملية التنمية، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار، تحسين المصادر الطبيعية والقدرات البشرية للمنطقة والإقلال من حالات التفاوت الداخلية، زيادة الانتفاع بالمعلومات وذلك بالتحول الكامل إلى جزء من مجتمع المعلومات العالمي

٣/١- الرؤية الدولية للأمية الالكترونية

لا تنفصل الرؤية الدولية للأمية الالكترونية عن الامية الأبجدية المعرفية، ويبرز ذلك بشكل واضح فيما ورد في تقرير اليونسكو الصادر تحت عنوان "بناء قدرات مؤسسات إعداد المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، ويهدف اليونسكو إلي تحقيق التوافق بين التعليم والأهداف الإنمائية الوطنية، وبالتالي فإن هذه الخطوات الثلاث تتطابق مع أهداف ورؤى السياسات الإصلاحية الوطنية لضمان مستقبل أفضل للتعليم.

كما أنها توفر مساراً إنمائياً يتيح للإصلاح التربوي تأمين دعم أكبر للوسائل التي لا تنفك تزداد تطوراً لتنمية اقتصاد ومجتمع بلد ما من اكتساب المهارات التكنولوجية إلى الأداء الرفيع للقوى العاملة وصولا لاقتصاد قائم

على المعرفة ومجتمع المعلومات بحيث يكتسب التلاميذ في بلد معين ومواطنوه وقواه العاملة في النهاية، مهارات أكثر فأكثر تطوراً، وهي مهارات ضرورية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية فضلاً عن تحسين مستوى المعيشة.

ويشمل المشروع معايير اليونسكو بشأن كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجوانب الثلاثة معاً لإحداث التغيير في التعليم وتحقيق مختلف أهداف ورؤى السياسات، لكن كل نهج ينطوي على أبعاد مختلفة بالنسبة للإصلاح التربوي وتحسين التعليم، كما أن لكل نهج آثاراً مختلفة على التغيير في المكونات الخمسة الأخرى للنظام التعليمي، وهي(التعليم والتثقيف، ممارسة المعلمين وتطوير قدراتهم المهنية، المناهج الدراسية والتقييم، التنظيم المدرسي، الإدارة)، وتقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال بدوراً تكميلياً في كل نهج من هذه الجوانب، وتركز معايير اليونسكو بشأن كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال المعروضة هنا على المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية. بيد أن هذه النهوج تنطبق على جميع مستويات التعليم (الابتدائي والثانوي وبعد الثانوي والمهني والعالي) والتدريب أثناء الخدمة الوظيفية والبحث المتقدم والتعليم المستديم، كما أن انعكاساتها تتبدى على مختلف الجهات المعنية بالتعليم أي ليس فقط على المعلمين وإنما أيضاً على التلاميذ، ومديري المدارس، ومنسقي تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومديري المناهج والموظفين الإداريين ومنظمي دورات تطوير القدرات المهنية ومدرّبي المعلمين (٣٣) .

ولقد استفادت دول عديدة على مدار السنوات القليلة الماضية من الفرص التي أتاحتها تقنية المعلومات والاتصالات لدعم اقتصادياتها وتحقيق معدلات غير مسبوقة في أدائها التنموي، وذلك من خلال وضع السياسات اللازمة وإرساء الإرشادات المطلوبة لتنفيذها وتطوير خطط عمل وطنية وإقليمية لتقنية المعلومات والاتصالات كجزء من أهدافها التنموية الشاملة.

كما أن التقدم خطوة بخطوة في العملية التنظيمية وما يتضمنه ذلك من استراتيجية منسقة ومتعددة الأفرع يعد أمراً أساسياً لتطوير هذا القطاع، ويلعب كل من التعليم وفرص الاستثمار وتوافر البنية التحتية و نقل التقنية للدول النامية دوراً كبيراً في التقدم في هذا المجال. وتتجه النية في البلدان العربية لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات كعنصر التقدم الرئيسي نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف هذه الوثيقة إلى وضع أسس ومبادئ بناء منطقة تستفيد استفادة كاملة من خدمات تقنية المعلومات والاتصالات بحلول عام ٢٠٠٨.

والواقع أن التحدي المجتمعي والثقافي والتعليمي في مجال محو الأمية بالرغم من مواجهته للعديد من العراقيل إلا أنه من الممكن أن يتحقق خاصة إذا ما أخذ أن هناك العديد من التجارب الناجحة لبعض الدول التي تجاوزت الأمية الإلكترونية مثل (اليابان) حيث لم يبق فرد منهم تنقصه القدرة على التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات والمعرفة الحديثة.

وليست اليابان فحسب بل هناك العديد من الدول التي نجحت في هذا المجال تحت مظلة اليونسكو من خلال إلقاء الضوء على العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإصلاح التعليم والنمو الاقتصادي، إذ يقوم هذا المشروع على افتراض أن النمو الاقتصادي الشامل يمثل مفتاحاً للتخفيف من الفقر وتعزيز الازدهار وهو افتراض تدعمه التطورات في بلدان شتى كسنغافورة وفنلندا وإيرلندا وكوريا وشيلي، وكانت كلها بلداناً كانت فقيرة منذ ٣٥ عاماً، ويستند المشروع أيضاً إلى الافتراضات الواردة في تقرير اليونسكو والذي صدر بعنوان "التعليم في مجتمع المعلومات وفي سبيل إقامته"، والقائلة إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال إنما هي محركات للنمو وأدوات لبناء القدرات وتعزيزها، كما أن أثرها عميق في إصلاح التعليم وتحسينه [٣٤].

وفي هذا الصدد تبرز بعض المشروعات التي تهدف إلى إحداث شراكة بين أصحاب المصلحة المختلفين لتطوير مناهج للمعلمين الذين سيستخدمون تقنية المعلومات كأداة فعالة لتحسين العملية التعليمية. وبشكل خاص تعليم المهارات الضرورية للتدريس وللإدارة باستخدام تقنية المعلومات، مثل تطوير مهارات عامة في تقنية المعلومات، واستخدام تقنية المعلومات استخداماً فعالاً في الصفوف، وإمكانية تقييم الفائدة من استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية، واستخدام التعليم عن بعد، ومعرفة أدوات تطوير الدروس التعليمية وتصميم هذه الدروس بالشكل الإلكتروني، بهدف وضع إطار نوعي لتدريب المدربين على استخدام تقنية المعلومات. ويتضمن هذا الإطار تعريف وتطوير مجموعة من البرامج التدريبية لاستخدام تقنية المعلومات، كما يتضمن الإطار صياغة دليل للتدريب ووضع مجموعة من المعايير للتقييم ومنح الشهادات وذلك بهدف التوجه مستقبلاً نحو إيجاد آلية لمحو الأمية الإلكترونية

٣/٢ـ ارتباط الأمية الأبجدية المعرفية بالألكترونية

الأمية تولد الأمية المفضية إلى التردي الاجتماعي، وتزيد المعاناة في دول أكثر من أخرى، وفي الريف أكثر من المدن، ولدى سكان المناطق النائية والأقليات المهمشة والسكان الرحل أكثر من غيرهم.

ورغم ما بينته الدراسات على أنواعها من أهمية تعليم الإناث كعامل استثمار مجد فإن الفتيات والنساء لم يستفدن بصورة كافية من الموارد المتاحة، وحيث تكمل الإناث دراساتهن الابتدائية يعود الفارق ليظهر غالباً في معدل الانتقال إلى المدارس الثانوية، وتزيد الفجوة بين الإناث والذكور في معدلات القرائية.

وعند دراسة العوامل الأخرى المرتبطة بنوعية الحياة (ولاسيما في الريف ومدن الصفيح) كالفقر والإعاقة والعنف ضد الإناث وسوء التغذية

والتغيرات الاجتماعية السريعة والبطالة وأخطار الإصابة بالأمراض كالأيدز، يتبين أن الإناث هن أكثر حرماناً من الذكور، بسبب التمييز بين الجنسين.

تعالج برامج الأمم المتحدة واليونسكو العديد من الغايات والأهداف فعلى سبيل المثال يوجد الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والتعليم للجميع، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتهدف كلها إلى التخفيف من الفقر وتحسين الصحة ونوعية الحياة، وترى في التعليم وسيلة هامة لتحقيق هذه الأهداف، كما أن جميع هذه المبادرات ترمي إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال، وتعزيز حقوق الإنسان لجميع البشر على السواء ولا سيما متى تعلقت بالأقليات وهي تؤمن أيضاً بأن التعليم هو مفتاح التنمية، ويتيح وسيلة لتمكين الناس من تحقيق إمكانياتهم والتحكم تدريجياً بالقرارات التي تتعلق بهم[٣٥].

وإذا كان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الغرض الرئيسي من وضع خطة عمل تمكن المجتمع العربي من المشاركة بفعالية في مجتمع عالمي للمعلومات يتمتع فيه كافة أعضائه بفرص عادلة للنفاذ إلى تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها، فمن المهم هنا النظر إلى تقنية المعلومات والاتصالات بوصفها أداة وليست هدفاً بحد ذاتها. فإذا أخذنا في الاعتبار العلاقة القوية بين نمو قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإن وضع وتنفيذ هذه الخطة سوف يستهدف عدة أولويات على المستوى القومي العربي منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى قضية خطيرة لكثير من البلدان النامية التي تواجه خطر التخلف عن ركب التقدم ومن هذه الأولويات :-

- دعم التعليم الإلكتروني في مراحل التعليم المختلفة ،
- تنمية القدرات التكنولوجية من خلال البرمجيات ،
- تدريب واعتماد معلمي تقنية المعلومات ،

وتعكس مجمل هذه المبادرات فكرة أن التعليم حق لجميع المواطنين وعلاوة على ذلك فإن التعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة يزكزان على جودة التعليم وتحديداً على محتوى ما يتعلمه التلاميذ وطريقة تعلّمه، كما أن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية والتعليم للجميع يتناولان مسألة محو الأمية بوصفها جزءاً أساسياً من مسيرة التعليم والتعلم، وتشدد مبادرات التعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية على التعليم غير النظامي الذي يتم خارج البنية المدرسية، إلى جانب التعليم المدرسي نفسه، ومن جهة ثانية أكّدت لجنة اليونسكو الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين أن التعلم مدى الحياة والمشاركة في مجتمع التعلم عاملان أساسيان في الاستجابة للتحديات التي يفرضها عالمنا اليوم بتغيراته المتسارعة. وتشدد اللجنة على أربع ركائز للتعلم، وهي(تعلّم العيش معاً، تعلّم أن تعرف، تعلّم أن تفعل، تعلّم أن تكون)(٣٦) .

فمثلا يدعم مشروع "معايير كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال" أهداف البرامج والمبادرات التعليمية المحددة أعلاه ويمضي في توسيعها، كما يدعم مجمل نتائجها التعليمية، وكما هي الحال ضمن مجموعة البرامج هذه، فإن المشروع يركز على ضرورة التخفيف من الفقر وتحسين نوعية الحياة وعلى غرار برنامج التعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، يشدد مشروع "معايير كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال" على الحاجة إلى تحسين جودة التعليم، ويركز كذلك كعدد من البرامج المذكورة على قضية محو الأمية، لكنه على غرار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية كما تفعل اللجنة الدولية على التعلم مدى الحياة وأهداف التعلم الجديدة والمشاركة في مجتمع التعلم القائم على تطوير المعرفة وتقاسمها(٣٧) .

وقد قامت العديد من الدول العربية على مدار السنوات الماضية بإعادة هيكلة مناهجها الدراسية بحيث تتضمن تعليم البرامج المعدة مباشرة لمعرفة تقنية المعلومات والاتصالات في المرحلة الثانوية والتى تناسب سوق العمل وبالإضافة إلى ذلك تدرك حكومات الدول العربية أنها بحاجة إلى رؤية خاصة في مجال التعليم لمواكبة متطلبات مجتمع المعلومات، وعلاوة على ذلك، فإن الخطط والتوقعات بشأن الاحتياجات المستقبلية من عمالة تقنية المعلومات تستند إلى متطلبات الحاضر أو الماضي أكثر من استنادها إلى استراتيجية إقليمية أو مستقبلية، ومن المهم أيضا تدريب الكوادر الإدارية الوسطى على تقنية المعلومات حتى يمكنها التعامل مع المشاريع في هذا المجال بنجاح في كلا القطاعين العام والخاص.

وتعتبر البرامج التدريبية، سواء المتخصصة أو المهارية أحد أهم روافد التنمية البشرية في المنطقة العربية خاصة مع قصور البرامج التعليمية في هذه البلدان عن سد الفجوة بين ما هو موجود من مناهج دراسية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وما هو مطلوب منها لمواكبة التطور المتلاحق في هذا المجال. ولذلك فمن الضروري وضع برامج تدريبية على مستوى عالمي لرفع مستوى المحترفين في مجال تقنية المعلومات والاتصالات فضلا عن إتاحة برامج أخرى لمستخدمي هذه التقنية لرفع كفاءتهم في أداء الأعمال وضمان الاستخدام الأمثل للأدوات والبرامج المتاحة لتسهيل أداء الأعمال في كافة القطاعات الأخرى باستخدام هذه التقنية.

مراجع الفصل الأول

(١) القران الكريم : سورة العلق، الايات من ١-٥.

(٢) القران الكريم : سورة النحل، الاية ٧٨.

(٣) القران الكريم : سورة القلم، الاية ١.

(٤) القران الكريم : سورة المجادلة، الاية١١.

(٥) الترمذي (٢٦٨٥).

(٦) رواه البخاري.

(٧) كوثر كوجك واخرون : **تنويع التدريس في الفصل دليل المعلم لتحسين طرق التعليم والتعلم في مدارس الوطن العربي**، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، ٢٠٠٨م، ص ص ٣٣-٣٤.

(٨) اليونسكو: إرساء أسس متينة من خلال رعاية التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، **ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع** ٢٠٠٧م، منشورات اليونسكو، باريس، ٢٠٠٧م، ص٢-٦.

(٩) اليونسكو :**التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠٠٩** ،أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة، اليونسكو، باريس، ٢٠١٠م، ص١-٥.

(١٠) المرجع السابق، ص٢.

(١١) اليونسكو: إرساء أسس متينة من خلال رعاية التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، **ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع** ٢٠٠٧م، منشورات اليونسكو، باريس، ٢٠٠٧م، ص٥.

(١٢) المرجع السابق، ص١٠.

(١٣) المرجع السابق، ص ص١٢-١٣.

(١٤) فيصل الصوفي: الأمية العربية تسبقنا إلى المستقبل، المؤتمر، صنعاء، ٢٠١٠م، ص٣.

(١٥) اليونسكو : استراتيجية اليونسكو لمحو الأميـــة، **اليونـــسكو**، بـــاريس، ٢٠٠٥م.

(١٦) اليونسكو: السبيل إلي أنصاف المحرومين، **ملخص التقريـــر العـــالمي للتعليم للجميع** ٢٠١٠م، منشورات اليونسكو، باريس، ٢٠١٠م.x

(١٧) فخر الدين القلا : الأمية، **الموسوعة العربية**، دمشق، ٢٠١٠م، ص١.

(١٨) يرجي مراجعة مايلي :-

- UNESCO; They are the Korean National Commission for **UNESCO,** Korean Educational Development Institute, UNESCO ,Korean Association for Adult ,1999.
- Nam, Jin U; **World Perspective Case Descriptions on Educational,** Programs for Adults, Korea .1989.

(19) ACCU ; APPEAL Joint Planning Meeting on Regional NFE Programmes in Asia and the Pacific Bangladesh Combating illiteracy,2002,; 2002.**http://www.accu.or.jp/litdbase/pub/pdf_cr/c02TYOChn.**

(20) Combating illiteracy in Pakistan, 2002, **http://www.pbs.org/wnet/wideangle/shows/school**

(٢١) فخر الدين القلا : الأمية، **الموسوعة العربية**، مرجع سابق، ص٦.

(٢٢) الالسكو : **تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـــوم حـــول الأمية في العالم العربي**، الالسكو، تونس، ٢٠٠٨م .

(٢٣) **المرجع السابق.**

(٢٤) يرجي مراجعة : **التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم عن التعليم العربي**، دبي ، ٢٠١٠ م، ص٣.

(٢٥)المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : **بيان حول نسبة الأمية في الوطن العربي**، ألسكو، تونس، ٢٠٠٦م.

(٢٦) اليونسكو: التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠٠٩ م، مرجع سابق، ص٢.

(٢٧) المرجع السابق، ص٩.

(٢٨) حسن العطار: **الأمية العادية والأمية الإلكترونية من أسباب تخلف العرب**، نبأ نيوز، مايو ٢٠٠٦.

(٢٩) فخر الدين القلا : الأمية، **الموسوعة العربية**، دمشق، ٢٠١٠م، ص١.

(٣٠) المرجع السابق، ص٤.

(٣١) فيصل القاسم : **أمة من الأميين**، مارب برس، اليمن، ٢٠٠٧م .

(32) Kozma, R; **National policies that connect ICT-based education reform to economic and social development."** Human Technology, 2005, P.P117-126.

(33) Makrakis, V.: Training teachers for new roles in the new era: Experiences from the United Arab Emirates ICT program , **Proceedings of the 3rd Pan-Hellenic Conference on Didactics of Informatics**, Korinthos, Greece , 2005,P.P6-10.

(٣٤) اليونسكو: **معايير اليونسكو بشأن كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٩ م، ص٦.

(35) Guttman, C.: Education in and for the information society, UNESCO, Paris, 2005, P.31.

(36) Links between the global initiatives in education; UNESCO, Paris, 2003.

(37) Delors, J., et al; Learning, The treasure within, UNESCO, Paris, 1999, P.8.

الفصل الثاني

العرب و الأمية الإلكترونية

١ـ أسباب ومظاهر مشكلة الأمية الالكترونية في الوطن العربي..

يمثل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الغرض الرئيسي من وضع خطط العمل التي تمكن المجتمع العربي من المشاركة بفعالية في مجتمع عالمي للمعلومات يتمتع فيه كافة أعضائه بفرص عادلة للنفاذ إلى تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها، ومن المهم هنا النظر إلى تقنية المعلومات والاتصالات بوصفها أداة وليست هدفاً بحد ذاتها، فإذا أخذنا في الاعتبار العلاقة القوية بين نمو قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإن وضع وتنفيذ هذه الخطة سوف يستهدف عدة أولويات على المستوى القومي العربي منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى قضية خطيرة لكثير من البلدان النامية التي تواجه خطر التخلف عن ركب التقدم لذا كان على الدول العربية قبول التحدي لبناء مجتمع المعلومات والالتزام بما يكفل تحقيق هذه الغاية في إطار عملية تنمية شاملة ومستدامة، حيث أن أهم ما يعتمد عليه هذا المجتمع هو العنصر البشري باعتباره أهم محاور التنمية المعلوماتية. وتتطلب مهمة بناء مجتمع المعلومات تسخير كافة الإمكانيات من اجل رأب الفجوة الرقمية التي تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم بين العالم المتقدم وبلدان العالم النامي من أجل إقامة مجتمع أكثر رفاهية وأماناً ويساعد على الحد من الأمية ومكافحة الفقر والجوع وتحسين أوضاع المرأة والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وزيادة القدرة على المنافسة لتنمية فرص العمل وخلق قطاع خاص نشط يساهم في جهود التنمية المجتمعية.

وتعتبر مشكلة الأمية الالكترونية من أبرز وأحدث أنواع الأمية الأخري وتسمي بأمية الكمبيوتر والتي تعني عدم قدرة الفرد علي التعامل مع جهاز

الكمبيوتر وجهله بأسلوب الاستفادة من خيرات شبكة الإنترنت لأن هذا يعني توقف الفرد عن نقطة تحصيل وإدراك معينة وبالتالي لن يكون قادرا علـــي ملاحقة ركب التطور في العصر الحديث الذي يعتمد في شتي مجالاته علـــي تكنولوجيا فهناك الكثير من الجديد الذي طرأ علي عالم الكمبيوتر وهـــو مـــا يعني الحاجة إلي التعلم باستمرار ودون توقف لأن الجديد في هـــذا المجـــال يحدث كل ساعة وليس كل يوم، ومن لا يجاري هذا التطور بالسرعة الكافية يتأخر عمن حوله، وتشير أحدث الدراسات العربية إلي أن أعداد مـــستخدمي أجهزة الكمبيوتر في منطقة الخليج ودول المشرق العربي ستتضاعف بحلول عام٢٠٠٨م، حيث من المتوقع أن يصل عدد أجهزة الكمبيوتر المباعة ما بين عامي٢٠٠٣م و٢٠٠٨ م إلي نحو١٥ مليون وحدة وفي دول مجلس التعاون الخليجي، يتوقع ازدياد معدلات استخدام الكمبيوتر بنسبة ١٤٪ سنويا، بينمـــا ترتفع إلي٥,١٪ سنويا في دول المشرق العربي، وستساعد الزيادة الملحوظة في مبيعات أجهزة الكمبيوتر خلال السنوات الأربع المقبلـــة علـــي تقلـــيص الفجوة التي تفصل المنطقة العربية عن دول العالم المتقدمة عـــن المعـــدلات العالمية استخدام الإنترنت، وتتوقع الإحصائيات أن تحقق مصر بالذات أعلي نمو لمبيعات أجهزة الكمبيوتر وأن تسجل لبنـــان والأردن أســـرع معـــدلات استخدام تقنيات الكمبيوتر ضمن دول المشرق العربي، حيث من المتوقع أن تصل نسبة انتشار الإنترنت إلي١٥,٨٪ في لبنان و١٣,٩٪ في الأردن بحلول عام ٢٠٠٨م بينما ستبلغ ٧٪ علي الصعيد الاقليمي بشكل عام.

فقد تغيرت مفاهيم ومصطلحات وتعريفات كثيرة في ظل الثورة الهائلة للمعلومات والتدفق السريع لها عبر وسائل التكنولوجيا المختلفة والمتعددة بين مختلف شعوب العالم، كما تنوعت واختلفـــت نظـــرة الأفـــراد للعديـــد مـــن المصطلحات التي تعرف سابقاً بمفهوم معين، وأصبحت الآن تعرف بمفهـــوم آخر، فمصطلح الأمية "illiteracy" مثلا وهو مصطلح يقـــصد بـــه عـــدم معرفة القراءة والكتابة، أصبح الآن يعرف بمفهوم آخر بعد أن ارتبطت بـــه

كلمات أخرى مثل الأمية التكنولوجية "computer illiteracy" الخ ، وقد تطور التعريف المقبول لمحو الأمية من القدرة علـــى القـــراءة والكتابـــة " literacy"إلـــى القـــدرة الأوســـع علـــى تنـــاول المعلومـــات.

وقد تناولت احدي الدراسات مشكلة انتشار الأمية المعلوماتية في المجتمـــع الجامعي المصري (شريحة من المتعلمين) اكدت علي أهمية ضرورة إعداد برامج لمحو الأمية المعلوماتية بمفهومها الموضح في الدراسة تشمل جميـــع فئات المجتمع (ما قبل الجامعي والجامعي وما بعد الجامعي) بما يتناسب مع ظروف وإمكانات ومهارات ومستويات كل فئة وأن تدمج برامج محو الأمية المعلوماتية ضمن برامج تطوير وتحسين وإصلاح التعليم في مصر(١).

ومع هذه التغيرات تبرز العديد من التحديات في الوطن العربي ترتبط باستخدام الوسائط الالكترونية وما يرتبط بها من نوعية البيانات والمعلومات وكيف نستطيع أن ننقل علم المعلوماتية إلى العالم العربي وخـــصوصا إلـــى جيل الشباب والقضية المهمة الآن هي في أوضاع ونظم تقنيات المعلومـــات في العالم العربي.

لكن الأزمة الحقيقية متمثلة في عدم وجود جهاز كمبيوتر في كل بيـــت عربي، حيث توجد هذه الأجهز لدى نسبة قليلة جدا من الشريحة العربية التي تمتلك أجهزة الكمبيوتر في منازلها ولكن المعلوماتية ليست للنخبة وهـــي لا تنتشر عن طريقهم، وإنما عن طريق الشباب أو جمـــاهير الـــشباب الـــذين يستطيعون ردم الفجوة المخفية والمعلنة بيننا وبين الغرب والشرق المطلوب هـــو تغييـــر عقلية الشعب وطي مرحلة وضع الكمبيوتر في المكاتب للزينة، وتكـــريـــس المعلوماتية عند كل الناس وليس النخب فقط وإذا بـــدأنا الناحية التنويرية ودعمنا الاستثمار وأشركنا المجتمع المدني فيمكن فـــي تـــصوري تكريس المعلوماتية في العالم العربي في كل بيئاته وليس فقط عند الأغنيـــاء من دون الفقراء وليس فقط في مدارس النخـــب مـــن المـــدارس الحكوميـــة وللأسف واقع المعلوماتية متراجع جدا في العالم العربي ففي الأمم المتحـــدة

يتحدثون عن ردم الفجوة بين الشمال والجنوب وعن ضرورة استثمار الدول الغنية في الدول الفقيرة والتعاون في التعليم، ولكن المشكلة أنك مهما فعلت لردم الهوة بين الشمال والجنوب فإنها تزداد عمقاً. وحسب الإحصاءات الأخيرة فإن العالم العربي من الدول التي ترددت فيها المعلوماتية، بينما الغرب يتقدم، فمن عام ١٩٩٩م إلى عام ٢٠٠٣م زادت الفجوة بين الشمال والجنوب إلى ضعفين، لأن الفجوة لا تردم من قبل الشمال للجنوب، ولكن من الجنوب للجنوب (٢).

بجانب ضعف منظمات المجتمع المدني والتي تعد عناصر محورية في بناء مجتمع المعلومات وترسيخ الثقافة الرقمية بالتعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة من حكومات وقطاع خاص ومنظمات دولية وإقليمية وأخذاً في الاعتبار أن تقنية المعلومات والاتصالات هي وسيلة ضرورية لتحقيق أهداف قمة الألفية للأمم المتحدة للتنمية وإيجاد مجتمع معلومات للجميع يكون في خدمة الشعوب وفق احتياجاتها على أن تكون هذه الوسائل في متناول الجميع، لذا يجب مساندة الجهود في مختلف مظاهر التضامن العالمي بما في ذلك البعد الرقمي للتضامن وتأمين نفاذ النشء لتقنيات المعلومات والاتصالات مع ضمان حماية القيم الإجتماعية والعادات والتقاليد والموروثات الثقافية لهم ونشر الثقافة الرقمية واحترام حقوق الملكية الفكرية واعتماد مبدأ الشراكة بين كل الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة من حكومات ومجتمع مدني ومنظمات دولية وقطاع خاص لتحقيق الشراكة مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق أهداف تلك الشراكة من تعميم النفاذ إلى تقنية المعلومات والاتصالات للجميع عبر المنتديات الثقافية والاجتماعية والعلمية للمجتمع المدني والتنسيق مع الجهات المعنية لنشر استعمال الحاسوب وتوفيره بأسعار مناسبة ودعم منظمات المجتمع المدني لمتابعة. كذلك الحث على تعميم التشريعات والقوانين التي تتعلق بحرية تداول المعلومات في كافة الدول الأعضاء وتنظيم ملتقيات دورية على مستوى منظمات المجتمع المدني

للتقويم والمتابعة بالحضور الفعلي للأطراف المشاركة أو بنظام اللقاءات عن بُعد.

وتبدو آثار الأمية التكنولوجية (Technological Illiteracy) في الوطن العربي اكثر وضوحا في مرحلة العولمة وثورة الإعلام والمعلوماتية، والأمركة وانفتاح الفضاءات الثقافية المحلية أو القومية على عالم جديد من التفاعل أو التصادم أو الغزو الثقافي لكنه عالم من التفاعل الثقافي بلا حدود، فأصبحت المعرفة الإنسانية لا تقتصر على خبرة الكبار والاسرة والمدرسة أو الجامعة أو المعتقد أو المؤسسات الدينية، وبدأت تتكون منذ الطفولة ثقافات متباعدة زمنياً مثل ثقافة الطفل وثقافة الشباب، وثقافة المرأة.. الخ، وعند تجاوز حدود عتبة التساؤل حول مصداقية مثل هذا الطرح يصبح بدهياً قبول فكرة (ثقافة الشباب)، والحديث عن ثقافة إقليمية مثل الثقافة العربية الإسلامية أو ثقافة الشباب في (الشرق الأوسط)، وهي لم تعد حقيقة ثقافة مستقرة، تحمل هويتها القومية أو الحضارية، بل باتت تتعرض لتيارات ثقافية عديدة تخترقها أفقياً وعمودياً، وأخذت تتشكل جماعات ثقافية شبابية يشغلها اهتمام محدد، كالرياضة بأنواعها المختلفة أو الايديولوجيا والدين، أوالاهتمام بجانب فكري وسياسي، إضافة للانترنت والمعلوماتية، واللباس والطعام وثقافة الاستهلاك.. الخ (٣).

وتعد نقص الكوادر المؤهلة والخوف من التغيير ونقص التمويل من أهم تحديات التحول نحو المنظومة الرقمية، وبالتالي فإن الدول العربية مطالبة بوضع خطط طموحة لإعادة هيكلة النظام الإداري بالمؤسسات والقطاعات الحكومية المعتمدة على إدخال أحدث التقنيات ومن ثم تقديم الخدمات إلكترونياً للجمهور من أجل الاندماج مع العالم الخارجي والتحول إلى عالم بلا أوراق، وبالتالي إن المعرفة والعمليات الملحقة بها من توليد وتجميع وتنظيم ونشر واستثمار تتطلب تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة جماعية على نطاق المجتمع، واستخدامها الاستخدام الموافق للسياسات الوطنية للعلوم والتقنية

وذلك يتطلب إيجاد مشروع وطني لتفعيل مكونات وآليات البيئات الإبداعية لتعزيز جهود نشر ورفع مستوى الوعي التقني في المجتمع العربي ودعم التعاون المعرفي الفعال بين كافة الأطراف المشاركة في سوق العمل والجهات التعليمية والتدريبية المختلفة المشاركة في عملية تطوير وصناعة التقنية، وتوفير الشكل المطلوب من التوجيه المثمر للجهود الجماعية في المجتمع، وتزويده بوسائل الدعم التقني اللازمة.

وأسهمت تكنولوجيا المعلومات وبشكل فاعل في ظهور علم جديد هو علم المعلومات (InformationScience) ، وما يؤكد على التعامل المتطور مع مصادر المعلومات العلمية والبحثية وتوثيقها واختيار المناسب منها للتخزين والمعالجة المحوسبة ومن ثم الاسترجاع المتقن والدقيق للمعلومات المناسبة، للباحث المناسب، في الوقت المناسب، عبر الربط بالمنطق البولياني (Boolean Logic)، أو أسلوب البتر(Truncation) ، وبدائل أخرى مناسبة ومن جانب آخر فقد جلبت ثورة المعلومات الجديدة هذه معها عدداً من العيوب والسلبيات على مجتمع المعلومات الجديد، وخاصة بما يتعلق بالدول العربية من أهمها [٤] :-

- البيئة التكنولوجية الضعيفة فالمستفيدون من خدمات المعلومات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة تنتشر بينهم ظاهرة الأمية التكنولوجية، وعدم المعرفة الدقيقة في استثمار إمكانات تكنولوجيا الحاسبات والتكنولوجيات الأخرى المصاحبة لها، وهي ظاهرة لا زالت تقف في وجه العديد من إفراد المجتمع في عموم المجتمعات المستخدمة لمثل هذه التكنولوجيات خاصة في المجتمعات النامية ومنها مجتمعنا العربي كذلك غياب التنسيق بين المتخصصين في علوم الحواسيب والبرمجة من جهة وبين المتخصصين والعاملين في المكتبات ومراكز الوثائق والمعلومات.
- كما إن الدول العربية تعاني من إشكالية التوزيع الجغرافي غير المتناسب للمعلومات ففي الوقت الذي تتوفر فيه كل أنواع المعلومات في منطقة

محددة من العالم يوجد فقر شديد للمعلومات في مناطق أخرى، فالدول الصناعية تتوفر لها جميع أنواع المعلومات، وجميع أنواع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بينما زادت الدول العربية فقراً وأحياناً عزلة في هذا المجال.

- السيطرة على المعلومات وأمنية المعلومات (Information Security) وقرصنة المعلومات (Information Piracy) وفيروسات الحواسيب(Computer Viruses) ، أصبحت من الأمور التي تقلق الدول النامية والدول الصناعية على حد سواء .
- الحواجز اللغوية خاصة وأن معظم المعلومات هي ليست بلغات الدول العربية ومنها الدول المتحدثة باللغة العربية .
- إشكالية استخدام تكنولوجيا المعلومات كمظهر حضاري فحسب، في العديد من مجتمعات الدول النامية، وأصبح الدافع هو المباهاة الإعلامية أو الاجتماعية أكثر منه الاستفادة من المعلومات للوصول إلى المعرفة، ومن ثم إنتاج معلومات جديدة مفيدة عنها كذلك فقد اقتصر استثمار العديد من الدول النامية للتكنولوجيات على شراء واقتناء الأجهزة أو تجميع أجزاءها المستوردة. ولم تعط فرصة للدخول الفعلي في مجال المعرفة (Know How) والتصنيع ومعرفة أسرار وتطورات مثل تلك التكنولوجيات مع وجود استثناءات هنا وهناك بمباركة بعض الدول الصناعية أو بالرغم منها .
- قلة أو ضعف القوى العاملة الفنية وقلة كفاءة التدريب والتأهيل خاصة وأن التغييرات سريعة في مجال الحاسبات والتكنولوجيات المصاحبة الأخرى.

كما لا يمكن إغفال عدم اتخاذ المنظمات الدولية والإقليمية موقف جادة في ردم الهوة بين الدول الصناعي من جهة والدول النامية من جهة أخرى

في مجال التطور التكنولوجي والمعلوماتي وكذلك في عملية نقل التكنولوجية إلا بحدود مثل تبني أو تطوير البرامج الجاهزة (Packages) كما فعلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بالنسبة إلى نظام التوثيق الإلكتروني المعروف باسم(CDS/ISIS) .

إن العديد من الدول والمجتمعات والأفراد لا تزال بعيدة ومتخلفة عن استثمار إمكانات تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي فهي تعتبر متخلفة عن تطوير إجراءات وخدمات المؤسسات التي تنتمي إليها وكذلك الأعمال والخدمات التي تقدمها حيث أن مثل تلك المؤسسات تعتمد كثيراً على مدى توفير المعلومات الدقيقة والوافية والمناسبة وبشكل سريع بالنسبة لصانعي القرارات والمخططين والباحثين والمستفيدين الآخرين منها، فالعديد من المجتمعات والدول النامية إذا ما لجأت إلى مثل تلك التكنولوجيات، فإنها غالباً ما تلجأ إليها كمظهر حضاري فحسب كاستجابة إلى إغراءات الحداثة دون التحديث، وبذلك فإن الجزء الأكبر من الحاسبات والتقنيات المرافقة لها ستكون غير قادرة علي دورها المطلوب في تطوير الدول المعنية باقتنائها من قبل العديد من الدول النامية في كسر الطوق التكنولوجي الذي تفرضه عليهم الدول الصناعية إضافة إلي ذلك، فأن الدول الصناعية نفسها تستغل الدول النامية أحياناً، بل وتستثمر مواردها وموادها الأولية في تطوير صناعاتها وتكنولوجياتها ومنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم إعادة تصدير مثل تلك الصناعات والتكنولوجيات إلى الدول النامية بتكاليف مالية عالية مقارنة لما تدفعه لها مقابل استنزاف موادها الأولية وأكثر من ذلك فهي أي الدول الصناعية لا تسمح للدول النامية ومنها الدول العربية طبعاً بتجاوز حدود معرفتها في تصنيع ما تراه مناسبا من المعارف والتكنولوجيات الحديثة لها ولغيرها من الدول إلا بالحدود التي تؤمن لها مصالحها (٥).

وعلى الدول العربية قبول التحدي لبناء مجتمع المعلومات والالتزام بما يكفل تحقيق هذه الغاية في إطار عملية تنمية شاملة ومستدامة، كما كان لابد

من التأكيد على الدور المحوري للمعرفة في صياغة المجتمع الإنساني الجديد "مجتمع المعرفة " والذي يختلف عن كل ما سبقه من مجتمعات حيث أن أهم ما يعتمد عليه هذا المجتمع هو العنصر البشري باعتباره أهم محاور التنمية المعلوماتية. وتتطلب مهمة بناء مجتمع المعلومات تسخير كافة الإمكانيات من اجل رأب الفجوة الرقمية التي تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم بين العالم المتقدم وبلدان العالم النامي من أجل إقامة مجتمع أكثر رفاهية وأماناً ويساعد على الحد من الأمية ومكافحة الفقر والجوع وتحسين أوضاع المرأة والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وزيادة القدرة على المنافسة لتنمية فرص العمل وخلق قطاع خاص نشط يساهم في جهود التنمية المجتمعية

٢ـ العرب والتعاون الدولي في مجال محو الأمية الإلكترونية :

إن التنمية يجب أن تأخذ شكلا مختلفا في مجتمع متعدد القطبية، ولذا يجب أن يساهم المجتمع الدولي، وخاصة هيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي، إسهاماً جوهرياً في تنفيذ التقنيات الجديدة. إلا أن أغلب الجهات المانحة تتحول اليوم إلى تنفيذ استراتيجيات شاملة للتنمية أكثر من توجهها نحو مشروعات منفردة، ومظاهر التحول الأساسية هذه تتمثل "الاستمرارية" وإشراك كل أطراف المجتمع. ولطالما طالبت حكومات الدول العربية بتوظيف نسبة أكبر من مساعدات التنمية محلياً وعن طريق شركات أهلية، وليس من خلال شركات أجنبية. وتزيد هذه الاستراتيجية من توليد فرص للتوظف وتنشئ طلباً على الخدمات وتقديمها، كما أنها بشكل عام توجه مساعدات التنمية نحو منهج معنى أكثر بالأعمال ومصمم لضمان الاستمرارية الفنية فيما وراء مداخلات الجهات المانحة. وهناك دور آخر للجهات المانحة له أهميته أيضاً وهو ضمان تنفيذ أهداف التنمية للألفية Millennium Development Goals (MDGs) في أوقاتها المحددة. وبما أن تقنية المعلومات والاتصالات تعد عاملاً حيوياً في تنفيذ هذه الأهداف

ضمن مجتمع المعلومات، فمن الأهمية بمكان المراقبة عن كثب لتأثير المبادرات التي تدعمها الجهات المانحة والنشر الواسع لأفضل الممارسات.

وتعد الأمية التكنولوجية مشكلة معاصرة عانت وتعاني منها مختلف دول العالم، ولكنها أكثر انتشاراً في الدول النامية ومنها أقطارنا العربية وهي ظاهرة جديدة وخطيرة، ظهرت حديثاً نتيجة لثورة المعلومات وما رافقها من ظهورمستمر لتكنولوجيات متعددة الأوجه والمسميات، ولابد من الاعتراف أن العديد من الدول النامية كانت ولا تزال وإلى حد ما هي نفسها السبب في التخلف عن ركب الدول المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً. تلك الدول التي تمكنت من استثمار إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مقدمتها الحاسبات الإلكترونية بشكل علمي ومدروس في تطوير مؤسساتها وتحسين أداءها .

ويسود تفاؤل كبير حول إمكانيات تقنيات المعلومات والاتصالات في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي عصر المعلومات الجديد أضحى تبادل المعلومات هو المتغير الثالث في مثلث المؤشرات المستخدمة في قياس ومراقبة الأداء الاقتصادي والمجتمعي، إلى جانب المتغير الاقتصادي والمتغير الاجتماعي، وتحدد أضلاع هذا المثلث مجتمعة مستوى الأداء التنموي لكل دولة، ومن ثم قدرتها العامة على جذب المستثمرين الخارجيين. ومن المتفق عليه أن الاستخدام الفعال للأدوات الجديدة لتقنية المعلومات والاتصالات سيكون له تأثير حاسم في كافة جوانب النظم الاجتماعية والحياتية، سواء في المنازل أوأماكن العمل أوالمدارس أوالحكومات أو أي مؤسسات اجتماعية أخرى، هذه المؤثرات جميعها سوف تقود إلى بزوغ ما يسمى بـ "مجتمع المعلومات يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في نظر كثير من المفكرين وصانعي السياسات ورجال الأعمال فرصة ذهبية للدول النامية إذا ما أحسن استغلالها وتوظيفها، من اجل تحقيق التنمية وبناء قطاع اقتصادي من أهم قطاعات المستقبل. ولا يقتصر تأثير هذا القطاع على

التغيير والتطوير الجذري لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى فقط، وإنما يوفر فرصا جادة لقفزات اقتصادية كبرى، إذا ما أحسن إستغلاله من خلال التخطيط والتنظيم. وينشغل العالم أجمع بمشكلة الفجوة الرقمية وكيفية رأبها وتقلم من أجل تلك القمة العالمية لمجتمع المعلومات والتي تتبناها الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات على مرحلتين الأولى كانت في جنيف في ديسمبر ٢٠٠٣ والثانية تنعقد هذا العام في تونس. وقد أسفرت المرحلة الأولى القمة بجنيف عن التوصل لإعلان مبادئ وخطة عمل للعالم لبناء مجتمع المعلومات وتعميم الاستفادة منه.

وينشر الاتحاد الدولي للاتصالات تقريرا لسنة ٢٠٠٧م يتضمن إحصائيات ومؤشرات حول نسبة استخدام شعوب الدول الأعضاء لشبكة الإنترنت و مدى اكتسابها لوسائل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال التي تساعد تلك الشعوب في ظل ثورة المعلومات، ومن أهم المؤشرات التي تناولها هذا التقرير هو مؤشر نسبة انخراط شعوب العالم بشبكة الإنترنت إذ هي التي تبين لنا بقسط وافر من الموضوعية، نسبة الأمية الالكترونية في العالم، كما أشار الاتحاد الدولي للإتصالات في تقرير أخر في عام ٢٠٠٧م بأن حوالي ست مليارات و ٦٩٠ ألف منهم حوالي مليار و ٣٤٦ ألف مستخدم لشبكة الإنترنت، مما يعني أن معدل استخدام شبكة الإنترنت في العالم تقترب من ٢٠٪ ، و بمعنى آخر يمكن أن نستنتج أن نسبة الأمية الالكترونية المتعلقة بالمحرومين من إمكانية استخدام الإنترنت في العالم تصل إلى حوالي ٨٠٪ ، وهي نسبة تعتبر مرتفعة إذ هي تفوق بكثير نسبة الأمية الأساسية في العالم، ويصنف بعض الأخصائيين الدول في مجال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال حسب نسبة استخدام شعوبها لشبكة الإنترنت، إضافة بطبيعة الحال إلى مؤشرات أخرى تتعلق مثلا بعدد الخطوط الهاتفية وسعة تراسل المعلومات وعدد الحواسيب وعدد الكفاءات العاملة بالقطاع وغيرها من المؤشرات الأخرى وبالنظر فقط إلى مؤشر

استخدام الشبكة لوحده، فقد صنف الأخصائيون الشعوب في خانة الدول المتقدمة بالنسبة لتلك التي فاقت نسبة استخدامها ٥٠٪ مثل هولندا (٩١,٣٤٪) و السويد (٧٦,٧٦٪) والولايات المتحدة الأمريكية (٧١,٩٤٪) و سنغافورة (٦٠,٩٦٪) وماليزيا (٥٩,٧٢٪) والإمارات العربية المتحدة (٥٢,٥١٪)، وصنفوا البعض الآخر في خانة الدول الصاعدة، وذلك بالنسبة للدول التي تتراوح نسبة استخدام شعوبها لشبكة الإنترنت بين المعدل العالمي أي ٢٠٪ و ٥٠٪ مثل بلجيكا (٤٩,٩٢٪) و فرنسا (٤٩,٥٧٪) و إسبانيا (٤٤,٤٧٪) و بولندا (٤٢,٠١٪) و دولة قطر (٤١,٧٥٪) وإيران (٣٢,٣٠٪) و لبنان (٢٦,٢٨٪) و المغرب (٢٣,٣٨٪)، أما الصنف الثالث والأخير، فهو الذي يتضمن الدول المتخلفة، في هذا المجال، التي لم تبلغ نسبة استخدام شعوبها لشبكة الإنترنت المعدل العالمي على غرار غالبية الدول الإفريقية مثل أنجولا (٠,٥٩٪) والكاميرون (٢,٢٣٪) وغانا (٢,٧٧٪) وليبيا (٤,٣٦٪) والسودان (٩,٧٥٪) والجزائر (١٠,٣٤٪) و تونس (١٦,٧٤٪) ، وكثير من الدول الآسيوية مثل بنغلاديش (٠,٣٢٪) و اليمن (١,٤٣٪) والفلبين (٦٪) والهند (٦,٩٣٪) ودولة عمان (١١,٥٦٪) و سوريا (١٧,٤١٪)، و حتى بعض الشعوب الأوروبية والأمريكية مثل ألبانيا (١٤,٩٨٪) و صربيا (١٥,٢٢٪) و تركيا (١٧,٧٣٪) و بباراجواي (٤,٥٣٪) و كوبا (١١,٦٣٪) و بنما (١٥,٧١٪).(٦)

ويعرف "مجتمع المعلومات" بأنه البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تطبق الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات الجديدة بما في ذلك الإنترنت، وتعنى بنشر هذه التقنيات وتوزيعها توزيعا عادلا ليعم النفع على الأفراد في حياتهم الشخصية والمهنية. وتتنوع أمثلة استخدام تقنية المعلومات والاتصالات وتختلف مجالاتها بحيث تشمل التعليم، والخدمات الاجتماعية والصحية، والبنوك والموارد التمويلية، وفاعلية الجهاز الحكومي، وغيرها.

كما تمتد منافع تقنية المعلومات والاتصالات أيضاً إلى المهام اليومية الصغيرة التي تشغل المواطن البسيط، كما يضيف كل من الإنترنت والبريد الإلكتروني وما لهما من انتشار في كل مكان إلى القدرة على تبادل المعلومات ونشرها بسرعة وبأسعار منخفضة. وإدراكا من الدول العربية لأهمية التحرك الفوري الذي يستهدف أن يتبوأ المجتمع العربي المكانة التي تليق به وبحضارته في عصر تقنية المعلومات، تم إقرار وثيقة إعلان "الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلوماتية" في مؤتمر قمة عمان عام ٢٠٠١.

بينما تعني الأمية التكنولوجية مثلما تعني الأنواع الأخرى من الأمية، جهل عدد غير قليل من أفراد وشرائح المجتمع بالتطورات التكنولوجية الحديثة وعدم معرفتهم التعامل معها واستخدامها وفي مقدمة ذلك الوسائط الإلكترونية لأنها بكل أنواعها وخاصة المتطورة الحديثة منها، تمثل رأس الرمح والمدخل الرئيسي للتطورات التكنولوجية المعاصرة، وقد دخل استخدامها إلى مختلف المكاتب والمعاهد والمدارس والجامعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأخرى في العالم بل وحتى في البيوت وداخل الأسر وبما يشمل استثمار إمكاناتها وطاقاتها في مختلف الأعمال البحثية والعلمية والتجارية والمصرفية والتعليمية والإعلامية والأمنية وفي صناعة القرارات، وغير ذلك من الأعمال اليومية والحياتية المطلوبة بل ولكل ما له علاقة بحركة المجتمع وتطوره لما تمتاز به الحواسيب من سيطرة على الكم الهائل من المعلومات وسرعة استرجاع المطلوب منها بدقة وشمولية تعجز الطرق التقليدية واليدوية المجردة عن تقديمها وتوفيرها بنفس الكفاءة والكفاية والسرعة والفاعلية (٧).

ولاشك أن مجتمعات العالم المختلفة تأثرت بثورة المعلومات المعاصرة بشكل مباشر أو غير مباشر ولكن مثل هذا التأثير أخذ اتجاهين مختلفين وخاصة في مجتمعنا العربي الاتجاه الأول إيجابياً ويجب استثماره

والاتجاه الثاني كان سلبياً ينبغي علينا فهمه ومعالجته، فجاءت تكنولوجيا المعلومات التي تفاعلت مع تكنولوجيا الاتصالات لربط العالم في مجتمع معلوماتي واحد أو كما يقال اليوم "أصبح العالم قرية صغيرة ينظر لها من خلال شاشة الحاسب، فالإنسان المعاصر بحاجة ماسة إلى المعلومات المطلوبة بسرعة كبيرة ودقة مناسبة وشمولية وافية وبأقل ما يمكن من الجهد مهما كان موقعه الجغرافي من هذا العالم، وقد حققت له ثورة المعلومات المعاصرة مثل هذه الميزات، فأصبحت المعلومات بمثابة سلعة تسوق (Information Marketing) وأصبحت مورداً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعلمية والسياسية، وبالتالي فقد حدث نمو كبير في المجتمعات المعتمدة على المعلومات بل وتحولت المجتمعات الصناعية أو مجتمعات الثورة الصناعية إلى مجتمعات معلوماتية، وأصبحت المعلومات هي المواد الأولية كما كان الفحم والحديد والصلب المواد الأولية لنفس المجتمعات في بداية القرن العشرين، وبداية الثورة الصناعية [٨].

وساعدت تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في ظهور نظم متكاملة للمعلومات على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدول الصناعية وفي عدد من الدول النامية كذلك على مستوى النظم والشبكات الوطنية والقطاعية للمعلومات بل وأكثر من ذلك فقد امتدت مثل تلك النظم والشبكات على المستويين الإقليمي والدولي أيضاً، وهناك بعض البرامج التابعة لليونسكو والتي كان الهدف العام لتعزيز وتشجيع محو الأمية المعلوماتية ونشر المعلومات في منطقة القوقاز وهي من التجارب التي يمكن الاستفادة بها عربيا وتمثلت الأهداف الرئيسية لورشة العمل [٩]: -

- أستعراض المعلومات الموجودة في المهارات أنشطة المؤسسات المشاركين.
- تعريف المشارك على مفاهيم محو الأمية المعلوماتية

- ممارسة مهارات القراءة والكتابة المعلومات في البيئة الالكترونية.
- التعاون على تطوير استراتيجيات لتنفيذ برامج محو الأمية المعلومات داخل المنظمات المشاركين.

مع عرض لمفهوم محو الأمية المعلوماتية وفهم أهمية معرفة القراءة والكتابة في مجتمع المعلومات اليوم بجانب عرض مجموعة من النماذج لمحو الأمية المعلوماتية واستعرض معايير معرفة القراءة والكتابة المعلومات ومؤشرات الأداء والنتائج ، بجانب العناصر الرئيسية التي تمارس من مهارات القراءة والكتابة المعلومات العملية من خلال تقييم مصادر المعلومات التي تعتبر مناسبة لأفضل الممارسات من معرفة القراءة والكتابة المعلومات ضمن بيئات عملهم.

وتمثل البيئة التكنولوجية (Technological Environment) مجموعة من العناصر البشرية المتفاوتة المهام والاختصاصات والدرجات الوظيفية والقناعات والكفاءات العلمية المتفاعلة فيما بينها وفق منظومة إدارية لإنجاز مهام محددة وبعبارات أخرى فان البيئة التكنولوجية هي البعد الإنساني للتطبيقات التكنولوجية المختلفة في المؤسسات والتي تعمل علي تفاعل الإنسان وقناعته ومدى تقبله للتغييرات التكنولوجية الجديدة وفق ما تبرزه مظاهر البيئة التكنولوجية في ردود فعل متباينة جعلت تكنولوجيا الحاسبات والتكنولوجيات المصاحبة الأخرى العديد من المجتمعات تعيش بيئة اجتماعية ووظيفية معقدة نوعا ما، بجانب التناقضات والتعقيدات والانفصامات الإيجابية والسلبية معاً فهناك انبهار شديد وتحمس واندفاع نحو هذا النوع من التكنولوجيا من جانب البعض يقابله مقاومة شديدة مستمرة أو مقاومة متقطعة أحيانا من جانب البعض الآخر كذلك فإن هنالك إعجاب شديد أو متوسط أو حتى قناعة مشوبة بالحذر من جانب يقابله تخوف وتردد من الجانب الآخر لذا فإننا نستطيع أن نحدد الشرائح المعنية بالبيئة التكنولوجية القادرة علي محو الأمية الألكترونية بما يلي [١٠] :-

- الإدارات العليا والإدارات المباشرة للمؤسسات المعنية بالتغيير الجديد.
- المستخدمون والمستفيدون (End Users) من خدمات هذه المؤسسات كالطلبة بمختلف مستوياتهم التعليمية، وهيئات التعليم، والباحثين الآخرين .
- اخصائي الحاسبات بمختلف توجهاتهم الهندسية أوالبرمجية .
- اخصائي التوثيق والمعلومات المعنيون بتنظيم البيانات المطلوبة للحاسبات .
- الموظفون المساعدون الآخرون المعنيون بالتعامل مع إدخال البيانات .
- المعالجات المطلوبة لإيجاد بيئة تكنولوجية جيدة ولكي نقلص من هذه الفجوات بين المتحمسين والراغبين في التغيير وبين المتحفظين والمعارضين له لابد لنا من إيجاد صيغ عملية مقبولة، ووضع خطط مدروسة تجنب المؤسسات المقبلة على هذا التغيير التكنولوجي الإيجابي المطلوب من احتمالات الفشل أو العجز عن تقديم أفضل الخدمات والعطاءات التي تؤمن تجنب مثل تلك الإخفاقات والفشل ومن أهم هذه الصيغ المطلوبة إيجاد طريقة فعالة للتعاون والتفاعل بين اخصائي الحاسب واخصائي المعلومات ومن ثم بينهما وبين المستخدمين والمستفيدين سواء كان هؤلاء المستفيدين هم أصحاب الشأن في الإدارة العليا للمؤسسات المعنية بالتغيير الجديد الذي رافق عصر ثورة المعلومات وتكنولوجياتها المختلفة أوهم من الشرائح الأخرى المستفيدة وذلك تحقيقاً لأفضل أنواع خدمات المعلومات الآنية والمستقبلية لهم جميعاً .

وعلي الصعيد العالمي فإن أخصائيو الحاسب سواء المعنيين منهم بالأجهزة والمكونات المادية (Hardware) أوالمعنيين منهم بالبرمجة والنظم والبرامجيات (Software) لهم دورهم المميز والمهم في استثمار إمكانات ثورة الحواسيب المعاصرة التي شملت كل نواحي الحياة المعاصرة إلا أنهم

من جانب آخر بحاجة ماسة إلى التعاون مع اختصاصي المعلومات، المعنيين بجمع المعلومات من مصادرها وأوعيتها المختلفة وتهيئتها عن طريق التصنيف والفهرسة والترميز وإعداد الواصفات (Descriptors) المطلوبة لها بشكل يسهل استرجاعها من الحواسيب المخزونة فيها وبذلك يستطيعون تحقيق الشعار المشهور في هذا المجال خاصة ما يتعلق بالمعلومات المناسبة والدقيقة والمطلوبة للمستفيد المناسب في الوقت المناسب إضافة إلى هذه الفقرة الأولى التي أعطيناها اهتماماً خاصاً، فهناك معالجات أخرى مهمة مرتبطة بها مثل إيجاد نظام اتصالات وإعلام جيد يهدف إلى إقناع المستفيدين في الإدارات العليا لضمان دعمهم وإدامة تحمسهم للتغيير المطلوب.

وعلى الرغم من اعتماد المفوضية الأوربية في عام ٢٠٠٠م على مبادرة " تصميم تعليم الغد " والتي تهدف إلى استخدام التقنيات الرقمية من الحواسب والوسائط المتعددة والانترنت لتحسين نوعية التعليم، وهي جزء من "الخطة التنفيذية لأوربا الإلكترونية " التي تمتد فترتها مابين ٢٠٠١-٢٠٠٤م ، وتمكن أوربا من استغلال واستثمار قوتها في التغلب على العوائق التي تفصلها عن التقنات الرقمية والتي لها طاقة قوية كامنة ترتبط بإمكانيات استخدامها مستقبل الاقتصاد ، إلا أن واقع الدول العربية ينبئ عن وجود ضئيل لهذه التقنية الحديثة، فهو مازال محصورا في بعض القطاعات الموصوفة بالحيوية كقطاع المالية والبنوك، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.... مقارنة بقطاعات أخرى كالتربية والإدارة، وإن كان الجميع في الدول العربية واع بضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية الدراسية في كافة المراحل التعليمية بحيث تتماشى مع متطلبات التكنولوجيا خاصة ما تعلق منها بتحقيق مبدأ التعلم الذاتي والعمل التعاوني لدى المتعلمين من خلال التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، حيث يحل التنوع في الموضوعات والمحتوى المناسب محل التجانس المفروض حاليا (١١).

ولا ننكر وجود محاولات فردية للاستفادة من تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات والمعلومات على مستوى الوطن العربي، فضلا عن ظهور العديد من الحزم والبرامج على المستوى التجاري تغطي بعض الاحتياجات التعليمية على مستوى المراحل التعليمية.

٣ ـ التطلعات العربية للتعامل مع الأمية الالكترونية:

تعمل الحكومات العربية في الوقت الحاضر بالتركيز على مواكبة التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات، فقد أصبح معدل نمو سوق تكنولوجيا المعلومات العربية من أعلى المعدلات في العالم، كما أن عدد مستخدمي شبكة الانترنت في الوطن العربي قد تضاعف أيضاً، وبالتالي فالدول العربية متفقة على أهمية الاستثمار في مجال تطوير المناهج الدراسية وتحديث المؤسسات التعليمية وربطها بمراكز المعلومات، قد اتجهت وزارات التربية والتعليم فعلاً لوضع وتنفيذ الخطط الخاصة ببرمجة التعليم في المدارس وتقديم خدمات الإنترنت للطلاب.

يشهد العالم العربي تحولاً جذرياً في تطوير نظمه التعليمية بهدف تلبية الاحتياجات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية والثقافية، ومسايرة المعايير والاتجاهات العالمية المعاصرة، ويعد التعليم الإلكتروني من المداخل التي تدور حوله عملية محو الأمية الألكترونية وقد عقد مؤتمر حول تكنولوجيا التعليم الإلكتروني وتحديات التطوير التربوي في الوطن العربي بهدف تحديد رؤية ورسالة التعليم الإلكتروني من أجل تحقيق هذا التطوير التربوي المنشود في الوطن العربي، وتحديد معاييره ومؤشراته ومصادره ونظمه وبيئاته وتكنولوجياته التي تلبي حاجات التطوير، والاستفادة من مشروعات وتجارب وطنية أخرى وعربية من خلال:

- فلسفة تكنولوجيا التعليم الإلكتروني ومفاهيمه ونظرياته لتلبية الاحتياجات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية والثقافية، وتحقيق أهداف التطوير التربوي في الوطن العربي.
- خطط وسياسات تكنولوجيا التعليم الإلكتروني من أجل تحقيق أهداف التطوير التربوي في الوطن العربي.
- مصادر التعليم الإلكتروني وبرامجه ونظمه وبيئاته وإدارته من أجل تحقيق أهداف التطوير التربوي،.في الوطن العربي.
- معايير ومؤشرات تكنولوجيات التعليم الإلكتروني القائمة على الويب من أجل تصميم بيئات وتكنولوجيات تعليم فاعلة، تسهم في تحقيق أهداف التطوير التربوي في الوطن العربي.
- استراتيجيات وأساليب تكنولوجيا التعليم الإلكتروني، من أجل تحقيق أهداف التطوير التربوي، في الوطن العربي.
- تجديات ومتطلبات تصميم تكنولوجيات التعليم الإلكتروني وتطويرها وتنفيذها من أجل تحقيق أهداف التطوير التربوي في الوطن العربي.
- زيادة إمكانية الاتصال بين الطلبة فيما بينهم وبين الطلبة والمدرسة وذلك من خلال سهولة الاتصال ما بين هذه الأطراف في عدة اتجاهات مثل مجالس النقاش والبريد الإلكتروني وغرف الحوار وهذا يعد حافزا للطلاب علي المشاركة والتفاعل مع المواضيع المطروحة ، ومن أهم **مزايا وفوائد التعليم الالكتروني ما يلي** [١٢]**:**

- سهولة الوصول إلى المعلم فأتاح التعليم الالكتروني سهولة كبيرة في الحصول علي المعلم والوصول إليه في أسر ع وقت .
- يدعم الإحساس بالمساواة: هذا النوع من التعليم يكون له فائدة كبيرة بالنسبة للطلاب الذين يشعرون بالخوف والقلق أو الخجل عند المناقشة.

- ويساهم هذا الأسلوب في التعليم يجعل الطلاب يتمتعون بجرأة اكبر في التعبير عن أفكارهم والبحث عن الحقائق .
- يدعم القدرة علي تلبية الاحتياجات الاجتماعية والوظيفية والمهنية للملتحقين بالتعليم الالكتروني لما يتمتع به من مرونة وحداثة .
- ارتباط التعليم الالكتروني بحاجات الأفراد المهنية والشخصية والاجتماعية
- إضافة إلي ملائمة مختلف أساليب التعليم .
- إمكانية تحوير طريقة التدريس فمن الممكن تلقي المادة العلمية بالطريقة التي تناسب الطالب سوء كانت مرئية أو مسموعة أو مقروءة.
- توفير المناهج طوال اليوم وفي كل أيام الأسبوع.

ويعد التعليم الالكتروني مظهر من مظاهر التقدم التكنولوجي ففي عصر الثورة الصناعية كان علينا أن نذهب إلي المدرسة ، أما في عصر الثورة المعرفية فان المدرسة سوف تأتي إلينا في بيوتنا، وعدم الاعتماد علي الحضور الفعلي وسهولة وتعدد طرق تقييم الطالب، وتقليل الأعباء الإدارية بالنسب للمعلم وكذلك تقليل حجم العمل في المدرسة .

وفي هذا الصدد لا يمكن تجاهل الأهداف والاستراتيجيات العربية التي أقرت في قمة عمان ٢٠٠١ وعلى الوثيقة "نحو مجتمع معلومات عربي: إطار خطة العمل المشترك" التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في يونيو ٢٠٠٣، وتم تفعيلها في شكل توجهات عمل وتنفيذ يمكن أن يضاف إليها. وتقدم هذه الوثيقة الملامح العامة للسياسات التي تهدف إلى بناء مجتمع المعلومات، كما تحدد أولويات للعمل من أجل تنمية هذا القطاع بالدول العربية مع التأكيد علي الأهمية القصوى التي يلعبها هذا القطاع وخاصة في المرحلة الراهنة. وينصب الاهتمام الأساسي في هذه

الوثيقة على أهمية بناء الاقتصاد المعرفي وتنشيطه، ولن يكون ذلك ممكنا إلا باستكمال البنية التحتية التي تسمح بزيادة اتصال الدول العربية بالإنترنت، وزيادة قدرات الدول العربية في مجال الاتصالات والمعلومات، بغية أن يترجم هذا الاتصال إلى أنشطة اقتصادية عن طريق توفير خدمات وتشجيع عمل تطبيقات بهدف خلق أسواق جديدة وخفض التكلفة والوصول إلى زيادة الإنتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بينما نجد أن تقنية المعلومات يمكنها بشكل عام التكيف مع مختلف احتياجات المعلومات وظروفها، فإن فاعليتها في حل مسائل التنمية تعتمد اعتمادا أساسيا على حسن استخدامها وتوفر المحتوى المناسب، وعلى توافر التمويل المطلوب لاستخدامها في عمليات التنمية والواقع أن هناك العديد من المشاريع العربية التي من الممكن أن تكون مدخلا في التعامل مع الأبعاد المختلفة لمشكلة الأمية ومنها ما يلي:-

- المشروعات المقدمة من الادارات العربية.
- المشروعات المقدمة من الالسكو في إطار خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات العربي.
- المشروعات المقدمة من منتدى الأعمال العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المشروعات المقدمة من الالسكو.
- المشروعات المقدمة من برنامج الأمم المتجدة الإنمائي/ اقتدار.
- المشروعات المقدمة من مركز البيئة والتنمية للاقليم العربى وأوروبا.
- المشروعات المقدمة من منظمة المرأة العربية.

٤ـ الوسائط الإلكترونية العربية ودورها في محو الأمية والالكترونية :

تتميز الوسائط التكنولوجية بقدرتها علي تجاوز قيود المكان والزمان في العملية التعليمية ، ومساهمته في توسيع فرص القبول في التعليم العـــالي وتجاوز عقبات محدودية الأماكن وتمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق التوزيع الأمثل لمواردها المحدود، ويتغلب هذا النمط علي الكثير من العوائق التي تحد من إمكانية الالتحاق بالتعليم التقليدي مثل(الانتظام – التوقيــت – المكان – ظروف العمل– متطلبات القبــول – العمـــر – نظــم التقــويم – الشهادات)، بجانب سهولة الوصول إلى المعلم حتى خارج أوقـــات العمـــل الرسمية، ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين و تمكينهم من إتمام عمليات التعلم في بيئات مناسبة لهم و التقدم حسب قدراتهم الذاتية، والمـــساهمة فـــي نشر ثقافة التعلم و التدريب الذاتيين في المجتمع و التي تمكن مـــن تحـــسين وتنمية قدرات المتعلمين والمتدربين بأقل تكلفة و بأدنى مجهود مما يساهم في تخفيض الأعباء الإدارية للمقررات الدراسية من خلال اســـتغلال الوســـائل والأدوات الإلكترونية في إيصال المعلومات و الواجبات والفروض للمتعلمين وتقييم أدائهم باستخدام أساليب متنوعة ومختلفة أكثر دقة وعدالة في تقييم أداء المتعلمين. هذا النمط ييسر فرص الالتحاق لفئات عمريه أوسع مـــن الفئـــة العمرية التي تحددها المؤسسات التقليدية مثـــل: الكبـــار، العمـــال، ربـــات البيوت(١٣).

العوامل والمبررات التي أدت إلي ظهور التعليم الالكتروني:

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في زيادة أعداد المتعلمين بـــشكل حاد لا تستطيع المدارس المعتادة استيعابهم جميعا، وقـــد يـــرى الـــبعض أن التعليم المعتاد ضرورة لإكساب المهارات الأساسية مثـــل القـــرآن الكـــريم والقراءة والكتابة والحساب، إلا أن الواقع يدل على أن المدارس بدأت تئن من الأعداد المتراكمة من المتعلمين، ونرى أن مثل هذا النوع من التعليم ينبغـــي أن يشجع في المستويات المتقدمة الثانوية وما بعدها) أما المراحل الدنيا مـــن

التعليم فإن هذا النوع من التعليم قد لا يناسبها تمام، يعتبر هذا التعليم رافدا كبيرا للتعليم المعتاد، فيمكن أن يدمج هذا الأسلوب مع التدريس المعتاد فيكون داعما له، ويرى البعض مناسبة هذا النوع من التعليم للكبار الذين ارتبطوا بوظائف وأعمال وطبيعة أعمالهم لا تمكنهم من الحضور المباشر لصفوف الدراسة ، ونظرا لطبيعة المرأة المسلمة وارتباطها الأسري، فإننا نرى أن هذا النوع من التعليم يعتبر واعدا لتثقيف ربات البيوت، ومن يتولين رعاية المنازل وتربية أبناءهن، فمن الطبيعي أن تتسبب الممارسات في نظم التعليم التقليدي من ظهور فجوة كبيرة بين الطموح التعليمي المشروع وقدرة هذه النظم علي تلبيته[١٤] ولعل ابرز مظاهرها يتمثل فيما يلي [١٥]:-

أ- الأفراد الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم التقليدي والذين انقطعوا عن الدراسة لظروف قاهرة والذين يريدون الجمع بين التعليم والعمل والأفراد الذين أكملوا تعليمهم ولكن يردوا أن يكتسبوا علم جديدا.

ب- الإعداد الكبيرة من خريجي الثانوية العامة التي ترغب في الالتحاق بالتعليم الجامعي ولا يتاح لها المجال بسبب سياسات القبول الجامدة.

ت- فئات المجتمع المحرومة من التعليم نتيجة لأوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو إعاقات جسدية.

كما أزدهرت بعض التطبيقات التعليمية المنبثقة عن الوسائط التكنولوجية كالمدارس الذكية والتي برزت في العديد من الدول النامية خاصة دول جنوب شرق أسيا كماليزيا وتايلاند وسنغافورة والتي حدثت فيها نهضة تنموية وحضارية ونجحت إلي حد كبير في مواجهة الأمية الالكترونية ، ولكن يبقي النموذج الماليزي صاحب الريادة في هذا المجال حيث أن الهدف الأساسي من هذه المدارس جعل المؤسسات التعليمية قادرة علي التعامل مع الوسائط التكنولوجية ورفع مستوي الطلاب .

وتعد المرتكزات التي قامت عليها المدارس الذكية في ماليزيا هي ذات المرتكزات التي تنشدها الدول العربية نظرا للتشابه في التحديات التي تواجه ستفرز المدارس الذكية شعب قادر على مواكبة التغيرات العصرية والتكيف معها ، وذلك من خلال تنمية الطالب جسدياً ومعرفياً وروحياً بزيادة الإحساس بديمقراطية التعليم لدعم العقول المفكـــرة بواســـطة المعينـــات الإلكترونيـــة والأهداف والمنهاج وتكنولوجيا التعليم.

ويدرس الطلبة في النموذج الماليزي للمدارس الذكية العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية واللغة الأم (الماليزية) إلكترونيا من خلال الإنترنت، ويكون لدى الطالب منهج إلكتروني إضافة إلى الكتاب المدرسي، والمنهج الإضـــافي الذي يحتوي على مادة إضافية إثرائية للطالب الذي يكمـــل مهامــــه بنجـــاح بحيث يعطيه الحرية في الاستمرار في البحث والتعلم الذاتي، يحتوي الجدول المدرسي للطلبة على (٩) حصص يومياً ، (٢٨) للعلوم والرياضيات واللغتين الإنجليزية والماليزية أربعة منها نظري ، و(٢٤) عملـــي فـــي المعامـــل ، وبالنسبة لمعلمو المدارس الذكية يتلقي المعلمون تـــدريباً فنيـــاً وتقنيـــاً (١٤) أسبوعاً قبل الالتحاق بالمدارس الذكية بعد اختياره بتأني ومن خلال مقابلات شخصية واختبارات مهارية إذ يقوم المعلم فقط بالتوجيه والمتابعة والإجابـــة على استفسارات الطلاب أثناء العمل الجماعي أو الفردي ، وتصدر للمعلمين نشرات توجيهية دورية ولهم تدريب مستمر خلال العام الدراسي تقـــدم مـــن خلاله حلول هامة للوصول إلى مساعدة الطلاب في التعلم، وبالنسبة للتحـــاق طلاب المدارس الذكية يلتحق الطلاب بالمدارس الذكية من خـــلال درجـــات تحصيل عالية لهم، ويتم التقييم من خلال ثلاثة أساليب [٢٦] :-

- اختبارات مدرسية من داخل المدرسة بواسطة معلميها.
- اختبارات من الوزارة في نهاية الفصل الدراسي الأول وفي نهاية العـــام الدراسي . ويكون قسم من هذه الاختبارات خاص بجميع المواد ما عـــدا

اللغتين الإنجليزية والماليزية والرياضيات والعلوم وتكون علـى شـكل مشاريع وتقدر ٤٠٪ مقابل ٦٠ ٪ لباقي المواد.

- يجتمع معلمي المواد في كافة المدارس الذكية المجاورة، حيث يجتمعـوا ويضعوا اختبار موحّد.

المناهج وطرق التدريس:-

يتضمن المنهج تنمية المهارات العامة ، المعارف الاتجاهـات ، القـيم كأساس للوصول إلى التكيف مع عصر المعلوماتية، حيث أن هنـاك توجـه لحوسبة جميع المواد إضافة إلى المواد الأربعة ، وتعتمد المـدارس الذكيـة أساليب متعددة أهمها التعلم التفاعلي ، والتعلم التعاوني ، والتعليم الإلكتروني، والتفكير الناقد ، والتعليم المفرد الذي يسمح للطالب المتفوق في السير قـدماً في التعلم دون التوقف عند حد ويحق لأولياء الأمور الحق في الدخول علـى صفحة الابن للتعرف على مستواه يومياً وما هي دروسه وواجباته ، وكيفية الإسهام في مساعدته في الفهم والحل (٢٧).

تعتبر المدارس الذكية من أهم التطبيقات التربوية التي تتماشي مع واقع الدول العربية وإمكاناتها بشكل يمكن أن ينعكس علي عملية محـو الأميـة الإلكترونية في الوطن العربي ، فالنموذج الماليزي الذي يعتبر الأكثر نجاحا في هذا الصدد نشأ وفق لخلفيات عديدة تتسق مع الطبيعة العربية الأمر الذي عمل علي بروز العديد من أوجه التعاون بين ماليزيا والدول العربيـة مثـل المشروع ماليزي لتأسيس مدارس ذكية في سوريا من خلال هيئـة تطـوير التكنولوجيا الماليزية بالتعاون مع وزارة التربية السورية وبموجب اتفاق تـم إبرامه أخيراً في دمشق، لتنفيذ مشروع المدارس الذكية في سوريا، وتتـولى هيئة تطوير التكنولوجيا تنفيذ هذا المشروع في مدرسـتين حكـوميتين فـي سوريا، الأولى في مرحلة التعليم الأساسي والثانية في المرحلة الثانوية ثم يتم التوسع بالمشروع ليشمل ١٠٠ مدرسة، وهو يهدف لتعزيز نوعية التعليم من خلال إعادة تطوير برامج التدريس والتعليم ودعم البرنامج التربوي وعملية

التقويم ووسائل الإيضاح ويستطيع الطالب معرفة مدى استيعابه وتتبع عملية اقتناء المعرفة والتركيز على الإنجازات الشخصية، وتقوم الرؤية الماليزيـــة السورية للمدرسة الذكية بوصفها مؤسسة تعليمية إلكترونية جرى تطويرها بشكل منهجي لتتلاءم مع متطلبات التعليم والتعلّم وتهيئة الطـــلاب لـــدخول عصر المعلوماتية، والغاية الرئيسية والأساسية لهذه المدرسة هي الابتعاد عن نظام المدارس التقليدية، وأن العنصر الأساسي فيها هو المتعلم، حيث تم في هذه المدرسة تقديم المواد الدراسية عبر الكومبيوتر بشكل يـؤثر فـــي فكـــر وخيال الطالب.

وهناك العديد من المبادرات التي قدمتها بعض الدول العربية لمحو الأمية الإلكترونية ، ونفذت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية عددا من البرامج الداعمة لمحو الأمية الإلكترونية وتشجيع زيادة الاستخدام العـــام للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يأتى هذا في الوقت الذي تدعم فيه برامج مثل "أندية تكنولوجيا المعلومات"، حيث انتشرت مراكز التكنولوجيا المجتمعية في جميع أرجاء مصر، والتي من المتوقع أن تتعامل تعـــاملا كـــاملا مـــع احتياجات الكبار الذين يفتقـــرون إلـــى مهـــارات الاتـــصالات وتكنولوجيـــا المعلومات ويعانون من الأمية الإلكترونية.

وقد نجحت هذه البرامج في تحقيق أثـــر أوسع نطاقا وأثرا لبرامج بناء القدرات إثر دعمها ببرامج مثل "حاسبات مصر ٢٠١٠ "و"الإنترنت المجاني" وغير ذلك من البرامج الرامية إلى توسيع شريحة المـــستفيدين. ومـــن بـــين البرامج الرئيسية لدعم هذه الأهداف برنامج "شعب متصل بالمعرفـــة "الـــذي أعقب برنامج "حاسب لكل بيت" والذي استهدف بدوره زيادة انتشار الحاسبات في المنازل والقطاع الأكاديمي.

كمـــا دعمـــت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات زيادة مهارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء مصر، وانتهت من تقديم دورات تدريبية لمحو الأمية الإلكترونية لأكثر من ١٠٠ ألف شخص، وبذلك

حقق البرنامج أهدافه المنشودة في تمكين الكثير من المصريين من تلقي شهادات معترف بها دوليا في مهارات الكمبيوتر، ولما كان للتعليم أهمية كبرى، فقد وضعت الحكومة المصرية إصلاح التعليم على رأس أولوياتها على الدوام، ويتجلى هذا في توجيه ثلث الإنفاق الحكومي تقريبا لهذا القطاع الحيوي.

ويعد استخدام التكنولوجيا في التعليم من المكونات الأساسية لهذا الإصلاح انطلاقا من الاعتقاد الراسخ في نتائجه المحفزة للطلاب على التعلم واكتساب المعرفة. وعلى ذلك، تضع الوزارة خططا استراتيجية (بالتعاون الوثيق مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي) للاستقرار على أفضل السبل لاستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم من خلال عدد من المشاريع الهادفة، ومن أبرزها "مبادرة التعليم المصرية."وركزت المرحلة الأولى على إدخال الحاسبات إلى المؤسسات وتطوير قدرات المدرسين بمقدار محدد إلى جانب تطوير البرمجيات. ووضعت خطط تجريبية لدمج الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عمل المدارس والمؤسسات التعليمية استناداً إلى التوجهات الاستراتيجية العامة لهذه المؤسسات.

و تنقسم المبادرة المصرية للتعليم إلى ٤ مسارات، هي التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي والتعلم مدى الحياة وتطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يهدف الأول إلى زيادة قدرة رواد العملية التعليمية على تخطيط وتنفيذ ومتابعة القرارات المتعلقة بالسياسات المتبعة والمشاريع والبرامج المتبنّاة بغية الارتقاء بالعملية التعليمية. ويهدف هذا المسار إلى الارتقاء بتقديم المواد التعليمية من خلال نطاق واسع من التكنولوجيا المتاحة. بما يؤدي إلى اكتساب مهارات القرن الـ٢١ كالتفكير النقدي وحل المشكلات وثقافة العمل الجماعي، وهي في مجملها أهداف تتحقق من خلال وضع نماذج اقتصادية مناسبة للاندماج الفعال والمستدام للاتصالات وتكنولوجيا

المعلومات في النظام التعليمي، والإسراع بنشر بنية أساسية عالية الجودة بتكلفة معقولة لزيادة معدلات الوصول في المدارس وإقامة نظام لضمان الجودة واعتماده.

تعتبر مصر من أبرز الدول العربية التي طبقت فكرة المدارس الذكية من خلال التعاون مع وزارة الإتصالات والاتحاد الأوربي ومدارس المعونة الأمريكية) فطبقت مبادرة المدارس الذكية (٣٨ مدرسة اتحاد أوربي + ٥٠ مدرسة وزارة الاتصالات والمعلومات + ٨٥ مدرسة المعونة الأمريكية TILO) [٢٨].

وعنيت مصر بتجربة المدارس الذكية علي الصعيد البحثي حيث قدم المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية دراسة تناولت الدور الحضاري والتنموي الذي تقدمه المدارس الذكية كأبرز المستجدات فى السياسة التعليمية فى مصر، وكأحد البدائل المطروحة لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة فى نظام التعليم المصرى، ويمثل هذا التوجه إمتداداً لمبادرة وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائىUNDP ووزارة التكنولوجيا والاتصالات بإنشاء عدد قليل من هذه المدارس بدأت مع مطلع الألفية وتقف اليوم على اعتاب مرحلة التوسع فيها، وقدمت الدراسة رؤية تربوية لكي يتم هذا التوسع على أسس رشيدة من تقييم لمسار التجربة المصرية ودراسة اوجه القصور التى اتضحت عند انشائها واستكشاف النواحى الجيدة لتعظيم الاستفادة منها فى المسيرة المستقبلية لتلك المدارس [٢٩].

وهذه الدراسة تمثل محاولة علمية لمساندة التخطيط القائم لتطوير المدارس الذكية من خلال الوقوف على مسار التجربة المصرية فى ادخال هذه المدارس ضمن منظومة المؤسسات التعليمية القائمة بالفعل لاستيعاب المتغيرات التكنولوجية فى عمليتى التعليم والتعلم، والتعرف على خبرات بعض الدول وبخاصة التجربة الماليزية، وتقديم الرأى العلمى والمشورة البحثية للمعينين بأمر التعليم قبل الجامعى وتناول حلول مقترحة حول إنشاء

المدارس الذكية، وتوسيع قاعدتها فى مصر باعتبارها الكفيلة لسد الفجوة بين التغيير واللاتغيير وذلك من خلال تحليل الأساس التنظيرى الذى يقوم عليه فى عالمنا المعاصر، وتطوير التعليم المصرى من خلال تحديث مؤسساته وتناول (ماهية المدرسة الذكية – فلسفة المدرسة الذكية – أهداف المدرسة الذكية – تنظيم وإدارة المدرسة – الإعداد الأكاديمى والتنمية المهنية المستدامة للمعلم -- محتوى المناهج والأنشطة للمدرسة الذكية – تقويم أداء التلاميذ) .

وبالتالي استكشاف واقع المدارس الذكية فى مصر من خلال اجراء دراسة ميدانية على عينة من المدارس الإعدادية فى إطار المشروع الاسترشادى للمدارس الذكية الحكومية والتجريبية الذى تضطلع به وزارة التربية والتعليم ووزارة التكنولوجيا والتصال وبرنامج الامم المتحدة الانمائىUNDP ، ومن ثم استكشاف واقع البلاد بالنسبة الحل المقترح، والشوط الذى تم قطعه ممهداً بذلك لتناول الخبرة التعليمية فى البلاد التى حققت نجاحاً فيما يسع إليه النظام التعليمى المصرى، والذى يصل فى النهاية بالباحث إلى تصور مستقبلى لحل مشكلة الدراسة والمتمثل فى خطط تطوير هذه النوعية من المدارس فى المستقبل، ووضع تصور للتطوير المنشود للمدارس الذكية فى مصر مستخلص من النتائج التى توصلت إليها كافة الفصول السابقة وبخاصة الدراسة الميدانية حيث يشمل هذا التصور المقترح المنطلقات التى يقوم عليها وملاقاة الصعوبات الحالية والمعوقات التى تقف فى وجه تحسين الأداء بالمدارس الذكية، وقدمت الدراسة نتائج تؤثر سلبيا في مشكلة الأمية في مصر من خلال إبراز المدارس العادية الحالية بوضعها الراهن وكونها لا تصلح لتحويلها إلى مدارس ذكية، وقد تكون المدارس التجريبية أكثر نوعيات المدارس مناسبة لخطة التوسع المرتقبة، وتري عدم التسرع فى تعميم إنشاءالمدارس الذكية قبل الوصول إلى تخطيط محكم ومدروس يراعى التدرج فى التنفيذ، والتجريب المحدود قبل التعميم، وتوفيرالإمكانات المادية الكافية (٣٠) .

ومما لاشك فيه أن التكامل الإقليمي وحشد الإمكانيات والموارد العربية السبيل الوحيد للتحول إلى الاقتصاد المعرفي وبناء البنية التحتية اللازمة لنشر التطبيقات المعلوماتية العربية. وقد تم تحضير أهم ملامح إطار خطة العمل المشترك بالإعتماد على خطة عمل جنيف كمرجعية رئيسية لخطط العمل التنفيذية على المستويات الإقليمية لتفعيل ودفع مجتمع المعلومات، وذلك لتطوير العمل في المرحلة الثانية من القمة في تونس ٢٠٠٥، وتفعيل خطة العمل العربية بما يمكن المنطقة العربية من رأب الفجوة الرقمية، وتأكيد دور المجتمع الدولي في هذا الصدد. وهنا كان لا بد من إبراز الحاجة الماسة إلى إحداث التقدم في خطة عمل جنيف من حيث تحديد المجالات التي يجب فيها بصورة عاجلة تحريك تنفيذ التزامات إعلان المبادئ وخطة العمل مثل مجالات البنية التحتية لقطاع المعلومات والاتصالات في الدول الصغيرة، والتعليم، وبناء القدرات، والاستثمارات وخلق الشراكات.[٣١]

وهنا يجب العمل على تفعيل شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتكون تجمعا يعمل على مستوى المنطقة العربية، ويهدف إلى تنمية القطاع في الدول العربية من خلال اقتراح وتطبيق تنظيمات وسياسات وإجراءات عادلة وشفافة مبنية على أسس واضحة في ظل بيئة جاذبة للاستثمار، وتشجيع تنفيذها ميدانيا على الأخص في مجالات تبادل وتنمية المعرفة والخبرات الإقليمية وأساليب التنمية المؤسسية، للتوصل إلى خدمة جميع شرائح المجتمع وضمان التنمية المستدامة في القطاع.

وفي هذا السياق، ينبغي استخدام موارد القطاع الخاص بفاعلية أكبر من خلال شراكات متعددة بين القطاعين العام والخاص من شأنها الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ مشروعات تطبيقات تقنية المعلومات وذلك مثل المشروعات الوطنية الهادفة إلى توفير أجهزة الحاسب الشخصي والإنترنت بتكلفة منخفضة وإتباع أساليب مبتكرة للسداد والتمويل والتقسيط وغيرها، بالإضافة إلى خلق وسائل ذات جدوى اقتصادية لإقامة البنية التحتية

والخدمات اللازمة لتطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات في العديد من قطاعات الاقتصاد القومي، فإنه ومما لا شك فيه أنه لجميع الشركاء(أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني مصلحة أكيدة في تنمية هذا القطاع الحيوي) الأمر الذي يجب معه إشراكهم إشراكاً كاملاً في عملية اتخاذ القرارات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويتطلب هذا العمل صياغة أشكال جديدة من الشراكة على أساس التكامل بين مختلف فئات أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛ وكذلك القيام على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بإنشاء وتعزيز المؤسسات التي تؤدي إلى زيادة التماسك وتوثيق التعاون في تطوير مجتمع المعلومات، ونظرا لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الشركات العربية الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذا العمل بشكل خاص وفي مجال تنمية مجتمع المعلومات بالبلاد العربية بشكل عام، ويجب العمل على تذليل جميع العقبات التي تعيق تطوير أعمالها وتكاملها إقليميا، ومساندتها في التوسع بالأسواق العربية، ومن هنا كانت أهمية العمل الذي يتبناه منتدى الأعمال العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات إقليمية لتمكين الشركات العربية الأعضاء من التواجد وفتح فروع تجريبية مؤقتة بالبلاد العربية الأخرى.[٣٢]

ويشير تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩ م" عن جوانب الخلل المعرفي في العالم العربي بشكل عام .. فإن هناك نماذج إيجابية تسير على الطريق الصحيح وتدرك أن التعليم والمعرفة هما مفتاحا التقدم والتنمية في مقدمة هذه النماذج نموذج دولة الإمارات التي تعطي التعليم أهمية كبيرة وتحرص على أن يكون متوافقا مع متطلبات العصر وتسعى إلى توطين التكنولوجيا وإقامة اقتصاد المعرفة وتمكين المرأة وهذا هو أحد أهم جوانب تميزها التنموي على الساحة العربية .

وذكرت نشرة تصدر عـن مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية تعليقا على التقرير الدولي "أن هذه الأرقام تكشف عن العديد من الأمور الخطرة أولها أنه على الرغم من الجهود التي تبذل علـى مـستويات مختلفة لمواجهة مشكلة الأمية العربية إذ إنها انخفضت بـين الكبـار حتـى وصلت إلى ٢٨ ٪ووفقا لما أشار إليه التقرير فإنها ما زالت مـشكلة كبيـرة تواجه العالم العربي وتزداد الخطورة حينما تكون بين الشباب الذين يمثلـون قوة التقدم الحقيقية، ونبهت النشرة إلى أنه في الوقت الذي تتحدث فيـه دول العالم المتقدم عن الأمية الإلكترونية وضرورة العمل على مواجهتهـا فـإن العالم العربي مازال يواجه مشكلة الأمية الأبجدية وهذا يكشف عـن فجـوة معرفية تحتاج إلى جهد كبير للتغلب عليها مشيرة إلى أن الأمر الثاني هو أنه على الرغم من التدابير المختلفة التي اتخذت على طريق تمكين المرأة العربية وزيادة مساهمتها في عملية التنمية الشاملة في المجتمعات التي توجد فيها فإن الطريق لتحقيق هذا الهدف ما زال طويلا وهذا ما يتضح من حقيقة أن النسبة الكبرى للأمية توجد بين النساء بما ينطوي عليه ذلك من إهدار لجانب مهـم وحيوي من الثروة البشرية العربية التي يمكن أن يكون لها دورها المحوري والأساسي في العملية التنموية.

ورأت أن الأمر الثالث هو قصور العملية التعليمية في العـالم العربـي وعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات التنمية الحقيقية وقد أشار تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩ إلى ذلك بشكل واضح من خلال تأكيده أن التعليم خاصة الجامعي والتقني والمهني في العالم العربي لا يتوافق مع متطلبات الانتقـال إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على التقنيات الحديثة وثـورة الاتـصالات والعلوم التخصصية.

أخيرا يمكن القول بأنه لضمان نجاح صناعة التعليم الإلكتروني فـي الوطن العربي يجب عمل ما يلي:

- التعبئة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع للتفاعل مع هذا النوع من التعليم.
- ضرورة مساهمة التربويين في صناعة هذا التعليم.
- ضرورة توفير البنية التحتية لهذا النوع من التعليم والتي تتمثل في إعداد الكوادر البشرية المدربة وكذلك توفير خطوط الاتصالات المطلوبة التي تساعد على نقل هذا التعليم من مكان لآخر.
- وضع برامج لتدريب الطلاب والمعلمين والإداريين للاستفادة القصوى من التقنية.
- إنتاج البرامج اللازمة لهذا التعليم.
- زيادة برامج الدعم المادي لمساعدة الطلبة الذين يتلقون دورات قصيرة لأن حالتهم المادية لا تسمح لهم بالالتحاق بالدورات المكثفة .
- البحث في الصعوبات التي تواجهها الأم العاملة عند التحاقها بالتعليم الإلكتروني ومحاولة حلها .
- تثقيف المجتمع بالتعليم الإلكتروني وشرحه لهم بشكل أكبر .
- معاملة الطلاب عن طريق المراسلة مثل الطلاب التقليدين لا كمستهلكين أو زبائن.
- الدول العربية عليها إن تحدد رؤيتها المستقبلية بخصوص العملية التعليمية وان يكون التعليم الالكتروني أحد عناصر هذه الرؤية.
- ويجب أيضا علي الدول العربية أن تدرس تجارب الدول النامية الأخرى المشابهة لنفس ظروفها والاستعانة بالخبراء منها .
- أن تتعاون مع بعضها لتتبادل بث البرامج مما يخفض تكلفة استخدام التعليم الالكتروني.

- علي الاتحاد العربي للاتصالات أن يقدم الدعم الفني والاستشارات للدول التي ترغب في استخدام التعليم الالكتروني وبناء مواقع عربية وخوادم عربية ومحركات بحث عربية .
- علي الاتحاد العربي للبرمجيات احتضان الجهود الرامية إلي أنتاج برمجيات عربية ونظم تشغيل عربية تتناسب مع البيئة العربية.

والمتأمل للأدوات المتاحة لدي الدول العربية يجدها كبيرة ومتنوعة وتحتاج فقط لبذل الجهود الحثيثة والمتجددة للتعامل مع الأمية والخفض الحاد لها بحلول عام ٢٠٠٨م ، وذلك باستخدام كافة الأساليب والوسائط المتاحة بما في ذلك التليفزيون والاستفادة من الاستثمارات في مراكز الاتصال المجتمعية ، والتوسع في إدراج تقنية المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية للمدارس والجامعات وتبادل الخبرات ما بين البلدان العربية وضرورة ترسيخ المفاهيم المحورية وتنمية المهارات الأساسية ، الاهتمام بالوعي التكنولوجي وتوسيع قاعدة استخدام تقنية المعلومات والاتصالات بين كل فئات المجتمع (الشباب – المرأة – ذوي الاحتياجات الخاصة)، مع التوسع في استخدام التطبيقات الإلكترونية في مجال التعليم والتدريب من خلال الإكثار من مراكز الإنترنت في المدارس والمكتبات والنوادي وتشجيع البحث العلمي والتطوير في هذا المجال ، وضع خطة لضمان تقدم كافة المؤسسات المهنية مناهج ذات علاقة بتقنية المعلومات والاتصالات، وأن دورات المناهج الإضافية ستكون متاحة لإعادة تأهيل الأفراد بمهارات أكثر ملائمة للسوق بما تقتضيه الحاجة، وتوفير التدريب على نطاق واسع من خلال الشراكات مع القطاع الخاص لنظم المعلومات ذات حقوق الملكية ولنظم البرمجيات ذات المصدر المفتوح ، بالإضافة إلي تشجيع المواطنين على تعلم المزيد عن التقنيات الجديدة والإنترنت وتوفير المحتوى الملائم باللغة العربية القابل للاستخدام عبر هذه التقنيات ، وهنا يمكن للدول العربية القيام بإجراء مسح للعرض

والطلب حول المهارات الإلكترونية ونشر نتائج هذا المسح على بوابة المعلومات المزمع إقامتها إعطاء أولوية قصوى لتدريب المدربين بهدف ضمان التأثير طويل المدى المقترح من منظمة اليونسكو في هذا المجال، بالإضافة إلى التدريب العملي وخاصة للنساء وشباب المهنيين بالدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال تقنية المعلومات و الإتصالات، مع العمل علي توفير الدعم لإنتاج وتوزيع الوسائط المتعددة والمواد الدراسية المفصلة للدورات التدريبية وأدوات معالجة المعلومات، استناداً إلى نموذج برمجيات المصدر المفتوح (open source software) كوسيلة أساسية لنشر المعلومات والمعرفة. وفي هذا السياق، فمن المتوقع أن توفر بوابة عربية للمعرفة أساساً لتسهيل التعاون الدولي والإقليمي بين المجتمعات والمنظمات المهنية. إن تعزيز أساليب التعليم المفتوح والتعلم عن بعد والتعلم مدى الحياة بين العاملين في مجال المعلومات، وكذلك إرساء اتفاقيات مفتوحة بهدف التوسع في الوصول إلى المواد التدريبية وأدوات معالجة المعلومات، كل هذا من العناصر الهامة للاستراتيجية.[٣٣]

ويمكن الإسترشاد بالعديد من المرجعيات في هذا الصدد مثل :-

- خطة العمل المستقبلي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم٢٠٠٥ – ٢٠١٠
- وثيقتي "تحديث الإستراتيجية العربية للمعلوماتية (الأليكسو ٢٠٠٢)" و "الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات والتقنية المعلوماتية"
- خطة العمل العربي المشترك " وثيقة نحو مجتمع معلومات عربي "، توصيات الاجتماع الثالث عشر لفريق العمل العربي المكلف بالتحضير للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات(دمشق ٢٣-٢٤/١١/٢٠٠٤)

- مشروع خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات(الإسكوا:المؤتمر الإقليمي التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ،دمشق ٢١-٢٠٠٤/١١/٢٣)
- مشروع خطة العمل الخاصة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف ٢٠٠٣)

مراجع الفصل الثاني

(١) داليا يحي حسن الشافعي: الأمية المعلوماتية في المجتمع الجامعي بالقاهرة (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣.

(٢) نعمان عبد الغني: الشباب والمعلوماتية، الجمعية الدولية للمترجمين والمبرمجين العرب، ٢٠٠٩.

http://www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-51990.html

(٣) المرجع السابق.

(٤) عامر إبراهيم قنديلجي وإيمان فاضل السامرائي: تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٢، ص٤٤-٥٥.

(٥) المرجع السابق، ص٥٠.

(٦) الاتحاد الدولي للإتصالات: تقرير الأتحاد الدولي للاتصالات حول استخدام التكنولوجيا ، جوهانسبرج ، ٢٠٠٧.

(٧) نعمان عبد الغني: الشباب والمعلوماتية، الجمعية الدولية للمترجمين والمبرمجين العرب، ٢٠٠٩.

http://www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-51990.html

(٨) عامر إبراهيم قنديلجي وإيمان فاضل السامرائي، مرجع سابق ، ٤٨.

(٩) اليونسكو: تعزيز محو الأمية المعلومات في جنوب القوقاز ، اليونسكو ، باريس ، ٢٠٠٩.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) يرجي مراجعة ما يلي:-

- سهام بلقرمي: التعليم الالكتروني(رؤية مستقبلية جديدة) الجزائر نموذجا، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠٠٧.

- عبد الحليم السيد فتح الباب: **الكمبيوتر في التعليم**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥.

(١٢) وزارة التربية والتعليم : **مؤتمر بعنوان " تكنولوجيا التعليم الإلكتروني وتحديات التطوير التربوي في الوطن العربي"** في الفترة ٢٧-٢٠٠٨/٣/٢٨، القاهرة، ٢٠٠٨.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) عبد الحميد زيتون : **تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصالات** ،عالم الكتب ،القاهرة ،٢٠٠٤م.

(٢٦) محمد بن علي الوشلي: المدارس الذكية في ماليزيا ، منـدي التعليم العام ، ٢٠٠٩.

http://education-house.net/vb/archive/index.php/t-66.html

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) وزارة التربية والتعليم: انجازات تكنولوجيا التعليم ، بوابة المعرفة، **وزارة التربية والتعليم** ، ٢٠٠٩.

(٢٩) سعيد جميل واخرون : **تطوير المدارس الذكية في جمهورية مصر العربية** (دراسة ميدانية) ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة بحوث السياسات التربوية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٧.

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) يرجي مراجعة مايلي :-

- إعلان القاهرة: الوثيقة العربية نحو مجتمع معلومات عربي خطة العمل المشترك القاهرة في ١٨ يونيو "حزيران" ٢٠٠٣ .

- إطار عام لخطة عمل: نحو مشاركة عربية فاعلة في مجتمع عالمي للمعلومات "رؤية للقطاع الخاص العربي" يونيو ٢٠٠٣ .

(٣٢) يرجي مراجعة مايلي :-

- الإسكوا: منتدى الشراكة،الإلسكو ، دمشق ٢١ تشرين الثـاني / نوفمبر ٢٠٠٤.
- مساهمة قطاع الأعمال العربي في إطار الإعداد لوثيقة عمل عربية أمام المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS تونس ٢٠٠٥

(٣٣) يرجي مراجعة:-

- إعلان القاهرة: الوثيقة العربية نحو مجتمع معلومات عربي خطة العمل المشترك القاهرة في ١٨ يونيو "حزيران" ٢٠٠٣.
- الورقة العربية للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الدولية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف ١٧-٢٨/٢/٢٠٠٣.

الفصل الثالث

التعليم ومحو الأمية الالكترونية في الوطن العربي

١ـ التعليم ومشكلات الأمية الإلكترونية العربية في الألفية الثالثة:

دخلت الدول العربية الألفية الثالثة بطموحات عديدة عن محو الأمية بعناصرها المختلفة، ولم يكن التعامل مع الأمية الإلكترونية بمعزل عن الأمية الأبجدية المعرفية، فأوصىَ المشاركون في «المؤتمر العربي الإقليمي للتعليم للجميع» المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٤-٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ م الدول العربية باعتماد وثيقة التعليم للجميع في الدول العربية: التزام متجدد» كإطار عربي للعمل من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية في الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٠م.

ويرتكز الإطار العربي للعمل من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية والتي تعتبر مدخلا أساسيا في محو الأمية الإلكترونية من خلال إكساب الفرد المهارات الأساسية للتعامل التكنولوجي، ومن خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٠ م عملت علي تحقيق ما يلي [1]:-

١- هيكلة العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية.
٢- تقييم منتصف العقد في عام ١٩٩٦ وسائر الأنشطة العالمية والعربية المرتبطة بالإعلام والهيكلية التي تم تنفيذها في عقد التسعينيات.
٣- تفعيل الوثائق حول الطفولة والتعليم للجميع التي أقرها وزراء التربية والتعليم في الدول العربية.
٤- تقييم العام ٢٠٠٠م الذي قامت به الدول العربية تحضيراً للمؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع، القاهرة، ٢٤-٢٧ يناير ٢٠٠٠م.

٥- مشروع إطار العمل الذي وضعه المنتدى الاستشاري الدولي للتعليم للجميع المقترح للمناقشة تحضيراً للمنتدى الدولي للتعليم للجميع (دكار، نيسان/ إبريل ٢٠٠٠م).

٦- مناقشات المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع- تقييم عام ٢٠٠٠م المنعقد في القاهرة (٢٤-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠م).

وظيفة هذا الإطار أن يكون مرجعاً ودليلاً تسترشد به كل الجهات المعنية بالتعليم في العالم العربي والملتزمة بتحقيق هدف التعليم للجميع عند صياغتها لاستراتيجياتها وخططها وبرامجها، وأن يعكس اهتمامات العالم العربي، عند مناقشة قضايا التعليم للجميع في المنتدى الاستشاري العالمي حول التعليم للجميع الذي يعقد في دكار (السنغال) في شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٠م، فرؤية التعليم للجميع تعتبر من الأبعاد والمداخل التي تحقق بعدين هامين في التعليم التكنولوجي من خلال التعامل مع القاعدة العريضة، ومن خلال التوسع في التعامل مع الأدوات التكنولوجية.

وتركزت أولى هذه المنطلقات حول التعلم كمفتاح التنمية البشرية المستدامة وأساس الوجود المستنير وسند العيش الكريم، هذا الكنز في الداخل هو حصيلة الفرص المفتوحة والمتنوعة للوصول إلى المعارف واكتساب الخبرات، وبالتالي فإن التعلم المستمر وهو أحد أهم نواتج ومداخل التعليم الإلكتروني والتكنولوجي يؤكد على أن التعليم مدى الحياة هو أحد أهم مفاتيح العيش في القرن الحادي والعشرين معه يزول التمييز التقليدي بين التربية المدرسية والتعليم المستمر ومعه يمكن مواجهة التحديات التي يفرضها عالم سريع التغير يقوم التعليم بحسب لجنة التربية للقرن الحادي والعشرين، على أربع ركائز(أن يتعلم المرء كيف يتعلم، وكيف يعمل، وكيف يكون، وكيف يعيش مع الآخرين) بجانب القدرة على التعلم هي لب النمو الإنسان وهي في أساس الوجود المستنير وسند العيش الكريم.

وعندما عقد المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع اجتماع منتصف العقد (عمان١٩٩٦م) للنظر في ما تم إنجازه خلال السنوات الخمس التي تلت مؤتمر جومتيان توقف عند التحديات الجديدة وعند التحديات المستمرة التي مازالت بحاجة إلى مواجهة، وقد دعا بيان عمان إلى «التركيز على أشكال التعلم والتفكير النقدي التي تمكن الأفراد من فهم البيئات المتغيرة ومن ابتكار معرفة جديدة ورسم معالم مصائرهم بأنفسهم»، ولاحظ أن أبرز التحديات المستمرة لأهداف التعليم للجميع تشمل بصورة خاصة تعليم النساء والفتيات، وإعداد المعلمين ومكانتهم ودوافعهم، ودور الأسرة والمجتمع المحلي في التعليم والشراكة الواسعة من أجل تحقيق هذا الهدف وإعادة التأكيد على رسالة جومتيان على الصعيد العربي أما على المستوى العربي فقد أكد إعلان القاهرة (١٩٩٤م) على إسهام التعليم في تحقيق التنمية المستديمة وعلى عزم المؤتمر الراسخ على إعداد برامج تربوية من شأنها تمكين المنطقة من أن تحتل مكانها المناسب في القرن المقبل، وخلص إلى قضيتين ملحتين تحتلان الأولوية وتتطلبان تدابير متضافرة محو الأمية وجودة التعليم، كذلك أكد الإعلان العربي حول تعليم الكبار المنعقد بالقاهرة ١٩٩٧م، ما جاء في كل من إعلان جومتيان عام ١٩٩٠م وبيان عمان (اجتماع منتصف العقد ١٩٩٦م)، وجدد الالتزام بما ورد في كل من (الاستراتيجية العربية للتربية) و(استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية)، وبتوصيات المؤتمرات العربية حول التربية وبخاصة المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٤م.

ورغم أن المتأمل لتلك الإستراتيجيات يشعر بأنها تتوجه نحو محو الأمية الأبجدية إلا أن التطبيقات العملية يجب وأن تتسع لتجعل الوسائط التكنولوجية ذات تأثير في تلك البرامج لتسهم في الدور المزدوج نحو محو الأمية الأبجدية والمعرفية والأمية الإلكترونية، وقد دعا الإعلان العربي حول تعليم

الكبار إلى ضرورة اعتبار محو الأمية أولوية متقدمة من أجل تنمية الـدول العربية، وأكد سعيه للعمل على توفير فرص وبرامج تعليم الكبار المـستمر مدى الحياة.

كما تفاعلت الدول العربية مع القـرارات الدوليـة المرتبطـة بـالتعلم الأساسية للأقليات السكانية المهمشة، وعلى التحصيل التعلمـي بـدلاً مـن الاقتصار على الالتحاق المدرسي، ومازالت المواد العشر لمؤتمر جومتيـان تحدد معالم الطريق وهي [٢] :-

١- تأمين حاجات التعلم الأساسية.

٢- اعتماد الرؤية الموسعة.

٣- تعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة.

٤- التركيز على اكتساب التعلم.

٥- توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها.

٦- تعزيز بيئة التعليم.

٧- تقوية المشاركات.

٨- وضع سياسات مساندة.

٩- تعبئة الموارد.

١٠- دعم التضامن الدولي.

وقد يكون لهذه الرؤية دور في تعميم التعليم بما فيه الجانب الإلكتروني والتكنولوجي، إلا أن الإشكالية الكبيرة فيما يتعلق بعملية التعليم والتعلم داخل مؤسسات التعليم الرسمي والتي قد تقدم برامج توفر الحد الأدني من متطلبات محو الأمية الإلكترونية والتي تتعلق بفرص الإلتحاق وتحقيق التعليم للجميـع وبالتالي يتم القضاء علي الأميتيين المتلازمتتن (الأبجدية - الإلكترونيـة)، ولكن تلك الرؤية الإفتراضية يحيطها العديد من التوجسات وعدم المـصداقية

خصوصا عند الإطلاع علي الإحصاءات والتقارير الرسمية خصوصا الدولية منها.

حيث ابرزت منظمة اليونسكو في عام ٢٠٠٩ م التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع في عام ٢٠٠٩م (اهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم)، والذي أبرز بعض جوانب التقدم في مجال إلحاق التلاميذ في مرحلة الحضانة ورياض الأطفال بلغت ٣ ملايين في عام ٢٠٠٦م، إلا أن هذه النسبة لم تتعد ١٨٪ وهي من أضعف معدلات القيد في العالم بالنسبة للتعليم ماقبل الابتدائي، وبالنسبة للتعليم في المدارس فإن نسب الالتحاق زادت في الفترة من ١٩٩٩م وحتي عام ٢٠٠٦م، واحرزت دول مثل المغرب وموريتانيا وجيبوتي واليمن تقدم ملحوظ إلا أن نسب القيد أخذت في الهبوط في بعض الدول كسلطنة عمان وفلسطين، وفي عام ٢٠٠٦م بلغ عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس مايقرب من ٦ملايين بإقل من مليوني طفل في عام ١٩٩٩، مع ملاحظة وجود حوالي ٣ ملايين منهم في العراق واليمن في المقابل تتصدر المغرب والجزائر واليمن الدول العربية من حيث الزيادة في نسب القيد، وتبقي المشكلة أعمق بالنسبة للكبار إذ يبلغ عدد الاميين مايقرب من ٥٨ مليون من الكبار ثلثهم في مصر والجزائر والمغرب والسودان (٣).

هنا يجب التأكيد علي أن القدرة علي الإستيعاب والإحتفاظ بالمتعلمين داخل مؤسسات التعليم وتطبيق البرامج المرسومة علي الورق (التخطيط) والتي قد تكون خالية من الواقعية أو برامج إفتراضية يمثل حلا واقعيا إذا أخذ في الإعتبار التوسع التكنولوجي داخل مؤسسات التعليم وإدارجه داخل المقررات الرئيسية، ولكن هناك العديد من الخلفيات والمؤثرات السلبية التي تعيق تحقيق ذلك وفيما يلي عرض لبعض المشكلات المعيقة لمحو الأمية الإلكترونية وقبلها الأبجدية ومسبباتها.

٢ـ الأسباب التربوية لمشكلات الأمية في الوطن العربي..

تتعدد الأسباب المسهمة في عمق المشكلة (مشكلات الأمية بأنواعها في الدول العربية)، فمثلا الإنفاق علي التعليم ونسب الإستيعاب من أهم الأسباب التاريخية للمشكلة علي الصعيد التربوي، ويذكر المؤلف أن تلك المشكلة كانت دائما ما تبرز حتي عند تناول موضوعات تعليمية أخري أو تناول قضايا تربوية وتنموية بصفة عامة حيث أن الأمية تعتبر سبب ونتيجة للعديد من المشكلات الإجتماعية والاقتصادية، ودائما ما تجد التربويين يتحدثون عن هذه المشكلة في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش العلمي (السيمنار) بالرغم من تقلص تناول الموضوع (علي الصعيد الأكاديمي) في الأونة الاخيرة بعد فترة أزدهار في السبعينيات والثمانينات بشكل أمتد حتي علي الصعيد الإعلامي والشعبي، ويتذكر العديد من المواطنين العرب ما كانت تقدمه الإذاعة والتلفزيون من برامج تعليمية تعمقت في ثقافة الشعب العربي ووجدانه في وقت كان المواطن العربي يتلقي مرتكزاته الثقافية من وسائطه الإعلامية المحلية فترسخت لديه الرغبة الشخصية في محو الأمية، ولعل ذلك ما يفسر ما ورد في تقارير اليونسكو من تحسن في نسب.القيد ومحو الأمية ففي فترات سابقة ثم التراجع بعد ذلك، الأمر الذي يبرز الدور الشعبي والإعلامي والسياسي في هذه المشكلة، خاصة التي ارتبطت بالدور السياسي والإجتماعي في عملية إلحاق التلاميذ بالتعليم، فلو استطاعت الدولة الحفاظ علي التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي لنجحت في حل المشكلة خلال سنوات قليلة، وبالتالي تتوافر لدي الشعب قاعدة من القادرين علي القراءة والكتابة ممن يشكلون شباب الغد، وهو البعد الذي أبرزته وركزت عليه ثورة٢٥ يناير ٢٠١١م في مصر بشكل أعاد الموضوع للحياة مرة أخري.

كما أنه ومنذ منتصف القرن الماضي تناولت العديد من الدراسات والأبحاث التربوية الفجوة التعليمية بين الدول العربية ودول العالم بل وقدمت رؤي لحل مشكلات عن طريق التعليم التكنولوجي حتي قبل الثورة المعرفية

التكنولوجية خاصة في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وهناك دراسات وأبحاث دقت ناقوس الخطر حول الأمية الألكترونية في وقت لم تتزايد وتتعمق هذه المشكلة كما هي عليه الأن، مما يدل علي أن علماء التربية يقدمون العديد من الإستنباطات والتنبؤات المستقبلية والتي لو وضعت في الاعتبار وتم تفعيلها ربما تعمل علي مواجهة العديد من المشكلات في مهدها وساهمت في إحداث التقدمية، الأمر الذي يؤكد أن الدور التربوي علي الصعيد الأكاديمي والبحثي قدم العديد من الجهود في هذا المجال ولكن المشكلة الأزلية في المنطقة العربية تتمثل في إنفصال الجامعات والمراكز البحثية عن صنع القرار، وفي هذا الإطار يؤكد المؤلف علي أن الجامعات والمراكز البحثية وإن كانت قد قدمت الكثير في هذا المجال إلا أنه لايمكن إغفال العديد من المتغيرات في عمليات التعلم وإمكاناته وبعضها إيجابي خاصة فيما يرتبط بسهولة عملية التعليم ووجود العديد من الوسائط التعليمية والتكنولوجية، وبالتالي فإن الحاجة تزداد إلي وجود مشروع عربي ضخم يجمع بين الأكاديميين والمعلمين ومتخذي القرار لمعالجة تلك القضية وفقا للمتغيرات التربوية الحديثة وحسب الوسائط والأدوات التكنولوجية المتاحة .

وبالرغم من أن التجارب البحثية المذكورة قدمت رؤي واقعية لا تتطلب نفقات مادية كبيرة في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة لدي معظم الدول العربية إلا أنه يشار عادة إلى ارتفاع نسبة هذا الإنفاق من إجمالي النفقات الحكومية السنوية كمؤشر على تحسن خدمات التعليم، والحقيقة أن الإنفاق السخي على التعليم يعد ضروريا لتحسين وضع التعليم والحالة التعليمية للسكان عموما ولكن الإنفاق الضخم على التعليم يعد عنصرا واحدا من مجموعة عناصر كثيرة مؤثرة في تحسين خدمات التعليم ورفع كفاءته كالمناهج والمعلمين وطرق ووسائل التعليم والدليل على ذلك أن دولا مثل اليمن وموريتانيا والمغرب هي من أكثر الدول العربية التي تخصص للتعليم في ميزانياتها نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي السنوي فيها، حيث

يتراوح بين ١٨-٢٣ ٪ من إجمالي الإنفاق في معظم السنوات المالية لكن هذه الزيادة لا تعكس تحسنا في خدمة التعليم ونعتقد أن ذلك يرجع إلى سببين أساسيين السبب الأول هو أن الإنفاق مهما كان مرتفعا يعد عنصرا غير كاف لتحسين التعليم أو رفع كفاءته إذا غابت العناصر الأخرى المتعلقة بكفاءة التعليم من حيث التوزيع العادل للخدمة التعليمية وتعميمها للأفراد أينما وجدوا وبمختلف فئاتهم، ومن حيث المناهج التعليمية والمعلمين وأساليب وطرائق التعليم، والسبب الثاني يتعلق بكشف الغموض في العلاقة بين ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم وبقاء حالة التعليم متدنية أيضاً، فارتفاع نسبة الإنفاق لا تمثل شيئا ذا قيمة بالنسبة للقيمة الفعلية في السوق لذلك الإنفاق نتيجة التضخم، كذلك فإن نحو ٩٠ ٪ من هذه الإنفاق كما في اليمن مثلا يلتهمه باب الأجور، كما تظهر ضآلة قيمة ذلك الإنفاق إذا ما قورن بالناتج الملحي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي ففي حالة مثل اليمن يقدر الإنفاق على التعليم بنحو ٦,١ ٪ من الناتج القومي وقد أنفقت دولة عربية أخرى مثل سوريا ٤,٢ ٪ من ناتجها القومي في نفس العام وهو العام ١٩٩٦م أي أقل من اليمن بنحو الثلث، لكن الناتج الإجمالي القومي في سوريا قدر بنحو ١٦,٦ مليار دولار عام ١٩٩٧م وكان الناتج المحلي الإجمالي ١٧,٩ مليار دولار بينما كان الناتج القومي المحلي اليمني ٤٠٤ مليار دولار و٥,٧ مليارات على التوالي، أما مقارنة اليمن بدولة أفضل حالا مثل السعودية فإن المملكة السعودية تفوق اليمن ٢٥ مرة (٤).

أرتفاع معدلات الفقر في بعض الدول العربية من أسباب المشكلة ولذلك نلاحظ بشكل عام أن ارتفاع الأمية يتجلى بشكل واضح في الدول العربية الفقيرة في الموارد أضافة إلى ذلك أن القائمين على التعليم في مجال محو الأمية ليست لديهم القدرة الكافية على جذب المستهدفين أي الدارسين من خلال ابتكار طرق جديدة كذلك أيضا نشير إلى انعدام التنسيق والتكامل بين المؤسسات العاملة في القطاع العام المختص.

وترتبط نسبة الأمية بمستوى الدخل القومي فتدني الناتج القومي مرتبط ارتباطا مباشرا بتدني الإنتاجية وشيوع البطالة، فتدني الإنتاجية أوارتفاعها مرتبط بمستوى الحالة التعليمية للعامل، وتعتبر الأمية أهم العناصر المؤثرة في تدني الإنتاجية لدى العامل الأمي كما يعتبر التعليم العنصر الرئيسي في ارتفاع إنتاجية عامل آخر يعمل في نفس الظروف التي يعمل فيها العامل الأمي، وكشفت دراسة عن تأثير أمية البالغين في الأداء الاقتصادي أن الأمية الوظيفية تجلب خسائر للأعمال تقدر بملايين الدولارات سنويا، كما أن ارتفاع نسبة الأمية يؤدي بالمقابل إلى انخفاض في الدخل القومي أوالفردي وفي بلدان كثيرة تنخفض فيها الأمية لوحظ ارتفاع في الدخل الفردي فيها فنسبة الأمية ومستوى الدخل القومي مرتبطان ببعضهما.

ويضاف إلي ذلك ضعف أداء الأجهزة الحكومية في الدول العربية بالرغم من أنها حاولت إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية بينما يضم جهازها الوظيفي عدداً كبيراً من الأميين ومحدودي التعليم، ويظهر أثر ذلك من خلال ضعف الإنتاج، وعدم تطوير أساليب الأداء الوظيفي وسوء استغلال الموارد وشيوع الفساد والتسيب والإهمال ومع ذلك فإن محاولة إصلاح هذه الأوضاع يتم بمعزل عن أي برنامج لتطوير مهارات العاملين أو أي برنامج موجه للذين يعانون من الأمية الاجتماعية أو الأبجدية أو الوظيفية بالرغم من أهمية مثل هذه البرامج لتحقق أهداف أي برنامج للإصلاحات، ويمكن القول بأن تعود تفشي الامية في البلاد العربية تعود إلي اسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية نذكر منها (٥) :-

- الزيادة السكانية الكبيرة في البلاد العربية .
- ضعف الكفاية الداخلية لانظمة التعليم التي تؤدي آلي تسرب الاطفال من التعليم.
- عدم تطبيق التعليم الالزامي بشكل كامل في معظم اقطار الوطن العربي

- عجز معظم الحكومات العربية عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية التربوية.
- عدم جدوى الاجراءات التي تتخذ بشأن مكافحة الامية وتعليم الكبار في البلاد العربية.
- عدم ربط التنمية الثقافية والاجتماعية في البلاد العربية بالتنمية التربوية التعليمية.
- تدني مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الدخل في معظم الاسر العربية.

وجاء في تقرير للمجلس العربي للطفولة والتنمية أن نحو نصف سكان العالم العربي ممن تجاوزوا ١٥ عاما أميون، وإن أعدادا من الأطفال العرب لا يلتحقون بالمدارس وتتسرب أعداد أخرى من الملتحقين بها، وقدر المجلس أن عدد الأميين في الدول العربية "يقدر بـ٦٠ مليونا من إجمالي عدد السكان فوق سن الـ١٥ بنسبة ٤٨,٤ ٪، وتتفاوت النسبة بصورة كبيرة من بلد عربي إلى آخر فتزيد على ٥٠ ٪ في بعض الدول وتنخفض إلى حوالي ١٠٪ في دول أخرى، وترتفع نسبة الأمية بين الإناث بشكل ملحوظ عنها بين الذكور في جميع الدول العربية، كما أن حوالي ١٠٪ من الأطفال العرب لا يلتحقون بمدارس .

كما ورد في تقرير للمنظمة العربية للثقافة والعلوم «الألكسو» أن عدد الأميين في العالم العربي سبعين مليون شخص – ما يعادل نسبة ربع مساحة الدول العربية – خلال سنة ٢٠٠٥م، وقد أشار التقرير أيضاً إلى أن هذه النسبة تكاد تعادل ضعف المتوسط العالمي للأمية، وأن عدد الإناث في الرقم المذكور يقترب من ضعف عدد الذكور، ومن المعطيات المخيبة في هذه الوثيقة أن مصر احتلت المرتبة الأولى بـ١٧ مليون أمي، يليها السودان ثم الجزائر والمغرب واليمن، في حين احتلت الرتب الأولى في باب نقص الأمية كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر، ثم البحرين والكويت، ومن

المعلوم هنا أنه لا سبيل للمقارنة بين النتائج بحكم عدم تناسب الكثافة السكانية، وعدم تناسب الموارد الاقتصادية بين مجموعتي الدول الأولى والثانية، ويزيد العدد الإجمالي لسكان الدول العربية الـ٢٢ على ٣٠٠ مليون نسمة يمثلون حوالي ٥ ٪ من سكان العالم ويحتلون المرتبة الرابعة بعد سكان الصين والهند والولايات المتحدة، ويعيشون أوضاعا اقتصادية متفاوتة، حيث يزيد متوسط دخل الفرد في أعلى الدول دخلا على ٢٠ ألف دولار سنويا وينقص في أقل دولة دخلا عن ٢٠٠ دولار .

ويري المؤلف أن السبب الرئيسي للأمية في الوطن العربي هو الفقر فقد يترك بعض الأطفال المدرسة للعمل نتيجة للظروف العائلية وبالتالي العمل وجلب دخل ولو قليل للأسرة أو مساعدة الأم في رعاية الأخوة الصغار، كما تلعب بعض الظروف العائلية الخاصة مثل فقدان الأب أو إنفصال الوالدين، بجانب هذا العامل الإجتماعي فهناك عامل أخر يرتبط بالنظام التعليمي نفسه، فقد يتسبب النمط التعليمي المتبع داخل المدرسة سواء فيما يتعلق بصعوبة المقررات أو اساليب المعاملة داخل المدرسة في ابتعاد التلاميذ عن فصول الدراسة، كما تعمل التشريعات وعدم وجود قوانين إلزمية للتعليم في استهانة بعض الأسر بعملية التعليم .

كما تتصف مشكلات الأمية المختلفة بأنها تحتضن لمشكلات أخرى تعيق تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، وهي مشكلة لها امتدادات على جبهات التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، ومن أجل ذلك كان محو الأمية وسيلة للوصول إلى المواطنة الصالحة وتنمية الصفات الخلقية التي يحتاج إليها المواطنون في أي مجتمع ديمقراطي وتحقيق تحسن في الحياة الاجتماعية.

وحينما يتم دراسة تأثير الجوانب السابقة علي عملية محو الأمية الإلكترونية في العالم العربي فإننا سنصدم بواقع مرير حيث مازال الملايين من السكان دون تعليم، والملايين غيرهم يتلقون نوعية متدنية من التعليم،

ومعظم الباقين لا يتهيؤون لعصر التقانة والتنافس الدولي في الألفية الجديدة، نحن أمام تحديات تحقيق مالم يتحقق بعد جومتيان وأمام التحديات الجديدة لما بعد عام ٢٠٠٠ م، فهناك إجماع حول هدف التعليم للجميع وأن التعليم للجميع يلعب دوراً مركزياً في القضاء على الفقر المتزايد وفي دعم التقدم الاجتماعي- الاقتصادي واحترام الحقوق الإنسانية للفرد ما ينقص هو الموارد اللازمة ورغم الإرادة السياسية الفعلية، ورغم أن التعليم يرد في طليعة الخطابات الحكومية فإن الالتزامات التي تعهدت بها الدول العربية في جومتيان مازالت جلية ولكنها غير محققة بصورة ملموسة فمن البديهي أن إخفاق تسريع المسيرة باتجاه الغايات المتفق عليها في جومتيان سوف يكون له آثار خطيرة على السلام والاستقرار والازدهار لذلك فإن المرحلة الآن هي مرحلة اعتماد نهج أقوى وأكثر توجهاً نحو العمل من أجل التعليم الأساسي بالتزام ودعم دولي كبير مع إعادة إدراج الجهود ضمن ظروف ومستوجبات الألفية الجديدة.

٣- عولمة التعليم والأمية الإلكترونية العربية.

تفرض العولمة سوقاً للعمالة تتجاوز حدود الدول وتنافساً حاداً تبعاً للكفاءات المكتسبة، وهذه الكفاءات هي بالدرجة الأولى حصيلة التعليم، وتفرض العولمة استخداماً متزايداً للتقانة أكثر الوسائل فعالية في الإنتاج والاتصال لكن القدرة على استخدام التقانة وما يتطلبه ذلك من مهارات ومعارف هي أيضاً حصيلة التعلم فما الذي يمكن أن تفعله السلطات التربوية والمنظمات العربية لتجنب التهميش والمشاركة الإيجابية في العولمة؟ وتحدث التقانة أيضاً تحولاً عميقاً لدى الناس في كيفية التعلم وفي كيفية استخدام ما تعلموه وفي كيفية تقييم أهمية وملاءمة ما تعلموه، نحن نعيش فترة التقدم الاقتصادي المبني على المعرفة، وبالتالي فإن التعلم يصبح أكثرمن أي وقت مضى محدداً للازدهار وهذا يعني أيضاً أن كلفة التعليم في ارتفاع، وكما يسري ذلك على الأسر يسري على الدول.

وبالتالي فالدول العربية الفقيرة غير قادرة على الدخول في الأسواق المعتمدة على التقانة عالية الكثافة، وتواجه خطر التهميش في التجارة والعمالة والاستثمارات، وفي الدول المتقدمة أو النامية على السواء يرتبط الفقر واللاتكافؤ بين الأسر بالمستوى التعليمي بصورة متزايدة، والفجوة تزيد بين من لديهم إمكان الوصول للمعلومات واستخدام تقانات الاتصالات (بريد إلكتروني، تجارة إلكترونية، تعليم إلكتروني) ومن ليس لديهم هذا الإمكانات والقدرات.

وتواجه الدول العربية فوق ذلك مشكلة التعامل مع اللغات المرتبطة بالتقنية الحديثة، فلا إتقان اللغة الأجنبية ولا تعريب هذه التقانة هي الحل هذه التغيرات غير القابلة للتوقع التي تحيط بحياتنا تعطي معاني جديدة لمستوجبات التزامات جومتيان، لأنه بمقدار ما تزيد المهارات المطلوبة للحصول على عمل ملائم يؤمن العيش الكريم فإن التعليم الأساسي يصبح حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى للعمل أو للنجاح المدرسي وللانتقال إلى التعليم الثانوي والعالي، وتفرض الزيادة السكانية تحدياً آخر على الأنظمة التعليمية، في حين يقدر معدل الزيادة السنوية في الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٠ م بـ١٠٢٪ في العالم، وبـ١٠٥٪ في الدول النامية فإنه يقدر بـ ٢٠٥٪ في الدول العربية، في عام ٢٠١٠ م يتوقع أن يبلغ عدد السكان في الفئة العمرية ٥-١٨ قرابة ١١٠ ملايين في الدول العربية، فإذا كان معدل الالتحاق في التعليم العام حوالي ٨٠٪ لهذه الفئة فإن على الدول العربية أن توفر فرص هذا التعليم لـ ٨٨ مليون طالب كمجموع، ولـ٢٩ مليون طالب جديد (العدد الحالي ٥٩ مليوناً)، هذا التزايد السكاني يشكل ضغطاً جدياً على الأنظمة التعليمية من حيث الإنفاق والتسيير والموارد البشرية الكفية...إلخ، وهذا النمو السكاني يزيد الطلب أيضاً على الموارد اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية الأخرى مثل الغذاء والسكن والخدمات الصحية... إلخ، وقد عانت بعض الأنظمة التعليمية من الآثار المترتبة من تطبيق سياسات المادة الهيكلية

الاقتصادية والمديونية العالية، كما عانت عدد من الدول العربية في العقد الأخير الاضطرابات المستمرة والنزاع أو الحصار أو الاحتلال والحروب، وعانت بالتالي الأنظمة التعليمية في هذه الدول كثيراً من هذه المشكلات التي أعاقت قدراتها وأخرت تحقيق أهدافها وفق إعلان جومتيان [٦].

مازالت رعاية الطفولة المبكرة دون الاهتمام المطلوب بكثير، فثمة تعليم ما قبل الابتدائي للأطفال ما بين ٣ و٥ سنوات في معظم الدول العربية، وفيأخذ هذا التعليم أحياناً شكلاً تقليدياً كالكتاتيب وتقوم الحكومة بدعمه كما في المغرب وموريتانيا، لكن معدل الالتحاق الخام يتراوح في هذه المرحلة بمتوسط يزيد عن ٠,٧. وهو أقوى تفاوت تشهده الدول العربية في المؤشرات التعليمية، وتظهر جميع الدول تقدماً في هذا المجال في نهاية التسعينيات مقارنة مع بدايتها، والصورة الآن هي التالية معدل الالتحاق هو دون ١٣٪ في عشر دول، وما بين ١٣ إلى ٥٠٪ في ست دول، وفوق ٧٠٪ في دولتين فقط (لبنان ٧١٪، الكويت ٩٩٪)، وهذا يعني أن الدول العربية الفقيرة منها والغنية لا تعطي الاهتمام المطلوب لرعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، وهكذا تبدو التربية في هذه المرحلة شأن الأسرة بالدرجة الأولى في الدول العربية، كما أن زيادة الالتحاق بالتعليم الابتدائي كان الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الدول العربية أهم الإنجازات في العقد الماضي، فمعظم هذه الدول إما أنها حافظت على قدرتها الاستيعابية في الالتحاق المدرسي في الصف الأول الابتدائي (٦-٧ سنوات) وإما أنها حسنت هذه القدرة، وثمة أربع دول مازال معدل الالتحاق الإجمالي فيها لهذا الصف متدنياً (٨٢٪ وما دون في نهاية التسعينيات) هي: جيبوتي والسودان وموريتانيا واليمن وحيث يرتفع معدل الالتحاق ينخفض الفارق بين الجنسين (١إلى٤ نقاط مئوية) وحيث ينخفض الأول يزيد الثاني (بفارق ١٠ نقاط مئوية) [٧].

ولكن عند النظر في معدل الالتحاق الصافي بهذا الصف تتغير الصورة تسع دول تظهر هذا المعدل مساوياً لـ٨٢٪ فأقل، وبالنسبة لمجمل التعليم

الابتدائي فإن الالتحاق الإجمالي أظهر تحسناً ملموساً أيضاً في الدول العربية، هناك ثلاث دول فقط ينخفض هذا المعدل فيها إلى ٦٨٪ فأقل مقابل ١٣ دولة يرتفع فيها إلى ٩٠٪ وما فوق، هناك دولتان أظهرتا تقدماً كبيراً في الالتحاق المدرسي الابتدائي بين أوائل التسعينيات وأواخرها السودان وموريتانيا.

رغم هذا التحسن فإن الفوارق بين المدن والريف مازالت عالية والمشاركة الأنثوية في التعليم الابتدائي هي دائماً أدنى من مشاركة الذكور ثم إن المشكلة تظهر بصورة أقوى مع معدل الالتحاق الصفي، فرغم التحسن في التسعينيات فإن ست دول مازال فيها هذا المعدل أقل من ٨٠٪، فالأمية مازالت منتشرة فيقدر عدد الأميين اليوم في الدول العربية حوالي ٦٨ مليوناً (منهم ٦٣٪ إناث) ورغم ما بذل من جهود فإن ربع هؤلاء نجده في دولة واحدة : مصر ١٧ مليوناً، و٧٠٪ منهم في خمس دول: مصر والسودان والجزائر والمغرب واليمن، وفي معظم هذه البلدان تتصاحب الأمية مع الحجم السكاني ونسبة نموه العالية والفقر وتمركز نسبة كبيرة من السكان في الريف، ومن الواضح أن صورة الأمية في العالم العربي تختلف عن صورة انتشار التعليم الابتدائي، لأن الأمية هي الرصيد السلبي للتعليم الذي لم يكتمل انتشاره في الماضي، كما أن أقوى عناصر انتشار الأمية وأقوى مفسر له هو الفجوة بين الذكور والإناث في العالم العربي، فمؤشر التعادل بين الجنسين فيها هو ٠,٦٩ الأمر الذي يشير إلى أن الأمية في العالم العربي لا تعود إلى الفقر فحسب بل إلى موقف السكان المتحيز ضد تعليم الإناث، ويضاف إلي ذلك غياب سياسات فعالة تبدل هذا الموقف، فوجود ٦٨ مليون أمي في العالم العربي ووجود الأمية في جميع الدول العربية ولو بنسب متفاوتة جداً لا يمثل فقط تحدياً كبيراً لهذه الدول لجهة التنمية أو العدالة الاجتماعية أو نوعية الحياة بل يترك آثاراً سلبية على التعليم نفسه، وهذه الآثار تظهر في عدم نجاح المدرسة في استقطاب الأطفال أو في الاحتفاظ بهم لمدة كافية

لمنعهم من الارتداد إلى الأمية، كما تظهر في المستوى المتدني للتحصيل التعلمي[٨].

كما أن هناك بعد أخر للموضوع يتعلق بوضع الأمة العربية سواء علي الصعيد العالمي أو داخل المجتمعات العربية تتعلق بجودة التعليم التي تشكل امتيازاً للقلة إثر مؤتمر جومتيان الذي اعتمد التحصيل التعلمي مؤشراً أساسياً لنوعية التعليم، فشاركت تسع دول عربية (ما بين١٩٩٣م و١٩٩٩م) في مشروع قياس التحصيل التعليمي الذي قدمه اليونسكو واليونيسيف، وقد أظهرت النتائج أن الكفايات التي اكتسبها طلبة المرحلة الابتدائية (الصف الرابع) بعيدة جداً عن المستوى المقترح في جومتيان، إذ لم يصل إلى هذا المستوى (٨٠٪ أو أكثر من الكفايات) سوى ١٢٪ من الطلبة في اللغة العربية، و١٠٪ في الرياضيات و٢٥٪ في المهارات الحياتية في اللغة العربية، ولم تصل إلى مستوى الإتقان المستهدف المقترح في جومتيان (٨٠٪ من الطلبة) سوى دولتين (المغرب وتونس)، وفي الرياضيات لم تصل إلى هذا المستوى أي من الدول المشاركة، بينما وصلت دولتان فقط إلى هذا المستوى في مهارات الحياة (الأردن وتونس) فأداء الإناث كان أفضل من أداء الذكور وأداء طلبة المدن أفضل من أداء طلبة الريف استناداً إلى نتائج مشروع قياس التحصيل التعلمي تبدو نوعية التعليم الابتدائي في الدول العربية ضعيفة لا توفر حاجات التعلم الأساسية للطلبة، مما يعني أن هذه الدول ركزت في المرحلة الماضية على توفير المقاعد الدراسية أكثر من تركيزها على تجويد التعليم، ولهذا يشكل تحسين نوعية التعليم تحدياً أساسياً للدول العربية من بين مكونات مكتسبات التعلم يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المهارات الأساسية لحياة أفضل [٩].

في الوقت الذي تعول فيه الكثير من الدول العربية غاياتها وأهدافها التعليمية وفق هذه المهارات من خلال برامج التدريب المهني والصحة والبيئة والمواطنة، وتفعيل برامج وسائل الاتصال كأداة لنقل القيم والمعارف

المتعلقة بهذه المهارات رغم ذلك لم تحظ هذه العناصر الجوهرية عموماً بالاهتمام الكافي ولاتزال المعلومات حول اكتساب المهارات الأساسية المرتبطة بنوعية الحياة قليلة جداً بالنسبة لمؤهلات المعلمين بحاجة إلى تطوير المعطيات المتوافرة عن الدول العربية .

وبالرغم من أن الدول العربية تبذل جهوداً كبيرة أدت إلى زيادة الإنفاق على التعليم في العقد الأخير، إلا أنه وبالنظر لما تبين من أحوال معدلات الالتحاق ونوعية التعليم، فإنه يعاني في الإنفاق على التعليم الابتدائي (المعني بالتغلب علي مشكلة الأمية من مهدها) فيوجد عدة مشكلات منها عدم التوافق في بعض الدول بين الموارد المالية المتاحة ومتطلبات التعليم، وكذلك في الهدر أوالنقص في ترشيد الإنفاق وفي النفقات الاستثمارية بجانب التكلفة العالية لتعليم الفئات البعيدة والنائية، بالإضافة إلى الضعف في تقنيات الموازنة مثل هذه المشكلات تثير أسئلة حول الدور الممكن لمساهمة الهيئات غير الحكومية وتنويع الموارد المالية، فزيادة الموارد المالية تشكل حاجة ضاغطة على الدول الأفقر.

كما تلعب الأمية دوراً خطيراً في عدم تحسين ظروف أو كفاءة الفرد الأمي، إذ أثبتت الدراسات أن تدريباً واحدا للأميين وللمعلمين لا يؤدي إلى نتيجة واحدة فقد لوحظ من خلال برنامج تدريب أن كفاءة وزيادة الإنتاج لدى عاملين حاصلين على مستوى جيد من التعليم تفوق ٥٠ ٪ نتيجة خضوعهم لبرامج تدريب وتأهيل بينما زادت إنتاجية الأميين إلى ١٦ ٪ رغم حصولهم على نفس التدريب الذي حصل عليه أقرانهم المتعلمين، كما تؤكد دراسات لحالات الفقر وجود ارتباط بين الفقر والأمية وارتباط هذه الأخيرة بمشكلة البطالة وغياب دور المجتمع في إنجاح برامج التنمية المختلفة في تحقق أهدافها المرسومة أو المخطط لها في تلك البرامج خاصة ما يتعلق منها بالجانب الخدمي، بيد أن غياب هذا الدور لا ينفي وجود قصور في البرامج ذاتها التي لعبت دوراً مهماً في تغيير النتائج المراد تحققها [١٠].

ومن أهم العقبات التي تواجه الأميين على المستوى المهني هو هؤلاء الأميين قد لا يتكيفون مع وظائفهم ومهنهم مما يسبب انخفاضاً في الأداء وضعفاً في الإنتاج على المستوى القومي والاقتصادى لكل من الفرد والدولة .

٤ ـ الاستراتيجيات التعليمية لمحو الأمية في العالم العربي.

قد تكون برامج محو الأمية الأبجدية أداة ووسيلة لتحقيق محو الأمية الإلكترونية إذا أمكن صياغة استراتيجيات وبرامج أكثر تقدمية وتراعي التطور التكنولوجي وأبعاده المختلفة، ولكن وبالنظر إلي الاستراتيجيات التعليمية العربية نجدها تقدم رؤي مكررة وتقليدية في معالجتها لمحو الأمية، فلم تراعي العديد من المتغيرات الدولية والتكنولوجية وكلها محاولات شكلية تمثل رد فعل للمؤتمرات والاستراتيجيات الدولية مثل أنشطة التعليم والتعلم للجميع بعد مؤتمر جوميتان، والذي كانت بحاجة إلي برامج ومشروعات تسعى إلى متابعة وتنفيذ مقرراته، ففي المنطقة العربية تتباعد عملية تعميم التعليم الأساسي ومحو أميّة الكبار خاصة لدى النساء والمحرومين من الريفيين والبدو والمعوقين كبرنامج «عرب يوبيل» المخصص للمنطقة العربية ضمن الأنشطة التي تنفذ قرارات مؤتمرات الاسكندرية التي وضعها الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) في المدة من١٩٦٠ إلى ١٩٩٤م .

وقد خططت هذه المنظمة وتابعت استراتيجية التعلم والتعليم للجميع بغية الوصول إلى محو أميّة الكبار قبل عام ٢٠٠٠ م للتوسع في التعليم والثقافة كما وضعت استراتيجيات للتربية العربية النظامية وتعليم الكبار بعد عام ١٩٧٦م، ولكن آليات تنفيذها مازالت تفتقر إلى الإمكانات المالية والبشرية، وقد تعرقل تنفيذ استراتيجيات التربية والتعليم لعدم التنسيق والتكامل في البلاد العربية، مما يدل على أن تنفيذ توصيات التعلم للجميع أمر مازال يفتقرإلى مزيد من الجهد والتعاون استناداً إلى المنطلقات التي سبقت

الإشارة ومن أجل تحقيق هدف التعليم للجميع وبالنظر إلى الإنجازات والمشكلات في الدول العربية وإلى التحديات المفروضة ما لم يتحقق من تطلعات في الفترة بين ١٩٩٠م و١٩٩٩م تلك التي تفرضها تطورات القرن الحادي والعشرين، فإن الدول العربية مدعوة إلى اعتماد إطار العمل العربي الذي سبق التخطيط له، ويعد إطار العربي للعمل مرجعاً ودليلاً تسترشد به كل الجهات المعنية بالتعليم في الدول العربية .

تستند الاستراتيجيات العربية إلي بعض الجوانب التي قد تكون مدخل لمعالجة قضايا الأمية الالكترونية مثل ما ورد في «هيكلية العمل» لعام ١٩٩٠م حول أولويات العمل على المستوى الدولي وهي ثلاث [١١]:-

(١) تعزيز القدرات الوطنية (لتخطيط برامج وخدمات التربية الأساسية وإدارتها).

(٢) توفير دعم مستمر وطويل الأجل للأنشطة الوطنية والإقليمية، وهذا يشمل توفير تمويل دولي متزايد لمساعدة البلدان الأقل نمواً في تنفيذ خطط عملها المستقلة وفق الرؤية الموسعة للتربية الأساسية للجميع.

(٣) توفير الدعم الفني لقضايا السياسات التربوية لذلك .

تستهدف برامج محو الأمية بصفة عامة وفق الرؤية العربية [١٢]:-

(أ) تنمية القدرة على اكتساب المعارف أو المهارات أو الاتجاهات أو أشكال السلوك الجديدة الكفيلة بتحقيق النضج الكامل للشخصية

(ب) ضمان اندماج الأفراد فى الحياة العامة من خلال تزويدهم بنوع من التعليم التقنى والمهنى المتقدم مع تنمية قدراتهم بما يضمن مشاركتهم الفعالة فى التنمية الشاملة للمجتمع .

وفى إطار المبادئ الدستورية لسياسة الدولة فى مجال التعليم بصفة عامة ومجال محو الأمية بصفة خاصة، يمكن تحديد الأهداف طويلة الأجل للتعليم البلدان العربية كما يلى :

١- بناء الشخصية العربية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل .

٢- تأكيد العلاقات الإنسانية.

٣- تأكيد الكفاءة الاقتصادية للفرد .

٤- تحقيق المواطنة السليمة والمسئولية المدنية.

٥- مسايرة ظروف العصر والأخذ بمفهوم التربية المستمرة .

وإذا كان جهد التعليم كله يقوم على تنشئة مواطن يكون نـواة المجتمـع المتطور، ولكى يتحقق تنمية هذا المواطن لابد مـن البـدء بمحـو الأميـة بصورها المختلفة، ويتطلب تحقيق هذا الهدف (١٣) :-

أ- تأكيد الذاتية الثقافية العربية الإسلامية للشخصية العربية، وذلـك من منطلق البعد الثقافي للمجتمع الذى يحدد كرامة وقيم كل ثقافة، علـى أن يكون ذلك فى ظل التفاعل التعاونى مع الثقافـات الأخـرى ومـن خـلال الاعتراف بالتعددية الثقافية فى العالم المعاصر ولكن فى ظل الحفـاظ علـى الثقافة الأصلية للمجتمع وهى الثقافة الإسلامية العربية .

ب- الرصد المستمر والاستقراء الواعى لظروف العصر ومطالـب الغد، لابد أن يعمل التعليم بصفة عامة ومحو الأميـة الالكترونيـة بـصفة خاصة على استقراء متغيرات العصر، وما سوف يحدث فى المستقبل وإعداد الأمى للمستقبل العلمي والتكنولوجى .

ج- غرس وتعميق القيم الاجتماعية لأن هذه القيم الاجتماعية والدينية والروحية التى يواجه بها الفرد بعد محو أمية المستقبل والتغيرات المستقبلية على الثقافة أو العلم أو العمل ذاته بما يخدم تنمية قدرات هذا الفـرد علـى العمل والإنتاج .

والواقع أن الاستراتيجيات التعليمية لمحو الأمية فـي العـالم العربـي تنوعت واختلفت بين الدول العربية، ولايمكن أن نتحدث عن محـو الأميـة الإلكترونية بمعزل عن برامج واستراتيجيات محو الأمية الأبجدية لأن هـذا

يعني هدم نظام كامل، وبالتالي يمكن أن نستعرض تجارب الدول العربية ورؤيتها وفق لإمكاناتها مع العمل علي التزواج بين برامج محو الأمية الأبجدية والإلكترونية بمعني أستغلال نقاط القوة في محو الأمية الأبجدية وتوسيع دائرة المعالجة لتشمل الجانب التقني والتكنولوجي بحيث تسير برامج الأمية الأبجدية جنبا إلي جنب مع البرامج المعنية بمحو الأمية الإلكترونية وسيتناول الكتاب في الصفحات التالية بعض الإستراتيجيات العربية لمحو الأمية لتوضيح وتأكيد ما أذا كانت تصلح لإقامة برامج موازية لمحو التعليم التكنولوجي أما لا وفقا للإستراتيجيات والخطط والأدوات المتاحة.

فقدمت المملكة العربية السعودية التي تعد نموذج لقطر مترامي الأطراف استراتيجية لمواجهة مشكلة الأمية ومكافحتها بأساليب مختلفة شجعت في بدايتها النشاطات التي كانت تقوم بها المدارس الأهلية مثل . المدرسة الصولتية (١٢٩١هـ) ومدارس الفلاح (١٣٣٠هـ) ومدرسة النجاح الليلية (١٣٥٠هـ) وغيرها من المدارس الأخرى التي تهتم بالفتيات أيضاً، غير أن مواجهة مكافحة الأمية بشكل نظامي لم تكتمل إلا بعد ظهور النظام التعليمي في المملكة مع نشأة مديرية المعارف عام (١٣٤٤هـ) ثم أخذ شكله المنظم بعد إنشاء وزارة المعارف عام ١٣٧٣هـ حيث استحدثت إدارة تختص بمجالات تعليم الكبار ومحو الأمية وسميت إدارة الثقافة الشعبية عام ١٣٧٤هـ وألحقت هذه الإدارة في بدايتها بالتعليم الابتدائي وطبق في مدارسها ما يطبق على التعليم الابتدائي من مواد دراسية، ثم لما توسعت هذه الإدارة استقلت بإدارة خاصة بها عام ١٣٩٧هـ تحول اسمها إلى الإدارة العامة لتعليم الكبار ثم صدر قرار وزاري في عام ١٤٠٥هـ بتعديل مسماها لتأخذ طابعاً شمولياً باسم الأمانة العامة لتعليم الكبار [١٤].

فتقوم الاستراتيجية التي تنتهجها الأمانة العامة لتعليم الكبار بالسعودية بالقيام بما أوكل إليها من مهام وطنية تجاه الأمية في المملكة ولهذا فهي تعد البرامج المناسبة لمواجهة مشكلة الأمية الأبجدية بل تتعدها إلى التخطيط

لمواجهة الأمية الحضارية وتمهين تعليم الكبار من هنا فهي تضع البـرامج التي تتوائم مع احتياجات الأمي والإمكانات المتاحة سواء ماديـة وبـشرية، وكان لترامي أطراف المملكة وطبيعة السكان البدويـة دور فـي صـعوبة الوصول إلى كل مواطن مما جعل هم المؤسس الأول هو تـوطين الباديـة وبناء الهجر والقرى وحث البادية على التوطين مـن خـلال نـشر العلـم والمعرفة ثم تطور الأمر بفتح المدارس النظامية التي أوجدتها الدولة في كل مكان إلا أن نسبة الأمية كانت عالية في ذلك الوقت حيـث وصـلت فـي ١٣٩٢هـ إلى ٦٠ ٪ من الذكور ٩٠ ٪ بين الإناث حسب مـا ورد فـي الإحصاءات الأساسية التي اعتمدت عليها لجنة دراسـة مـشروع الخطـة العشرينية عام ١٣٩٢هـ، وكان لجهود المخلصين في هذه البلاد وصـدور السياسة العامة للتعليم والنظام العام لتعليم الكبار ومحو الأمية، وما اعتمدتـه الدولة من مبالغ مالية في نشر العلم والمعرفة كان لهذه الجهود الأثر البـالغ والطيب والسبب المباشر في خفض هذه النسبة بشكل مضطرد حتى بلغـت عام ١٤٢١هـ إلى ٨,٧٧ ٪ بين الذكور و ١٨,٦٥ ٪ بين الإناث ولعـل الجدول أدناه يوضح انخفاض هذه النسبة خلال الأعوام التي تلت تلك المرحلة حتى عام ١٤٢١هـ.

والملاحظ أن هذه الإستراتيجية وفقا للبرامج والأدوات المتاحـة ووفقـا لخطط العمل ومؤسسات التعليمك الفاعلة في هذا الصدد تـصلح لأن تـسير بشكل موازي لمحو الأمية الإلكترونية في المملكة العربية الـسعودية نظـرا لأنها تتيح مدارس كاملة بكافة إمكاناتها ولكن تبقي الاليات اللازمة لتحقيـق ذلك .

والواقع أن البرامج الدارجة ضمن الاستراتيجية التعليمية تصلح لتوسيع دائرة محو الأمية لتشمل محو الأمية الالكترونية من خلال مراكز محو الأمية ذات الإمكانات العالية والتي تمتاز بالقدرات الإستيعابية العالية، حيث يلتحق بهذه المراكز الأميون من ساكني المملكة العربية السعودية لتخليـصهم مـن

أميتهم دون النظر إلى جنسياتهم، وقد مرت هذه المراكز بمراحل متعددة فقد كانت مدة الدراسة في بدايتها ثلاث سنوات دراسية تقدم فيها المقررات التي تدرس لطلاب المرحلة الابتدائية في السنتين الأولى والثانية مؤقتاً حتى يتم إعداد مناهج ومقررات دراسية تخصهم، إلا أن الواقع الفعلي لهذه المراكز أخذ طابعاً آخر وهو تطبيق الدراسة النهارية الابتدائية أي ست سنوات، واستمر العمل به حتى عام ١٣٨١هـ حيث صدر قرار وزاري رقم ٢١/٤٧ وتاريخ ١٣٨١/٣/٢٣هـ وضع فيه نظام جديد حدد فيه (مدة الدراسة وتاريخ بدايتها وتسجيل الدارسين وسجلاتهم والعدد القانوني لافتتاح الفصول وعدد الحصص الأسبوعية وتوزيع الحصص بين المدرسين وتعليمات خاصة باختيار المدرسين والاستغناء عنهم ونظام الاجتماعات ... الخ) .[١٥]

وقد رافق هذا النظام منهج جديد لتعليم الكبار حيث أصبحت مدة الدراسة في مراكز محو الأمية أربع سنوات سنتين سميت بالمكافحة وسنتين آخرين سميت بالمتابعة، وقد قام مجموعة من المختصين بشؤون محو الأمية وتعليم الكبار بوضع منهج جديد على ضوئه واستمر العمل بهذا النظام حتى عام ١٣٩٣هـ [١٦] .

وفي عام ١٣٩٤هـ قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بإعداد دراسة حول محو الأمية وتعليم الكبار، اقترح على ضوء تلك الدراسة برنامجاً سمي بالبرنامج المعجل يقضي على الأمية في غضون ١٢ عاماً، وبالتنسيق مع وزارة التخطيط تم خفض المدة إلى عشر سنوات، واختصرت فيه سنتا المكافحة إلى سنة واحدة والمتابعة إلى سنة وأصبحت الدراسة سنتين، وجرب هذا المنهج في (الرياض - الشرقية - والغربية - وجيزان - وحائل) وطبق البرنامج المعجل بشكل رسمي في عام ١٤٠٣/١٤٠٢هـ وبعد عامين من تنفيذ هذين البرنامجين تم تقييم المستوى التحصيلي للدارسين، ووجد أن النتائج غير مشجعة على الاستمرار في البرنامج المعجل مما حدا بالوزارة إلى إشعار وزارة التخطيط بذلك مع تقديم اقتراحين لمعالجة هذا

الوضع، وصدرت خطة التنمية الرابعة للدولة متضمنة جعل مادة الدراسة في برامج محو الأمية وتعليم الكبار ثلاث سنوات دراسية فقط بموجب اقتـــراح وزارة المعارف، وعلى إثر ذلك شكلت وزارة المعارف عدة لجان متخصصة لوضع المناهج الخاصة بهذا البرنامج، كما كلفت لجاناً أخرى بتأليف الكتـــب اللازمة وفق هذا المنهج وقد بدأ تطبيق الـــصف الأول فـــي مطلـــع عـــام ١٤١٠هـــ على أن يليه في السنتين القادمتين تطبيق المنهج الجديد في الصف الثاني والثالث ولا يزال العمل بذلك قائماً، ويشترط ألا يقل سن الدارس فـــي هذه المراكز عن أثنتي عشر سنة وأن يكون ممن لا يجيد القراءة والكتابة أو يجيدها بشكل ضعيف، وقد أعد لهـــذه المرحلـــة منـــاهج محـــددة تراعـــي خصائصهم النفسية والاجتماعية بهدف إيجاد الدافعية لدى الملتحقين في هـــذه المراكز فقد عودلت شهادة مراكز مجو الأمية بالشهادة الابتدائية، ولهـــذا فقد كثفت فيها المواد الدراسية بشكل يجعلها تعادل تلك المرحلة فعـــلاً ممـــا ساهم في رفع كفاءة خريجي هذه المراكز المعرفية وتقوم الأمانـــة العامـــة لتعليم الكبار بوزارة المعارف بتهيئة المكان التربوي المناســـب والمعلمـــين الأكفاء لتلك المراكز بشروط وضوابط معينة، كما تقوم بالتجهيزات التعليمية اللازمة والمقررات الدراسية .

والواقع أن الدول العربية بالرغم من التشابه الكبير في استراتيجياتها إلا أن هناك العديد من الجوانب والرؤي المختلفة بين هذه الدول وفقا لظروف كل دولة، وفيما يلي عرض لبعض هذه الجوانب في الدول العربية .

يمكن تلخيص الاستراتيجية العامة لمحو الأمية في الـــسعودية مـــن خلال الثقافة العامة للمجتمع السعودي علي النحو التالي [١٧] :-

١- يرتكز العمل في محو الأمية بتعليم الفرد القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم وتعلم أمور الدين ثم أضيف إليها الحساب والعمليات الحـــسابية البسيطة لتلبي احتياجات الفرد في ذلك الحين واستمر الحال على هـــذا المنوال فترة من الزمن.

٢- بدأت الدولة تتجه إلى تنظيم عملية التعليم والتعلم بإنشاء بعض المدارس سميت بمدارس التشجيع أضيف فيها إلى ما كان سائداً مادة اللغة العربية.

٣- ثم بدأت المرحلة الثالثة وفي عام ١٣٨٢هـ تم وضع أول منهج لمحو الأمية وتعليم الكبار بحيث يراعى ميولهم ودوافعهم إلى التعلم وخصائصهم الاجتماعية والنفسية والسلوكية، وفي عام ١٣٨٧هـ طور هذا المنهج ليلائم حاجة البيئة والمجتمع إضافة لحاجة الدارسين، وفي عام ١٣٩٢هـ شهد المجتمع تغيرات متسارعة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما استدعى إعادة النظر في هذا النوع من التعليم، ودعم ذلك صدور سياسة التعليم بالمملكة التي عنيت بهذا النوع من التعليم ووضعت له ضوابط وأسس، ثم تبعه صدور نظام تعليم الكبار ومحو الأمية الذي أصل تعليم الكبار وجعل له منهجاً وأسلوباً ونظاماً خاصاً به، وبدأت النظرة الشمولية للمنهج بحيث تتجاوز المقررات الدراسية ومفرداتها إلى جميع الخبرات المكتسبة والوسائل المعينة والتجهيزات المدرسية، وقد تم إعداد مقررات دراسية تتوائم وهذه النقلة وأصبحت الدراسة أربع سنوات سنتين مكافحة وسنتين متابعة ولكل منهما مقررات دراسية خاصة تحقق الأهداف وتصل بالدارس إلى المستوى الذي يجعله قادراً على القيام بدوره الاجتماعي .

وبالنظر إلي الاستراتيجية السعودية الموحدة لمحو الأمية في ضوء المفهوم الحضاري لمحو الأمية ووفقا للتطور في البرامج والأدوات، فإنه من الممكن أن تتسع لتشمل محو الأمية الإلكترونية، بمعنى ألا يكون اكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب غاية في حد ذاته وإنما ينبغي أن يكون وسيلة لبلوغ غايات أهم عملا علي لتوظيف تلك المهارات في تحقيق المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع والقيام بمسؤولياته كمواطن صالح

فاعل ومتفاعل في كل ما من شأنه تقدم المجتمع، ولهـذا افتتحـت مـدارس للمرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية لمن أكمل مرحلة محو الأميـة حيـث تعادل شهادة المراكز المرحلة الابتدائية ولا زالت هذه المدارس فـي هـذه المراحل تستقبل أعداداً كبيرة جداً تزيد عن طاقتها أحياناً، ويأخذ هؤلاء مـا يأخذه أقرانهم في الدراسة النظامية رغبة في دمج هذه الفئة في المجتمع دمجاً كاملاً مما يتيح لهم فرصة أكبر في إتمام انـدماجهم فـي خدمـة الـوطن والمشاركة في التنمية الشاملة، الأمر الذي يعطي مدلولا ايجابيا حول توافـق برامج محو الأمية الإلكترونية مع هذه البرامج لكونها أصـبحت متلاصـقة بالتعليم الأساسي والذي يقدم اساسيات التعليم التكنولوجي، ويمكن بشيء مـن التنظيم ايجاد برامج لمحو الأمية الألكترونية سواء مع برامج محو الأمية أو التعليم النظامي.

أما الإستراتيجية التعليمية لمحو الأمية في **سلطنة عمان** فإنها تنقسم إلى مرحلتين الأولي محو الأمية لتعليم كبار السن ومدتها عامان دراسـيان إلـى الصف الرابع، والمرحلة الثانية وتبدأ بالصف الخامس الابتدائي، ويمتد التعليم في مراكز تعليم الكبار حتى نهاية المرحلة الثانوية، وقد حظي تعليم الكبـار ومحو الأمية باهتمام بالغ من قبل وزارة التربية والتعليم، فقامت بفتح مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في جميع مناطق السلطنة، وأقبل المواطنون علـى هذا النوع من التعليم، وبلغت أعداد الدارسين في مراكز محو الأمية في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م (٥٥٢٠) دارساً ودارسةً في (١٨١) مركـز لمحـو الأمية، كما بلغت أعداد تعليم الكبار (٢٣٧١٣) دارساً ودارسة في الدراسات المنتظمة والحرة في (١٧٧) مركزاً [١٨].

وظهرت ملامح الاستراتيجية العامة لمحو الأمية من خـلال مـشروع القرية المتعلمة في **سلطنة عمان** في سبتمبر من العـام الدراسـي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م، وكانت الفكرة الأساسية له تهدف إلى القضاء على الأمية الأبجدية والحضارية في قرية المريصي بولاية بركاء خلال سنة واحدة، إلا أنه نظرا

لكون خطة التدريس الحالية في فصول محو الأمية تمتد لثلاث سنوات فقد تم تعديل خطة تنفيذ برنامج محو الأمية من قرية المريصي لتنفذ على مدار ثلاث سنوات متتالية، وجاء المشروع تنفيذا لقرار المؤتمر العام لوزراء التربية والتعليم لدول الخليج الخاص بتطوير نموذج لتعليم الكبار (القرية المتعلمة) ولتوصية الورشة الأولى للمسؤولين عن محو الأمية والتي عقدت بالمدينة المنورة (١- ٢ / ٥ / ٢٠٠٤م)، حيث كان من توصيات هذه الحلقة البدء في الإعداد للمشروع في كل دولة من الدول الأعضاء بعد انتهاء فعاليات الحلقة وبناء عليه صدر القرار الوزاري رقم (١٦٧ / ٢٠٠٤) بشأن تطبيق مشروع القرية المتعلمة في مجال محو الأمية الأبجدية والحضارية بقرية المريصي التابعة لولاية بركاء .

والمتأمل لمشروع القرية المتعلمة يجده ينطوي علي العديد من الجوانب التي تتوافق مع القرية الذكية والتي تعتبر التنظيم الأكبر والأهم في عملية محو الأمية الإلكترونية بشكل يجعل لهذه القرية دورا عمليا في النواحي المرتبطة بمحو الأمية الألكترونية جنبا إلي جنب مع محو الأمية الحضارية والوظيفية.

خصوصا بعد صدور بعض الجوانب التنظيمية والتي تنطوي علي جوانب إيجابية ومنها القرار الوزاري رقم (١٦٨ / ٢٠٠٤) بشأن تشكيل لجنة لمتابعة أعمال تطبيق مشروع القرية المتعلمة في مجال محو الأمية بعضوية عدد من المعنيين من وزارة التربية والتعليم وخارجها، ويهدف المشروع إلى تحقيق العديد من الجوانب منها(١٩):

- محو أمية القاطنين بقرية المريصي ذكوراً وإناثاً
- رفع مستوى الوعي الاجتماعي والاقتصادي خلال فترة زمنية محددة .
- تحريك المجتمع المحلي للإسهام الفاعل في إنجاح المشروع .

- تعميق روح التعاون والمشاركة الجماعية من خلال العمل التطوعي.
- العناية والاهتمام بالمرأة ورفع كفاءتها وحجم مشاركتها في المجتمع .

وقد ضم المشروع عدد (١٢) شعبة بلغ عدد الملتحقين بها (١٩٨) دارساً ودارسة ويقوم بالتدريس في تلك الشعب (٢٦) معلماً ومعلمة، وتعد المناهج الدراسية المطبقة في هذه التجربة هي ذات المناهج المعتمدة من وزارة التربية والتعليم لمراكز محو الأمية والمتمثلة في المواد الأساسية (اللغة العربية- والرياضيات - والتربية الإسلامية- والثقافة العامة) إضافة إلى برامج أخرى ثقافية مساندة يتم تنفيذها من قبل الجهات المشاركة مثل الشؤون الصحية والأوقاف والتنمية الاجتماعية ويتم تقديمها في شكل محاضرات ثقافية داخل الصفوف وأخرى عامة لمواطني القرية، ومن خلال المتابعة المستمرة من قبل اللجنة المسؤولة عن الإعداد والتخطيط ونتائج دراسة ورشة العمل التي عقدها مكتب التربية العربي بالسلطنة والنتائج السنوية للدارسين والدارسات فقد أظهرت تلك النتائج المستوى التحصيلي المتميز بالإضافة إلى التقويم النهائي للمشروع كل ذلك كان مؤشرا حقيقيا أكد نجاح التجربة نجاحا منقطع النظير إذ في ضوئه تمت مخاطبة المناطق التعليمية المختلفة للنظر في إمكانية تطبيقه حيث بادرت منطقة الداخلية بتطبيقه في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م بنيابة بركة الموز بولاية نزوى وكذلك تم تطبيقه في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م في كل من محافظة البريمي بولاية محضه بقرية الخضراء ومحافظة ظفار بنيابة زيك ومنطقة الشرقية شمال بولاية المضيبي بقرية الشارق وكذلك منطقة الباطنة شمال بولاية لوى بقرية حرمول ومن المتوقع أن يتم تطبيقه في العديد من المناطق الأخرى في العام المقبل وذلك باعتباره الأسلوب الفاعل في إطار المواجهة الشاملة للأمية في بعديها الأبجدي والحضاري والإلكتروني، وبعد قرية المريصي تم البدء بتطبيق نفس فكرة القرية المتعلمة على بلدة بركة الموز

بولاية نزوى، وذلك ضمن خطة تهدف الى توسيع المشروع سعيا الى تحقيق معدلات جيدة من خفض نسبة الأمية، وفكرة هذا المشروع لا تختلف في غاياتها وأسلوب تنفيذها عن مشروع القرية المتعلمة بمنطقة الباطنة [٢٠].

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية التي كانت في مقدمة الدول التي أعلنت أنها واجهت مشكلة الأمية باعتبارها قضية حياة ومصير في ظل تراكمات عديدة على مدى السنين تمخضت عن أعداد كبيرة من الأميين وتزايدت خاصة في قطاع المرآة والمناطق الريفية وزادت عمقا في المناطق النائية المحرومة من فرص التعليم , وذلك نتاج مشاكل متراكمة , وقد بذلت الدولة جهود مكثفة في مجال محو الأمية خلال الحقبة الماضية إلا أنها لم تنتهي حتى الآن لكبر حجم المشكلة، وفيما يلي جهود مصر للقضاء على الأمية :-

كانت البداية الحقيقية للعمل الجاد لمحو الأمية وتعليم الكبار عندما أعلن العقد الأخير من القرن العشرين عقد لمحو الأمية وتعليم الكبار وتنفيذاً لهذا الأعلان صدر القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار إنطلاقا من حق كل مصري في التعليم وأن يبقى متعلماً ما بقى على قيد الحياة وإنطلاقا من دور محو الأمية في تحقيق التنمية الأقتصادية والإجتماعية والثقافية .

وبمقتضى هذا القانون أنشئت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٩٢ وهى هيئة ذات شخصية إعتبارية تتبع وزير التربية والتعليم، وقد أناط هذا القانون الى الهيئة المسئوليات التخطيطية والتنفيذية والتعليمية التى يتطلبها العمل لمحو الأمية ومحو الكبار، للهيئة جهاز تنفيذي يصدر بتعيين رئيسه قرار من رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

- يشكل للهيئة مجلس إدارة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه وعضوية وكلاء أول الوزارات المعنية بمحوالأمية و٦ من

الشخصيات الهامة المهتمة بقضية محو الأمية، للهيئة فروع في كل محافظات الجمهورية ولكل منهم مجلس تنفيذي لمحو الأمية برئاسة محافظ الأقليم وتكون مسئوليته [٢١] : -

- اعداد البرنامج التنفيذي للخطة التى وضعتها الهيئة وتنسيق كافة الجهود.
- رسم الخطط التنفيذية وفقا للخطة العامة التى أقرتها الهيئة .
- وضع برنامج الإعلام والدعوة لمواجهة مشكلة الأمية .
- تحديد مراحل تنفيذ البرنامج بما يتفق مع الأولويات .
- وضع النظام الذى يكفل لكل جهة المشاركة في محو الأمية .
- وضع نظام المتابعة وتذليل الصعاب .
- إعداد الميزانية وتوزيعها على الجهات المختلفة .

ويعتبر مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وله أن يتخذ ما يراه لازم لتحقيقها وتنفيذ أحكام قانون محو الأمية وتعليم الكبار ومهمته وضع خطط وبرامج محو الأمية تعليم الكبار ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الجهات المختلفة المسئولة عن تنفيذ هذه الخطط والبرامج في كافة أنحاء الدولة وهى الوزرارت والهيئات العامة واتحاد الاذاعة والتليفزيون والشركات والأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية والاتحاد العام لنقابات العمال والجمعيات والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال تنفيذاً للمادة الأولى من القانون (٨) لسنة ١٩٩١.

ولكن للأسف هناك عدم فاعلية في تحقيق حتي أساسيات محو الأمية الأبجدية وليس الإلكترونية في ظل هلامية البناء التأسيسي لإستراتيجيات محو الأمية وعدم استغلال مؤسسات التعليم وكوادرها في هذ الشأن الأمر الذي يعكس عدم وجود رغبة حقيقية بقدر ما هو رؤية شكلية تتعارض مع الواقع المعاش وليس لها اليات واضحة مثلها مثل أستراتيجية معلنة من قبل النظام المصري السابق، الأمر الذي يعكس ضبابية شديدة في التعامل مع

الأميات التكنولوجية والأبجدية والمعرفية والثقافية داخل القطر المصري خصوصا قبل ثورة ٢٥ يناير والتي اتسمت فيها الاستراتيجيات المصرية بالتباعد عن الواقع وتجاهل الحقائق وإهمال القاعدة العريضة من الشعب المصري .

وبالنسبة لدولة قطر فالاستراتيجية العامة لمحو الأمية استمدت زخمها من الجهود القطرية في هذا المجال، فبدأ افتتاح اول مركز لتعليم الكبار ومحو الأمية عام ١٩٥٤م والذي شهد اقبالاً كبيراً من المواطنين المتحمسين لطلب العلم مما شجع على افتتاح سبع مدارس ليلية وليكون الانتظام فى اول صف لها عام ١٩٥٦م للرجال ليتوالى التوسع فى هذا المجال بافتتاح العديد من المراكز لاحقا ومنها مراكز للنساء بدءا من العام ١٩٧٦م وازداد اقبال النساء بصفة خاصة على الدراسة المسائية حتى بلغ عدد الشُعب التى افتتحتها الوزارة فى الدوحة والمناطق ٣٣ شعبة للنساء تضم ٨١١ دارسة اضافة الى ٣٨ شعبة للرجال يدرس بها ١٦٨٤ دارسا فى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٦م وتبذل وزارة التعليم والتعليم العالي جهودا ملحوظة للقضاء على الأمية وسد منابعها وفق خطط طموحة ومدروسة تهدف الى تحرير المواطنين ممن فاتهم ركب التعليم النظامى والاساسى من اميتهم الابجدية والوصول بهم الى المستوى المطلوب الذى يؤهلم لمواصلة تعليمهم وتطوير مهاراتهم حتى يصبحوا اعضاء نافعين في المجتمع القطري، وبالنسبة لسياسة الاستيعاب والقبول والتي تستهدف القضاء علي الأمية من منابعها فإن سياسة تطوير وتحسين العملية التعليمية نجحت في احتواء جميع التلاميذ في مؤسسات التعليم القطري، فلا يوجد حاليا طفل او طفلة فى قطر خارج المدرسة وانخفضت بالتوازي مع ذلك نسبة الأمية فى البلاد، ومما يبين انحسار الأمية فى قطر وبشكل ملحوظ ان نسبتها العامة كانت مثلا فى عام ١٩٨٦ (٢٢,٣٪) ثم اصبحت حسب تقديرات عام ١٩٩٣م بمقدار ١٤٪ في حين

كانت في عام ١٩٩٧م (١٣,٦٪)، وفي ٢٠٠٤م انخفضت الـــى٩٪ لتــصل نسبتها وفقا لآخر التقديرات إلى(٧,٥٪) [٢٢] .

ومن خلال انخفاض نسبة الأمية في قطر يمكن التأكيد علـــي أن ذلـــك يعتبر مدخل لنجاح الاستراتيجية التعليمية لدولة قطر في مجال محو الأميـــة الإلكترونية إستنادا علي نفس الاليات التي قامت عليها محو الأميـــة والتـــي جاءت علي خلفيات عديدة، حيث تضطلع دولة قطر بنصيب وافر في جهود مكافحة الأمية على المستوى المحلي والخليجي والعربي والدولي فـشاركت بهذا الخصوص في العديد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات المتخصـــصة واعداد وتنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة، واستضافت قطر فـــي الـــسنوات الاخيرة عددا من المؤتمرات التي تتناول موضوع محو الأمية ومن اهمهـــا المؤتمر الاقليمي (تحديات محو الأمية في المنطقة العربية/ إقامة الشراكات وتعزيز النهج الابداعي) الذي نظمته مؤسسة قطر للتربية والعلـــوم وتنميـــة المجتمع بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في شهر مارس من عام٢٠٠٧م.

وبالنسبة للإستراتيجية التعليمية في الجزائر فإن الرؤية الجزائرية تقـــوم علي عدة مرتكزات منها تعريف الأمي في الجزائر بأنه الـــشخص الـــذي لا يعرف القراءة والكتابة بأي لغة وقد تجاوز سن العاشر من عمـــره، وهـــذا التعريف هو الذي اعتمد في تقييم وضعية الأمية في الجزائر إلى يومنا هذا، الملاحظ على هذا التعريف الذي اعتمدته الجزائر في تقييم وضعية الأمية منذ الإحصاء الأول عام ١٩٦٦م، أنه لم يتطور بتطور بعض المعطيات خاصـــة المتعلقة منها بالتشريع الخاص بالمنظومة التربوية والتي حددت سن التمدرس الإجباري إلى غاية ١٦ سنة، هذا التحديد الذي كان من المفروض أن يعيـــد النظر في السن الأدنى الذي ينطلق منه لتحديد الأمي، وهو الـــسن الـــذي لا يسمح قانونيا أن يلتحق بعده الأمي بمقاعد المدرسة النظامية، وربما تكـــون الاستراتيجية التعليمية لمحو الأمية في الجزائر نابعة من التراث الجزائـــري

خاصة وأن الأمية كانت منعدمة في القطر الجزائري قبل دخول الاستعمار، وتسعى بزنامج التعليم الذي سطر الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار من خلال جمعية "اقرأ" إلى بعث الثقافة القانونية خاصة لدي عنصر النساء الذي يشكل أكثر من أربعة أخماس المتعلمين في مدارس محو الأمية، وذلك من خلال مشروع كتاب ممثل لقانون الأسرة تم بالشراكة مع جمعيات مغاربية ممثلة لكل من الجزائر، المغرب وموريتانيا، وممول من قبل صندوق الدعم الدولي الذي تشرف عليه بريطانيا، وتسعي الجهات المعنية بمحو الأمية إلى رفع التحدي لخفض نسبة الأمية إلى أقل من ١٠ ٪ مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (٢٣).

وتعاني الجزائر من عملية الإلتحاق المدرسي فهي تقل في المناطق النائية التي تبعد فيها المدارس عن المناطق السكنية مما يقلل من فرص التعليم بها نتيجة عجز أولياء الأمور عن توفير وسائل نقل لأبنائهم باتجاه المدارس البعيدة وعادة ما تكون الضحية الأولى لهذه الظروف جراء خشية الأولياء على أبنائهم ولانعدام ثقافة تدريس البنات بهذه المناطق نتيجة العقلية والعادات المتحجرة السائدة بها والتي تضطر الفتاة فيها مغادرة مقاعد الدراسة في سن مبكر رغم تفوقها الدراسي لمساعدة الأم في أشغال البيت وفي تربية اخوتها أو لتكوين أسرة، هذه الظروف ساعدت على ظهور نسب الأمية وسط الأطفال والتي بلغت ٦ ٪ وفق إحصائيات رسمية، رغم أن بعض الجهات والمصادر غير الرسمية أكدت أن نسبة الأمية لدى الأطفال تفوق النسبة المعلن عليها، وفي هذا السياق كشفت جمعية "اقرأ" لمحو الأمية بأن الإحصائيات أظهرت بأنه لا يزال نحو ١٠ ٪ من مجموع الأطفال الجزائريين أي ما يعادل ٢٠٠ ألف طفل غير مسجلين على مستوى المدارس سنويا، و ٥٠٠ ألف طفل آخرين يتركون مقاعد الدراسة بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون تحت وطأتها وتعد هذه الملاحظة من الجوانب التي تسعي الاستراتيجية لمعالجتها.

وتقوم الاستراتيجية التعليمية لمحو الأمية في **المملكة المغربية** علـــي تقديم تعليم إجباري ومجاني في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، أي حتى سن ١٥ سنة إلا أن الكثير من الأطفال في المناطق الريفية، وبشكل خاص الفتيات لا يتم تسجيلهم في المدارس، كانت نسبة الأمية في البلاد تصل إلى ٥٠٪ في بعض السنوات، وترتفع إلى ٩٠٪ عند الفتيات الريفيات، وقد سعت الحكومة المغربية بشكل كبير لتخفيض هذه المعدلات، وفي سبتمبر من عـــام ٢٠٠٦م منحت منظمة اليونسكو جائزة اليونسكو لمحو الأميـــة لعـــام ٢٠٠٦م إلـــى المغرب [٢٤].

ولاشك أن ربط مفهوم الأمية بقدرات ومهارات وسن معين في كل من المغرب والجزائر بجانب القدرات الإستيعابية المتدنية قد يؤثر في محو الأمية الإلكترونية .نتيجة عدم القدرة علي تزيـــد القاعـــدة العريـــضة بالمكتـــسبات الإلكترونية، ولكن في ذات الوقت لايمكن تجاهل قدرة متعلمي دول المغرب العربي علي التعامل مع اكثر من لغة اجنبية وبالتالي تنامي القـــدرات فـــي التعامل مع الأدوات التكنولوجية وبرامجها، ولكن تبقي القاعدة العريضة من المجتمع في ظل الأمية الإلكترونية.

وبالنسبة **لإستراتيجية محو الأمية في العـــراق** فإن هناك تعاون بـــين مكتب يونسكو العراق مع منظمات غير حكومية محلية ودولية لترويج محو الأمية وتعليم الكبار بين أعضاء المجتمع الأميين أو شبه الأميين، فضلاً عن ذلك وبالتعاون مع اليونسكو نظمت كل من وزارة التربية في بغـــداد ووزارة التربية في إقليم كردستان احتفالات لمنح جوائز محو الأمية لأفضل القصص القصيرة حول محو الأمية والتي تمت كتابتها من قبل المتفيدين من بـــرامج التعليم غير النظامي ومحو الأمية، وخلال ذلك قام التلفزيون التربوي ببـــث ٢٤ إعلاناً تلفزيونياً مصمماً من قبل مكتب يونسكو العراق، بالـــشراكة مـــع شركة (سبيس تون) بشكل مستمر طوال الأسبوع بأكمله من أجل ترويج قيم السلام والديمقراطية والتربية الوطنية وحقوق الإنسان والمواطنة، بالإضـــافة

إلى ذلك حرصت الحكومة العراقية على توزيع الرسالات الموجهة من مدير عام اليونسكو ومدير مكتب يونسكو العراق بشكل واسع في الصحف المحلية، وقامت بإيصال هذه الرسالات خلال الاحتفالات المقامة على مستوى المحافظة وعلى مستوى مراكز التعلم المجتمعية المنشأة ضمن برامج اليونسكو لمحو الأمية في العراق (٢٥).

كما تقوم الاستراتيجية التعليمية لمحو الأمية في دولة الكويت علي التكامل بين مراحل التعليم الثلاث أوجد حافزا علي الالتحاق بالمراكز حيث حرصت سياسة الدولة التعليمية علي مساواة مرحلة محو الأمية في المراكز بالمرحلة الابتدائية في المدارس الصباحية ليتاح فرصة مواصلة التعليم ويغرس هذا الأمل تخرج الكثير من الدارسين في الجامعات ممن بدءوا دراستهم بمرحلة محو الأمية بالمراكز. من أبرز ما كشف عنه تقويم الجهود السابقة لدولة الكويت في مجال محو الأمية هو قصور المفهوم السابق لمحو الأمية عن مواجهة التحديات الراهنة، فالمفهوم السابق لمحو الأمية كان يدور حول الأمية الأبجدية حيث يكتفي بتعليم الأمي مبادئ القراءة والكتابة والحساب وكانت تقع مسؤولية هذه المهمة علي عاتق وزارة التربية وحدها دون إلزام للأمي ودون عون من أي جهة أخري، لذلك اتسمت هذه المرحلة بانطلاقة أول قانون يشرع لمحو الأمية وهو ٨١/٤ وقد ضم في طياته ٢٣ مادة وجاءت المادة الأولي من هذا القانون علي أن (محو الأمية مسؤولية وطنية تهدف إلي تزويد المواطنين الأميين بقدر من التعليم لرفع مستواهم ثقافيا واجتماعيا بما يجعلهم أكثر قدرة علي الإسهام في النهوض بأنفسهم وبالمجتمع لمواجهة متطلبات الحياة)، فحددت المادة الأولي أن محو الأمية مسؤولية الجميع وهي بهذا التحديد ترتفع بمستوى المشكلة عن أن تكون مسؤولية فرد واحد وهو الأمي، أو مسؤولية جهة واحدة هي وزارة التربية بل تضع المشكلة في إطارها الصحيح باعتبارها مسؤولية وطنية فالأمي ليس عبئا علي نفسه فقط ثم تشير المادة الأولي تمشيا مع هذا المنطلق الاجتماعي

إلي تحديد مفهوم جديد " لمحو الأمية فهو ليس مجرد محو الأمية الأبجدية بل العمل علي رفع القدرة اللازمة للنهوض بالمستوى الثقافي والاجتماعي للأميين بما يجعلهم أكثر قدرة علي الإسهام في النهوض بأنفسهم ومجتمعهم لمواجهة متطلبات الحياة، وهكذا يشير القانون إلي المفهوم الحضاري والدور الوظيفي لمحو الأمية فالمطلوب أن يزود المنهج الدراسي للدارسين بفصول محو الأمية بالمعلومات والاتجاهات والمهارات التي ترتفع بمستوي الأمي ثقافيا واجتماعيا إلي الحد الذي يؤهله للنهوض بنفسه كمقدمة ضرورية ليصبح قادرا علي الإسهام والنهوض بمجتمعه (٢٦).

والواقع أن برامج محو الأمية بالكويت علي هذا النحو يصلح لأن يكون أداة مساعدة لمحو الأمية الإلكترونية في ظل اتساع أهداف البرامج وتوفر الأمكانات والتقنيات المساعدة في ظل المشاركة الإجتماعية.

وانتهجت مملكة البحرين استراتيجية لمحو الأمية تقوم علي اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الأمية والقضاء عليها وسد منابعها، فشاركت في المؤتمر العالمي الخامس لتعليم الكبار الذي عقد في مدينة هامبورج في عام ١٩٩٧م، وفي المؤتمر الذي عقد في دكار للتعليم للجميع في العام ٢٠٠٠م، وأيضا وافقت على تطبيق القرار ٥٤/١٢٢ الذي صدر في جنيف عام ٢٠٠٠ م بخصوص عقد محو الأمية وتعليم الكبار العالمي، وتحققت كنتيجة للإستراتيجية التعليمية لمحو الأمية التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم من خلال (٢٧) :-

١- برنامج المواد المترابطة لمحو أمية النساء والذي يزاوج بين مهارات التعليم الأساسية في القراءة والكتابة والحساب ومهارات التنمية الأسرية الصحيحة بهدف رفع كفاءة المستوى المعيشي صحيا واجتماعيا وثقافيا.

٢- برنامج اللغة العربية لغير الناطقين بها من الإناث ويهدف هذا البرنامج إلى توفير الخدمة التعليمية حسب حاجة المتعلم، حيث ترغب فئات من الإناث في تعلم اللغة العربية فقط لأغراض التخاطب السليم.

٣- برنامج دورات محو الأمية المكثفة للجنسين وتهدف إلى الإسراع في عجلة الزمن لمن هم بحاجة لتخطي صعوبة التعلم في فترة وجيزة، فقد بنيت هذه الدورات على زمن ساعات معتمدة تطرح فيها المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب بصورة مركزة ومكثفة مصاحبة بأنشطة تعزيزية تعتمد في تنفيذها على مهارات التعلم الذاتي.

٤- برنامج تعليم مبادئ الحاسب للدارسين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار مجانا، حيث تقدم هذه الخدمة للدارسين الراغبين فيها ممن يجدون صعوبة مادية في الالتحاق في مثل هذه الدورات في مؤسسات المجتمع المدني.

٥- تجريب مشروع محو الأمية المعجل على شكل دورات تدريبية مكثفة تهدف إلى اختصار المدى الزمني لمحو الأمية .

٦- برنامج محو الأمية التقنية للدارسين والدارسات المنتظمين في الدراسة ببرامج محو الأمية والتعليم المستمر بهدف محو أميتهم التقنية وحصولهم على مهاراتها الأساسية ليتمكنوا من مواكبة التعليم المختلفة.

٧- مشروع بناء القرائية المتحررات من الأمية، يعتمد على استنباط القدرات الكتابية لدى المتحررات وإخراجها بصورة وظيفية تنشر في جميع الوسائل المقروءة، حيث بدأ التدريب علية في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م سعيا لتكوين قادة من المدربات لهذا المشروع.

ووفق لما سبق فإن الإستراتيجيات البحرينية لمحو الأمية تنطوي على برامج لمحو الأمية الإلكترونية بحيث تتسق وتتزامن مع برامج محو الأمية

الأبجدية بجانب ما تقدمه مؤسسات التعليم بالنسبة للطلاب وهذا الأمر يعطي مؤشر جيد حول إمكانية حصار الإمية الإلكترونية بالبحرين.

كما حددت الجمهورية اليمنيـــة استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار من خلال المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار، بتدريب غيــر نمطـــي يهدف إلى إكساب المتدرب من الجنسين ممن هم في سن(١٠) إلى(٤٥) سنة تدريبا في مهارات معينة أو حرفية تقليدية من خلال دورات تدريبية قصيرة لا تتجاوز العام الدراسي الواحد، كما تقدم مراكزالتدريب الأساســي وهـــي مؤسسات تعليمية تدريبية تقدم برامج محو الأمية إضافة إلى برامج التدريب، وتـــتــناول برامج محو الأمية العديد من الأنشطة التعليمية والتثقيفية لمرحلة التعليم الأساسي الهادفة إلى إيصال الأمي إلى المستوى الوظيفي في القــراءة والكتابة والحساب ومباديء التربية الإسلامية والثقافة العامة، كمـــا ترتكــز استراتيجية تعليم الكبارعلي النشاطات التعليمية والتدريبية والتأهيلية والتثقيفة المستمرة مدى الحياة للكبار بمختلف أنماطها وأساليبها، كما حددت الكبير بأنه من بلغ سن (١٥) إلى (٤٠) سنة، كما حدد الشخص اليافع بأنه كل من بلـــغ سن (١٢) سنة ولم يتجاوز (١٥) سنة دون أن يتمكن من مواصـــلة التعلـــيم الأساسي أو تسرب منه قبل إتمامه، كما حددت معني الأمي كل من يتـــراوح عمره بين (١٠) إلى (٦٠) سنة دون أن يعرف القراءة والكتابة والحساب أو لم يصل مستواه التعليمي إلى مستوى الصف الرابع مـــن مرحلـــة التعلـــيم الأساسي النظامي، كما تعتبر الجمهورية اليمنية اســـتراتيجية محـــو الأميـــة وتعليم الكبار مهمة دينية وطنية وقومية وإنسانية وتنموية وسياسية مـــستمرة باعتبارها مكون أساسي من مكونات العملية الدينية والتربويـــة والتعليميـــة والثقافية في المجتمع وتعمل الدولة بمشاركة المجتمع بكل قطاعاتـــه علـــى توفير فرص التعليم والتدريب والتثقيف للمواطنين اليمنيين الذين حرموا مـــن التعليم أومن مواصلة التعليم بأشكاله النظامية بأساليب غير نظامية لـــضمان

تطوير كفاءتهم العملية والمهنية بما يكفل رفع مساهماتهم في بناء المجتمع (٢٨).

وانتهجت السودان استراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار تتلائم مع الطموحات الكبيرة للسودان في التغلب علي هذه المشكلة خاصة وأن نسب الأمية في الولايات السودانية عالية جدا خاصة في الولايات الجنوبية، ولم تقتصر جهود محو الأمية علي التربية والتعليم فحسب بل امتدت لهيئات اخري من خلال توفير المعامل الثابتة فى عدد من المؤسسات الحكومية . المعامل المتحركة والتى تنقل من مؤسسة لاخرى لاغراض محو الامية معاهد وكليات الحاسوب اعداد منهج متخصص واعداد مدربين متخصصين التدريب اثناء ساعات العمل مجانية التدريب كليا (٢٩).

علي النقيض من اليمن و السودان نجد أن هناك دول مثل سوريا والأردن ولبنان وفلسطين لم تعاني من صياغة استراتيجية تراعي التباعد الثقافي والإجتماعي لذلك فإن تفعيل المبادرات الدولية كان بمثابة الأمر اليسير نظرا للخلفيات الثقافية لتلك الدول والتي ساعدت من تمكين استيعاب التلاميذ بجانب الحفاظ علي التلاميذ، فمثلا تبلغ نسبة الأمية من سن ١٥-٢٤ حوالي ٤٪ -٦٪ في حين أنها تبلغ ١٢٪ -١٤٪ للإناث (٣٠).

والواقع أن هناك الكثير من العناصر المؤثرة في صياغة الاستراتيجيات مثل العوامل الإقتصادية، فدولة الإمارات العربية مثلا قد ساهمت جهود وزارة التربية والتعليم مدعومة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية الاخرى في تخفيض أعداد الأميين في الدولة، الأمر الذي أعطى لتجربة دولة الإمارات خاصية مميزة بين سائر التجارب العربية، ويتمثل ذلك في القضاء ليس فقط على أمية سكان الدولة الأصليين وانما على الأمية المتواجدة لدى بعض أفراد الجاليات العربية والأجنبية المقيمين على أرض الدولة أيضا، كما يتمثل ذلك في الرغبة الصادقة لدى الشباب المواطن في القضاء على الأمية الوظيفية والإلكترونية بعد الأمية الأبجدية. ففي العام

الدراسي ١٩٧٣/٧٢م كان عدد الدارسين والدارسات بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار ٦٠٨٣ منهم ١٣٨٧ دارسة انخرطوا جميعا في ٤٣ مركزا مسائيا، وذكرت إحصائية أعدتها إدارة تعليم الكبار بالوزارة أن عدد الدارسين والدارسات في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار على مستوى المناطق التعليمية بلغ خلال العام الدراسي ٩٢/٩١ م حوالي ٢٣ الفا و١٧٨ دارسا ودارسة منهم حوالي ١١ الفا و٢٥٥ دارسا و١١ الفا و٩٢٣ دارسة ضمن خطة الحملة الشاملة لمواجهة مشكلة الأمية على مستوى الدولة والتخلص منها بحلول عام ٢٠٠٠م (٣١).

الملاحظ عند عرض التجارب العربية أن استراتيجيات محو الأمية خلت من التطبيقات التكنولوجية أو الحلول التي تعالج كلا من الأمية الالكترونية والمعرفية بشكل متكامل فلم تقدم حلول مبتكرة لخفض التكلفة، وزيادة المساواة في الحصول على المعلومات وتوصيل المحتوى لكافة الفئات في المجتمع لتمكينهم من اكتساب مهارات جديدة، والتي لها أهمية قصوى في مجتمع المعلومات. وكما سلفت الإشارة، ففي منطقة تنتشر بها الأمية انتشاراً كبيراً، يجب أن يمثل محوها أولوية كبيرة، يمكن أن يتم استحداث مراكز اتصال مجتمعية كمنافذ للمعلومات ونقاط للتدريب ومحو الأمية، كما يمكن العمل على استخدام طرق إلكترونية مبتكره لمواجهة الأمية تتضمن إستخدام الأشكال والرسوم وغيرها، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات وطنية وعربية لمحو الأمية الإلكترونية.

هـ- أبرز النتائج المرتبطة بجهود محو الأمية العربية في عصر المعلومات.

هناك العديد من النتائج التي ارتبطت بالاستراتيجيات التعليمية وأثرت علي مشكلات محو الأمية المختلفة في الدول العربية في عصر المعلومات ومنها محو الأمية الإلكترونية، ففي مصر أبرزت وزارة التربية والتعليم من خلال الخطة الاستراتيجية للتعليم٢٠٠٧/٢٠٠٨م – ٢٠١١/٢٠١٢م العديد

من النتائج المؤثرة ارتكزت علي خلفية لفلسفة تقوم علي اللامركزية والمشاركة المجتمعية جاءت علي النحو التالي :- [٣٢].

- تطور العمل الإداري في مجال التربية والتعليم، فمن خلال تجربة مدارس الفتيات (مدارس لفصل الواحد) وما قدمته من اللامركزية في الأطر المؤسسية – الموارد البشرية – الجودة – المناهج – التمويل – الكتب – إلخ، تنفذ اللامركزية والمشاركة المجتمعية الفعالة في مجال التربية والتعليم من خلال (المجالس المحلية – مجالس امناء المدارس والادارات والمديريات التعليمية – مجالس اتحادات الطلاب – الجمعيات الأهلية منظمات المجتمع المدني).
- تفعيل التعاون الدولي من خلال تجربة مدارس المجتمع بالتعاون مع اليونيسيف منذ عام ١٩٩٢، وبدأت هذه التجربة بعدد ٤ مدارس ويبلغ الآن عدد مدارس المجتمع ٣٥٢ مدرسة بمحافظات (سوهاج، أسيوط، قنا)، وتهدف إلى توفير تعليم للبنين والبنات الذين حرموا من التعليم النظامى ولكنهم ما زالوا فى سن التعليم فى المناطق الأكثر حرمانًا (٧٠٪ بنات – ٣٠٪ بنين)، وتقوم هذه التجربة على أسس نظام التعليم بمدارس الفصل الواحد، وتعتمد التجربة على تفعيل الجهود الذاتية لمجتمع القرية المحلى، وتقوم مدارس المجتمع على المشاركة المجتمعية من خلال تشكيل "لجان تعليم" فى كل قرية، وقد شاركت هذه اللجان بفعالية فى إدارة هذه المدارس والإشراف عليها وحشد الموارد الذاتية والمجتمعية من أجل دعمها، ومن أبرز نتائج تجربة مدارس المجتمع [٣٣]:-
- التدريس وفق تعدد المستويات العمرية والتربوية داخل حجرة الدراسة الواحدة.
- التعلم الإيجابى النشط الذى يعتمد على المتعلم نفسه.

- إنتاج كتب ومواد تعليمية مصاحبة على مستوى المدرسة.
- تنمية قيم إيجابية لدى المعلمين والتلاميذ.
- غرس المهارات الحياتية لتمكين التلاميذ من التعامل مع المجتمع المحلي المحيط.

من نتائج الاستراتيجيات التعليمية في مصر ما قدمته تجربة مدارس الفصل الواحد، والتي بدأت منذ عام ١٩٩٣م، حيث بدأت التجربة بعدد ٢١١ مدرسة. وصل عدد مدارس الفصل الواحد إلى ٣١٤٧ مدرسة، وتمت بجهود حكومية، هدفت إلى توفير فرص تعليم للبنات في أماكن إقامتهن دون معوقات اقتصادية أو اجتماعية تحول دون تعلمهن مقيد هذا العام بهذه المدارس ٦٩١٧٠ تلميذاً، منهم ٦٦٦٢٣ تلميذة، ويواصل خريجو مدارس الفصل الواحد، وكذلك مدارس المجتمع، التعليم حتى المرحلتين الإعدادية والثانوية، ومن بين الخريجين الآن طلاب وطالبات في الجامعات المصرية، بجانب ذلك يوجد المدارس الصديقة للفتيات: تتم خطوات تنفيذها بالتعاون مع المجلس القومي للأمومة والطفولة والوزارات والمحافظات المعنية، وقد تحدد للمرحلة الأولى تنفيذ ٥٤٦ مدرسة تم منها حتى الآن ٢٩٥، وتهدف هذه المدارس إلى تعليم ٢٨١١٢٣ فتاة في الشريحة العمرية من ٦-١٤ بانتهاء عام ٢٠٠٥م من خلال المشاركة المجتمعية في المناطق النائية المحرومة مع الاستمرار في دعم هذه المبادرة يقلص الفجوة بين البنين والبنات من خلال المشاركة المجتمعية ودعم اللامركزية، وتم تشكيل لجان تعليم على غرار تجربة مدارس المجتمع بالمحافظات،.وقد تم تشكيل عدد ١٩ لجنة تعليم بـ ١٩ محافظة.

وأسفرت جهود الوزارة في مجال توفير فرصة تعليمية متميزة للجميع يمكن أن تؤثر في محو الأمية الإلكترونية من خلال النجاح في الاستيعاب التعليمي وتوفير التقنيات والوسائط التكنولوجية في مؤسسات التعليم بما يحقق

النجاح في مجال محو الأمية الإلكترونية من خلال الوصول إلى تحقيق استيعابًا شبه كاملاً لجميع الأفراد فى سن التعليم، وتعكس المؤشرات التالية هذه الجهود المبذولة لاستيعاب جميع التلاميذ من خلال [٣٤] :-

أ- زيادة الفرص التعليمية للجميع، فزاد أعداد التلاميذ فى مراحل وأنواع التعليم المختلفة بين عام ١٩٨٠/١٩٨١م وعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، فبعد أن كان عدد التلاميذ المقيدين ٧٤٢٨٨٧٣ تلميذًا، أصبح عدد المقيدين ١٥٥١١٨١٨ تلميذًا، بزيادة مقدارها ١٠٨,٨٪ مقارنة بسنة الأساس.

ب-الارتفاع بمعدلات الاستيعاب فى التعليم الابتدائى يُعَد معدل الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية أحد المؤشرات المهمة للتدليل على حجم الجهود التى بذلت فى مجال توفير التعليم للجميع... فضلاً عن كونه تعبيرًا عن الرؤية العلمية للوزارة لمواجهة عديد من المشكلات، التى باتت تؤرق المجتمع، والتى من أهمها (مشكلة الأمية- مشكلة عمالة الأطفال- مشكلات الأطفال بلا مأوى).

ويبين الجدول التالى معدل الارتفاع بمعدلات الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية :

مقدار نسبة الزيادة			٢٠٠٤/٢٠٠٥م			١٩٨١/١٩٨٢م		
جملة ٪	بنات ٪	بنون ٪	جملة ٪	بنات ٪	بنون ٪	جملة ٪	بنات ٪	بنون ٪
١١,٩٩	١٩,٤	٣,٢	٩٣,٦	٩٤,٧	٩٢,٧	٨٢,٨	٧٥,٣	٨٩,٥

ارتفعت نسبة الاستيعاب الإجمالى فى المرحلة الابتدائية حتى وصلت عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلى ٩٣,٦٪، وقد زادت نسبة الاستيعاب خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠٠٥م بمقدار ١٠,٨٪ مقارنة بسنة الأساس، هذا بخلاف ما يستوعبه الأزهر. هذا.. وتجدر الإشارة إلى أن هناك زيادة ملحوظة فى استيعاب الإناث عنها فى البنين، فقد زادت نسبة استيعاب البنات بمقدار ١٩,٤٪ فى مقابل زيادة مقدارها ٣,٢٪ للبنين، وهو ما يعكس الاهتمام بالفتيات خلال تلك الفترة.

ج- مواجهة ظاهرة التسرب بذلت الوزارة جهودًا مضنية فى مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم؛ لأنها أحد الوجوه السافرة للهدر التربوى من ناحية، فضلاً عن كونها الباب الخلفى لمشكلة الأمية من ناحية ثانية.

وفيما يلي بيان بأعداد ونسب المتسربين والمتسربات فى مرحلة التعليم الابتدائى خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩٢ إلى الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥م (٣٥).

السنة الدراسية	تسرب البنين ٪	تسرب البنات ٪	جملة ٪
١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٩٩١/١٩٩٢	٢,٩	٦,٥	٣,٨٥
٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٠,٥٦	٠,٤١	٠,٤٩

- انخفضت نسب التسرب فى التعليم الابتدائى؛ لتصل إلى أدنى حد لها فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، حيث بلغت ٠,٤٩٪، بعد أن كانت ٣,٨٥٪ فى عام ١٩٩١/١٩٩٢.

- أعداد ونسب المتسربين والمتسربات فى مرحلة التعليم الإعدادى، خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

- كانت نتيجة الاهتمام المتزايد بتعليم الإناث أن انخفضت نسبة التسرب بينهن فى المرحلة نفسها، لتصل إلى أدنى حد لها، حيث بلغت ٠,٤١٪ فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بعد أن كانت ٦,٥٪ فى عام ١٩٩١/١٩٩٢ (المتاح).

أعداد ونسب المتسربين والمتسربات فى مرحلة التعليم الإعدادى خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥م

السنة الدراسية	تسرب البنين ٪	تسرب البنات ٪	جملة ٪
١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٩٩١/١٩٩٢	١١,٤٥	٩,٩١	١٠,٨١
٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٣,٠٤	٢,٧٩	٢,٩

انخفضت نسبة التسرب فى التعليم الإعدادى إلى أدنى حد لها فبعد أن كانت النسبة ١٠,٨١٪ فى عام ١٩٩٠/١٩٩٢ بلغت ٢,٩٪ فى عام

٢٠٠٥/٢٠٠٤م.

- ولتعزيز الاهتمام بتعليم الإناث انخفضت نسبة التسرب بينهن إلى أدنى حد؛ فبعد أن كانت ٩,٩١٪ فى عام ١٩٩٢/١٩٩١، انخفضت إلى ٢,٧٩٪ فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م كذلك انخفضت نسبة التسرب بين البنين خلال الفترة نفسها من ١١,٥٤٪ إلى ٣,٠٤٪، أعداد ونسب المتسربين والمتسربات فى مرحلة التعليم الابتدائى، خلال الفترة من ١٩٩٢/١٩٩٠ إلى الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤م [٣٦].

الاهتمام بتعليم الفئيات :

أ- تضييق الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث

البيان	١٩٨١	٢٠٠٤	مقدار الزيادة
بنون	٤٥٠٣٠٨٦	٨٠٤٢٧١	٣٥٣٩٦١٥
بنات	٢٩٢٥٧٨٧	٧٤٦٩١١٧	٤٥٤٣٣٣٠
الإجمالى	٧٤٢٨٨٧٣	١٥٥١١٨١٨	٨٠٨٢٩٤٥
نسبة البنين من الإجمالى	٦٠,٦١	٥١,٩	
نسبة البنات من الإجمالى	٣٩,٣٩	٤٨,١	

بالرجوع إلى الجدول السابق، يمكن القول بأن الجهود المتواصلة فى مجال الاهتمام بتعليم البنات من خلال توفير فرص تعليمية كافية ومناسبة ومتنوعة قد ساعدت فى تضييق الفجوة التعليمية بينهن وبين الذكور. يشير الجدول السابق إلى أن نسبة الزيادة فى عدد الملتحقات بالتعليم بلغت ٥٦,٢٪ فى الفترة بين عام ١٩٨١/١٩٨٠، وعام٢٠٠٤ ٢٠٠٥/، فى حين كانت نسبة الزيادة فى عدد البنين خلال نفس الفترة ٤٣,٨٪ مقارنة بأعدادهم فى سنة الأساس، حتى ضاقت الفجوة بين أعداد كل من البنين والبنات إلى أن وصلت

النسبة ٥١,٩٪ لصالح البنين، ٤٨,١٪ للبنات من الإجمالى، وبالتأكيد فإن هذا يشير إلى مدى النجاح فى تضييق الفجوة بينهم فى الحصول على الفرصة التعليمية، هذا.. وتجدر الإشارة إلى أن التركيبة السكانية لمصر حسب إحصاء عام ١٩٩٦ تتشكل من ٥١,٨٪ للذكور مقابل ٤٨,٢ للإناث، وهذا يشير إلى مدى النجاح فى تحقيق سد الفجوة بين الذكور والإناث (٣٧).

وإذا صحت تلك الإحصاءات والنتائج فيما يتعلق بالتعليم الأساسي المصري فإن مصر قادرة علي أن تتعامل مع مشكلات محو الأمية الإلكترونية لتوافر نسبة كبيرة من المتعلمين تعليما نظاميا يقدم الجوانب التقنية والوسائط التكنولوجية وهم يشكلون النسبة الأكبر في المجتمع المصري.

ومن ابرز النتائج المرتبطة بجهود محو الأمية من خلال تفعيل التعاون الدولي ما قامت به البحرين التزاما بمقترح منظمة اليونسكو بشأن عقد محو الأمية الدولي (٢٠٠٣ – ٢٠١٢م)، حيث انخفضت نسبة الأمية بين السكان البحرينيين بشكل كبير خلال العشر سنوات الفاصلة بين تعدادي ١٩٩١ وبين ٢٠٠١م، فبلغت هذه النسبة ٧,٥ ٪ للذكور و ١٧,٠ ٪ للإناث و ١٢,٣ ٪ للنوعين معا في عام ٢٠٠١ م في حين أن انخفضت نسبة الأمية بين البحرينيين في الفئة العمرية من (١٠ــ ٤٤) سنة، حيث بلغت ١,٤ ٪ للذكور و٤,٠ ٪ للإناث و٢,٧ ٪ للنوعين معا في عام ٢٠٠١م مقابل ٢,٤ ٪ للذكور و ١٠,٥ ٪ للإناث و٦,٤ ٪للنوعين معا عام ١٩٩١م وقد جاء هذا الانخفاض في النسبة المئوية سواء كان في الفئة المستهدفة (١٠ ــ٤٤) أو في نسبة السكان بشكل عام، وحققت البحرين نتائج رائعة وفقا لما نص عليه الإعلان العالمي للتعليم للجميع على تحقيق انخفاض في الأمية في كل دولة بنسبة ٥٠ ٪ من النسبة الحالية للأمية فيها، واعتبار جميع أنواع الأمية بما فيها محو الأمية التقنية وتعليم الكبار جزءا مهما من استراتيجية التعليم للجميع في تلك الدولة (٣٨) .

وبالنسبة للمملكة الأردنية فإن إمكانيـــة النجـــاح فـــي محـــو الأميـــة الإلكترونية تتزايد في ظل النجاح الكبير في خفض نسبة الأميـــة الأبجديـــة، حيث انخفضت بين الأردنيين فوق سن ١٥ الى ٩,٣ ٪، وذلك حسب التقرير الأخير لنتائج مسح العمالة والبطالة لعـــام ٢٠٠٦م الـــصادر عـــن دائـــرة الإحصاءات العامة، وبين التقرير بأن النسبة تباينت تبايناً جوهريـــاً، حيـــث كانت بين الإناث أعلى منها بين الذكور بنسبة ٥,١ ٪ للـــذكور، و١٣,٧ ٪ للإناث، فيما تباينت بين محافظات المملكة حيث سجلت أعلى نسب للأمية في محافظة المفرق بنسبة ١٧,٥ ٪، في مقابل أن النسبة الأقل للأميين جاءت في العاصمة عمان حيث بلغت ٦,٨ ٪، وأظهر التقرير بأن المحافظات الأكثـــر فقراً هي الأكثر أمية حيث جاء ترتيبها تصاعدياً : المفرق ١٧,٥ ٪ ثم معان ١٦,١ ٪ ثم الكرك ١٤,٠ ٪ ثم الطفيلة ١٢,٨ ٪، ثم كل من عجلون والبلقاء بنسبة ١١,٤ ٪، ثم العقبة ١٠,٥ ٪، ثم مادبا ١٠,٤ ٪، ثم جرش وأربد ٩,٨ ٪، ثم الزرقاء ٨,٦، وأخيراً عمان ٦,٨ ٪، وتشير البيانات في التقرير الـــى أن أكثر من نصف مجموع الأميين أي ٥١,٧ ٪ يتركزون فـــي الأعمـــار المتقدمة (٦٠) سنة فأكثر، حيث شكلت الأميات فوق سن الـــ ٦٠ ما نـــسبته ٥٠,٣ ٪ من المجموع الكلي للأميات الإناث، فيما شكل الأميون فوق ســـن الـــ ٦٠ ما نسبته ٥٦ ٪ من المجموع الكلي للأميين الذكور، كما بـــين أن نسبة الأميين في الفئات العمرية الصغرى من ١٥ الى ١٩ سنة انخفضت الى ٢,١ ٪ من المجموع الكلي للأميين مما يشير بحسب التقرير الـــى فعاليـــة النظام التعليمي وخاصة الجزء الإلزامي منه. **والجدول التالي يوضح نـــسبة الأمية في الأردن في عام ٢٠٠٨** [٣٩].

نسبة الأمية في الأردن حسب المحافظة والجنس ٢٠٠٨			
المحافظة	أنثى	ذكر	المجموع
العاصمة	٧,٩	٣,٠	٥,٤
البلقاء	١٤,٣	٥,٣	٩,٨
الزرقاء	٩,٧	٣,٣	٦,٥
مادبا	١٢,٨	٥,٨	٩,٢
اربد	١٢,٨	٣,٤	٨,٠
المفرق	٢١,٤	٩,٢	١٥,٢
جرش	١٣,٨	٥,٢	٩,٤
عجلون	١٤,٣	٥,٣	٩,٨
الكرك	١٦,٤	٦,٥	١١,٥
الطفيلة	١٧,٣	٥,٩	١١,٦
معان	١٩,٨	٧,٣	١٣,٥
العقبة	١٣,٤	٦,٣	٩,٧

نسبة الأمية في الأردن حسب الجنس والحضر والريف ٢٠٠٨

	ذكر	أنثى
حضر	٣,٤	٩,٨
ريف	٧,٣	١٩,٣
المملكة	٤,١	١١,٤

وبالنسبة لأبرز النتائج المرتبطة بمحو الأمية في الجزائر توصلت السلطات إلى خفض الأمية في الجزائر بتسجيلها حسب آخر الإحصائيات للديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار تراجعا ملحوظا إلى حدود ٢٦,٥٪

الديوان إلى محو أمية ١٠٨٩٦ جزائري من صفوف محـــو الأميـــة (تمثـــل الإناث الأغلبية بـــ ٩٠٤٩ متخرجة إضافة إلى ١٨٤٧ متخرجا) من فصوله على المستوى الوطني خلال الموسم الدراســـي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م، وتأكيـــدا لإحصائيات الديوان، كشفت الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "اقرأ" أن الأمية في الجزائر تدنت إلى نسبة ٢١,٣٦ ٪ خلال سنة ٢٠٠٥ م، مقارنة بالسنوات الماضية التي بلغت فيها ٣١,٩٠٪، ويعود الفضل إلى تدني نسبة الأمية حسب الجهات المعني بمحو الأمية إلى تمديد مدة التمدرس الإجباري، وهو ما مكّن من مضاعفة تعداد التلاميذ الكلي بعشر مرات من ثمان مائة ألف إلى ثمـــان ملايين تلميذ. وهذا يعني أن ربع سكان الجزائر يزاول دراسته في حـــين أن هذه النسبة لم تكن تتعدى واحدا من اثني عشرة (١/١٢) سنة ١٩٦٢ م فيمـــا نتج عن سياسة إجبارية التعليم، تمدرس ٩٣ ٪ من أطفال اليوم (المتراوحـــة أعمارهم ما بين ٦ سنوات و١٥ سن بينما كانت أقل من ٣٠ ٪ سنة ١٩٦٥م للبالغين من العمر ٦ سنوات إلى ١٣ سنة وسجل عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالمدرسة لأول مرة ارتفاع قياسيا في السنوات الأخيـــرة، بنـــسبة الـــدخول المدرسي بلغت ٩٧ ٪ سنة الحالية ٢٠٠٦، بعدما بلغت نسبتهم ٩٤,٨٪ ســـنة ٢٠٠٥، و٨٣ ٪ في السنوات الماضية، واستطاعت الجزائر اليوم أن تـــوفر ٢٣ ألف مؤسسة مدرسية منها ١٧ ألف مدرسة ابتدائيـــة و٤ آلاف إكماليـــة و١٥٠٠ ثانوية [٤٠].

من النتائج المرتبطة بجهود محو الأمية في **المملكة العربية الـــسعودية** وضع معايير للقياس والتقويم في هذه المرحلة فالسنة مقسمة إلـــى فـــصلين دراسيين متساويين كما هي في المدارس الصباحية ويؤدي الدارس الاختبار في نهاية الفصل في نصف المقررات الدراسية درجة ويجتاز الدارس صـــفة الدراسي بحصوله على النهاية الصغرى من الدرجة في جميـــع المقـــررات الدراسية وبذلك يكون اختبار نهاية الفصل هو أداة القياس والتقويم الوحيـــدة

في المدارس المتوسطة والثانوية الليلية ومن أبرز النتائج في المجالات المكملة لمحو الأمية (٤١):-

١- الاشتراك في تنظيم وتنفيذ حملات مكافحة الأمية بمنطقة خدمات المركز.
٢- تنظيم الخدمات المكتبية لأهالي المنطقة .
٣- تنظيم الندوات والمحاضرات.
٤- تنظيم الإرشاد باستخدام وسائل إيضاح كإعداد النشرات والملصقات وتوزيعها.
٥- الاشتراك في تنفيذ البرامج الثقافية بمنطقة خدمات المركز .
٦- الخدمات الثقافية الأخرى التي تدعو الحاجة إليها.

وتسعى الأمانة بالتعاون مع وزارة العمل إلى تطوير عمل هذه البرامج وتفعليها لتؤدي الثمار المأمولة والمرجوة، وقد حازت عدة منظمات شعبية وأفراد في المنطقة العربية جوائز عالمية على جهودها الطوعية في محو الأمية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين.

وشهد نظام تعليم الكبار ومحو الأمية في المملكة العربية السعودية نقله نوعية وشمولية في التعامل مع، حيث أخذ طابع الشمول في معالجة للقضاء على الأمية، وجعل مسؤولية القضاء على الأمية مسؤولية وطنية شاملة للقطاع العام، والخاص، وأعلن فيه مواجهة الأمية، وحشد الطاقات لمكافحتها بكل السبل، ورصد المبالغ المالية لذلك، وبدأ تعليم الكبار ومحو الأمية يأخذ مساراً وطنياً محدد من خلال خطط واستراتيجيات واضحة المعالم وإيماناً من وزارة المعارف بأهمية محو الأمية فقد أصدرت عدد من المشروعات والأنظمة في مجال الأمية .

ومن أبرز النتائج الإحصائية انخفاض نسبة الأمية في السعودية بنسبة بلغت ١٣,٤ ٪ خلال عام ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٢٠٠٩م للذكور

والإناث، حيث انخفضت بين الذكور منهم إلى ٧٪ و ١٩,٨ ٪ بين الإنـــاث، جاء ذلك وفقا لتقرير حديث صدر من وزارة التربية والتعلـيم عــن عــام ١٤٢٩، أبان أن وزارة التربية والتعليم تنفق على برامج محو الأميــة نحــو ١٩٠ مليون ريال سنوياً، حيث يصرف جزء منها مكافآت تحفيزية للأميــين الذين أكملوا برنامج محو الأمية بواقع ألف ريال لغير الموظف و ٥٠٠ ريال للموظف، وتعتبر منطقة المدينة المنورة هي الأولى في انخفاض نسب الأمية بين سكانها، وذلك وفقا لبرامج الوزارة في المدن إذ كانت البداية في المدينة المنورة حيث اتجه تعليم الكبار ومحو الأمية فيها اتجاها أوسع فــي مفهــوم محو الأمية ليشمل محو الأمية الحضاري بدلا من محو الأمية الأبجدي مــن خلال استهداف كامل مجتمع المدينة المنورة دينيا وتعليميا وثقافيــا وصــحيا وبيئيا وأمنيا [٤٢].

تشير النتائج المرتبطة بجهود محو الأمية في الكويت إلي العديد من الايجابية المرتبطة بكل مرحلة من مراحل مكافحة الأمية الإلكترونية والتــي أبرزت لتراجع الأمية وانحسارها أمام الجهود المبذولــة لمحوهــا وتــشير الإحصاءات السكانية (الخاصة بالحالة التعليميــة) والــواردة بالتعــدادات السكانية والمسوح الأسرية إلي درجة الانحسار المشار إليها، فبــالرغم مــن الزيادة السكانية السريعة في دولة الكويت فإنه يلاحظ أن الأميين قد انخفضت نسبتهم من ٧٢,٢ ٪ في عام ١٩٨٠ م إلي ١٧,٨ ٪ في عام ١٩٨٥ م ثــم إلي ١٥,٢ ٪ في عام ١٩٨٨ م، أما فيما يتعلق بالتوزيع حسب النوع فإنــه يلاحظ أن عدد الذكور الأميين قد انخفض من (١٩٣٧١) أميا عام ١٩٨٠ م، إلي (١٧١٦٣) أميا عام ١٩٨٥ م ثم إلي (٨٨٨٣) أميا عام ١٩٨٨، وكذلك الحال بالنسبة للنساء الأميات فقد انخفض عددهن من (٥٠٠٠٠) أمية عام ١٩٨٠ م إلي (٣٨٦٨٧) أمية عــام ١٩٨٥م ثــم ارتفــع قلــيلا إلــي (٤٢٥٢٥) أمية عام ١٩٨٨ م، كما يلاحظ أنه نتج عن الانخفاض في عــدد الأميين والزيادة السكانية السريعة تدنيا أسرع في نسبة الأمية فنجد أن نــسبة

الأمية بين الذكور قد انخفضت من ٣٤,٤ ٪ عـام ١٩٨٠ م إلـي ٢٢,٥ ٪ عام ١٩٨٨م، والواقع أن جهود دولة الكويت وتوفيرها الفـرص لمواصـلة التعليم في المرحلتين المتوسطة والثانوية يعد إنجازا ملموسا في تقليص أعداد ونسب السكان بدون مؤهل، فقد انخفضت أعداد الذكور من (٤٠٥١١) عام ١٩٨٠ م إلي (٣٣٦٠٠) عام ١٩٨٨م وهبطت نسبتهم من ٣٢,٢٪ إلـي ١٧,٥٪ خلال تلك الفترة وكذلك الحال بالنسبة للإناث حيث هبط عددهن من (٦٥٤٨٩) عام ١٩٨٠ إلي (٥٨٢٥٤) عام ١٩٨٨ وبالتالي تدنت نسبتهن من ٥٠,٢ ٪ إلي ٢٣,٩ ٪ خلال نفس الفترة، وقد تطلب هذا التقدم الملحوظ إعادة النظر في تنظيم الجهاز المسؤول عن التخطيط والإشـراف والتنفيـذ الخاص لتعليم الكبار ومحو الأمية [٤٣].

وهي نفس المكتسبات التي أشارنا إليها عند استعراض نتائج محـو الأمية في البحرين والتي تدعم محو الأمية الإلكترونية حيث سارت علي نفس النحو نتيجة لتضافر الجهود التربوية المبذولة حدث انحـسار ملحـوظ فـي مستوى الأمية بين البحرينيين، فقد حققت مملكة البحرين منذ العام ٢٠٠١ م نسبة ١٠٠ ٪ كمعدل الاستيعاب الصافي للأطفال في مرحلة التعليم الابتدائي وهذا يتطابق إلى حد كبير مع ما نصت عليه المسودة المقترحة لعقـد محـو الأمية وتعليم الكبار التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، فقد اتخذت وزارة التربية والتعليم منذ العام ١٩٨٤م حتـى الآن الكثير من الإصلاحات ساعدت بشكل كبير في تقليص انتشار الأميـة وسـد منابعها، وهذا ما عكسته النتائج الأساسـية للتعـداد العـام للـسكان للعـام ٢٠٠١م[٤٤].

التوجهات المستقبلية للتعامل مع تلك المشكلة:

تختلف التوجهات المستقبلية في الدول العربية باختلاف النتائج التـي أحرزتها كل دولة فمثلا مملكة البحرين والتي نجحت في تحقيق نتائج جيـدة في مجال محو الأمية تسعي لسد المنابع التي تغذي الأميـة ومـن ثـم تـم

استصدار قانون التعليم لعام ٢٠٠٥م والذي ينص علـى الإلـزام بـالتعليم الأساسي لمن هم في سن السادسة ولغاية بلوغ المتعلم سن الخامسة عـشرة، فضُمت الشريحة العمرية الصغيرة إلى مسئولية التعليم الأساسي، كمـا أدرج في قانون التعليم المادة التاسعة التي تنص على أن (محو الأميـة والتعلـيم المستمر مسئولية وطنية هدفها رفع مستوى المـواطنين ثقافيـا واجتماعيـا ومهنيا) وذلك بهدف القضاء على ما تبقى من أمية وإتاحة فرصـة التعلـيم للجميع، بجانب فتح (رياض أطفال) ويأتي هذا العمل الإنساني والحضاري كحل لإحدى المشكلات المؤدية إلى تسرب الدارسات بسبب عدم تمكنهن من ترك أطفالهن دون رعاية طوال فترة الدراسة وقد ساعد هذا المشروع بدرجة كبيرة على زيادة نسب الالتحاق والاستمرار في الدراسة عند النساء [٤٥].

وكذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية والتي بدأت التخطـيط لما بعد مرحلة محو الأمية الأبجدية إلى مرحلة تمهين تعليم الكبار وصـولاً إلى برامج تعليمية أفضل وأكمل، وقد استند تعليم الكبار ومحو الأميـة إلـى جملة تشريعات هي نظام محو الأمية وتعليم الكبار بالمرسوم الملكـي رقـم ٥٢٣ وتاريـــخ ١٣٩٢/٦/١هـ واحتوى على ٢٤ مادة تعـالج مـشكلة الأمية وتضمنت الأهداف والسياسات وهياكل تعليم الكبار، ويهدف هذا النظام إلى محو الأمية بين جميع المواطنين بالمملكة بمختلف فئاتهم وإعداد المواطن الصالح المستنير ليتمكن من إفادة نفسه والإسهام في النهوض بمجتمعه، فـي حين وضع النظام الخطوط العريضة للسياسات ومنها إعداد خطـة شـاملة للقضاء على الأمية في مدة أقصاها (٢٠ عاما) وإعداد برامج ملائمة واتباع الأساليب المناسبة بإعداد الفصول المنتظمة والحملات الانتقائية المركزة في المناطق النائية وبرامج الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى، ويهدف مشروع الوزارة في محاربة الأمية إلى محو أمية الأميـين فـي الـسعودية ليتمكنوا من تلبية حاجاتهم وحاجات مجتمعهم، مساعدة الأميين على تحقيـق حاجاتهم وحاجات وطنهم والرفع من مستواهم التعليمي والـوظيفي لزيـادة

كفاءتهم الإنتاجية بشكل يضمن تحقيق الاستفادة القصوى من قدراتهم في مجال العمل والإسهام في خفض نسبة الأمية في المملكة تمهيدا للاحتفال بتعليم آخر أمي فيها، تقديم نموذج لمجتمع متعلم، ومن المقررات والخطة الدراسية تطبق في المشروع مقررات خاصة تناسب المشروع وتلبي احتياجات الملتحقين به وتتكون الخطة الدراسية الأسبوعية للمشروع من ٢٠ حصة على النحو الآتي : القرآن الكريم والتوحيد والفقه ست حصص أسبوعيا، القراءة والكتابة اثنتا عشرة حصة أسبوعيا بواقع ست حصص لكل منهما، مبادئ الحساب حصتان أسبوعيا ،وقد جاء إطلاق المشروع المتكامل للوصول إلى مجتمع بلا أمية بعد تنفيذ المشروع تجريبياً على مراحل متعددة، في حين بدأ تنفيذ برنامج مجتمع بلا أمية تجريبياً في جميع إدارات التربية والتعليم مطلع الفصل الدراسي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ بهدف تسريع العمل في محو الأمية إلى أقصى درجة ممكنة. وقد أثبتت التجربة نجاحها حيث بلغ عدد الملتحقين (٤٦١٥٦) دارساً من مجموع الأميين بنسبة التحاق ١٠,٣٧٪ وبلغ عدد المعلمين الذين تم التعاقد معهم في البرنامج ٣٤٠٧ معلمين، وبناء على ما حققه البرنامج في مرحلة التجربة فقد تم البدء في مرحلة التوسع مع بداية الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ وقد بلغ عدد الملتحقين بالبرامج (١٥٦٨٨) دارساً وعدد المعلمين (١٥٦٨) معلماً، وتقدم الأمانة العامة لتعليم الكبار التعريف بتعليم الكبار أن تكون واحدة من أهم القطاعات في الدولة التي تسعى إلى الرفع من كفاءة المواطن من خلال محو أميته وترعى هذا الجانب الهام وتوليه اهتمامها، وما كان لهذه الجهود التي تقوم بها وزارة المعارف ممثلة بالأمانة العامة لتعليم الكبار أن تنجح لولا ما تلقاه الوزارة والتعليم بشكل عام وتعليم الكبار بشكل خاص من دعم سخي ومستمر من الحكومة السعودية يشكل ساهم في انخفاض نسبة الأمية بشكل جعلنا نتباهى بها أمام العالم ونحصل على عدد من الجوائز الدولية في مجال محو الأمية [٤٦].

وإذا كان الكتاب في هذا الفصل يقدم رؤية حول المقترحات المرتبطة المرتبطة بمشكلة الأمية الأبجدية المعرفية فإننا لأبد وأن نشير إلي التخطيط التربوي السعودي في هذا الشأن والذي تعامل مع دولة مترامية الأطراف كيف استطاعت التعامل إداريا مع المشكلة حيث تشكلت لجان محو الأمية وتعليم الكبار والتي من الممكن أن تتعامل مع مشكلات محو الأمية الإلكترونية علي نفس النحو من خلال ذات التنظيم في المملكة الذي يتم من خلال :

١- اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار بالمملكة :

فنصت المادة ١٩ من نظام تعليم الكبار ومحو الأمية على تشكيل اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار، ولقد تم تشكيلها طبقاً للمادة (٩) من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٩/١٢٠٩ وتاريخ ١٣٩٩/٥/٢٠هـ على النحو التالي :-

- وزارة المعارف رئيساً
- وكيل وزارة المعارف عضواً ونائباً للرئيس
- أمين عام تعليم الكبار عضواً ومقرراً
- عضو من وزارة الدفاع والطيران
- عضو من وزارة المالية والاقتصاد الوطني
- عضو من وزارة العمل والشئون الاجتماعية
- عضو من وزارة الداخلية
- عضو من وزارة الإعلام
- عضو من رئاسة الحرس الوطني
- عضو من الرئاسة العامة لتعليم البنات

ويجوز للجنة أن تستعين بمن ترى الحاجة إلى الاستعانة به من المختصين .

مهام اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار ما يلي :

أ - إقرار الخطة الشاملة لمحو الأمية، وإقرار السياسة التخطيطية لتعليم الكبار ومتابعة تنفيذها .

ب- اقتراح موارد جدية لتمويل مشروعات محو الأمية واستصدار الموافقة عليها من الجهة المختصة .

ج - تنسيق الجهود بين الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة لغرض محو الأمية

النظام الداخلي للجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار :

تحقيقاً لما أنيط باللجنة العليا من مهام وواجبات ومسئوليات يحدد نظامها الداخلي بما يلي :

أ - مدة عضوية اللجنة العليا ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ قرار تشكيلها، ثم يعاد النظر في عضوية الأعضاء ويصدر بذلك قرار من وزير ا لمعارف.

* وفي حالة زوال الصفة الوظيفية المحددة بالنظام لأي عضو أو اقتضت الظروف اعتذاره أو ما شابه ذلك. ترشيح الجهة التي يمثلها عضواً آخر ليحل محله وتصدر اللجنة العليا قراراً باختياره، و تنتهي عضويته عند انتهاء عضوية باقي الأعضاء .

ب- يكون مقر اللجنة العليا الدائم بوزارة المعارف، ويجوز أن تعقد اجتماعاتها في مكان آخر إذا دعت المصلحة ذلك .

ج - تجتمع اللجنة العليا مرة كل أربعة أشهر بدعوة من رئيسها أو نائب الرئيس ويجوز بشكل استثنائية بناء على طلب الرئيس أو نائبه، أو بطلب من أغلبية الأعضاء، وتكون قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين، وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي به الرئيس .

وللجنة العليا أن تدعو من تراه من الخبراء والمستشارين لحضور اجتماعها على أن يكون رأيهم استشارياً .

د – يتولى مقرر اللجنة العليا بناء على توجيهات الرئيس أو نائبه إرسال دعوة خطية للأعضاء ويحدد فيها مكان الاجتماع، وجدول الأعمال قبل موعد الاجتماع بفترة كافية .

- ويشرف المقرر على إعداد محاضر الجلسات والقرارات وتوزيعها على الأعضاء بعد كل اجتماع، وللمقرر أن يتصل اتصالاً مباشراً بأعضاء اللجنة العليا في الجهات التي يعملون فيها وذلك بغرض تنسيق العمل ومتابعة تنفيذ القرارات .
- كما يتولى متابعة طلب تقارير اللجان الفرعية ودراستها، ورفع توصياتها للجنة العليا .

هـ – على أعضاء اللجنة العليا تقديم الموضوعات التي يرغبون في عرضها على اللجنة إلى مقرر اللجنة قبل انعقاد الاجتماع بمدة كافية .

وأن يرفق بالموضوع المراد عرضه كافة البيانات المتعلقة به لتضم مع جدول الأعمال .

و – يكون كل عضو مسئولاً عن متابعة تنفيذ القرارات الصادرة من اللجنة العليا في الجهة التي يمثلها، وعرض نتائج ذلك على اللجنة .

المهام الإدارية والفنية للجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار :

تقوم إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية بوزارة المعارف بالسكرتارية الإدارية والفنية للجنة العليا، باعتبارها الإدارة المسئولة عن التخطيط والتنسيق والمتابعة والتوجيه في ضوء توصيات اللجنة العليا، وعلى هذا تتمثل مهام السكرتارية الإدارية والفنية للجنة العليا بما يلي :-

أ – إعداد الدعوات الخطية المتضمنة مكان الاجتماع، وجدول الأعمال وإرسالها إلى الأعضاء قبل موعد الاجتماع بوقت كاف، وتدوين

محاضر الجلسات، وإعداد المقررات، وتوزيعها على الأعضاء بعد كل اجتماع وتوثيقها وتعميمها على اللجان الفرعية .

ب - تلقي الموضوعات والاقتراحات من الجهات ذات العلاقة ودراستها وتلخيصها وإبداء الرأي فيها قبل عرضها على اللجنة العليا .

ج - متابعة تقارير اللجان الفرعية ودراستها ورفع نتيجة الدراسة إلى اللجنة العليا .

د - تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية ومعاونتها على التنفيذ وفق الإطار الذي ترسمه اللجنة العليا .

هـ - التعاون مع الجهات المختصة بإعداد المناهج والخطط الدراسية، وتحديد مواصفات الكتاب المدرس وتحديد الوسائل التعليمية الملائمة لتعليم الكبار واختيار الكتب والوسائل في ضوئها، ومراعاة تطويرها .

و - تنفيذ ومتابعة قرارات اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار .

ز - تمثيل المملكة لدى المنظمات العربية والدولية المعنية بتعليم الكبار ومحو الأمية.

اللجان الفرعية لمحو الأمية وتعليم الكبار بالمملكة :-

تشكيل اللجان الفرعية :

تشكل بكل منطقة تعليمية لجنة فرعية لتعليم الكبار ومحو الأمية وتتألف من:

١- مدير التعليم بالمنطقة رئيساً

٢- ممثل محلي لكل من الوزارات والجهات الآتية إن وجد :

* الرئاسة العامة لتعليم البنات * وزارة الإعلام

* وزارة الداخلية * وزارة الدفاع

* الحرس الوطني * وزارة الشئون الاجتماعية

٢- موجه تعليم الكبار ومحو الأمية

أو رئيس القسم عضواً ومقرراً

نظـــام اللجان الفرعـــيـــة :

يحدد نظام اللجان الفرعية لتعليم الكبار ومحو الأمية بما يلي :

أ - تسمى جهة من الجهات المذكورة في تشكيل اللجان الفرعية من يمثلهـــا في عضوية اللجنة .

ب - يكون مقر اللجنة الفرعية الدائم بمنظمـــة التعلـــيم، ويجـــوز أن تعقـــد اجتماعاتها في مكان آخر إذا دعت المصلحة ذلك .

ج - تجتمع اللجنة الفرعية مرة كل أشهر بدعوة من رئيسها ويجوز لها فـــي حالة الضرورة عقد اجتماعات استثنائية، وتقدم للجنة العليا كل أشـــهر تقريراً عن سير العمل في مجالاته المختلفة بالمنطقة .

د - مدير التعليم مسئول مسئولية مباشرة بالتعاون مع الأجهـــزة المختـــصة بالمنطقة بمتابعة وتنفيذ مقررات اللجنة، وتزويد اللجنة بتقارير كل ثلاثة أشهر عن سير العمل والصعوبات التي تعترضه .

هـــ - بالإضافة إلى ما سبق تضع اللجنة الفرعية نظاماً لطريقة سير العمل بها، تضمنه أحكاماً خاصة وفق ظروفها المحلية ويعتمد مـــن اللجنـــة العليا لمحو الأمية .

و - يصدر رئيس اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار قـــرارات بأســـماء أعضاء لجنته، وترفع تلك القرارات إلى اللجنة العليا للاطلاع عليها .

مهـــام اللجـــان الفرعيـــة :

تختص اللجنة الفرعية بالمنطقة التعليمية بمتابعة تنفيذ خطـــة محـــو الأمية وفق المهام التالية :

١- وضع الخطوات التنفيذية للخطة أو للقرارات التي تصدرها اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار وفق الظروف المحلية .

٢- متابعة وتقويم تنفيذ خطة محو الأمية وتعليم الكبار بالمنطقة.

٣- رسم الخطة الخاصة بعمليات حصر الأميين بالمنطقة وتسجيلهم وتصنيفهم وتحديد الجهات التي يمكن أن تشترك في مسئولية هذا العمل والوقت المحدد لذلك.

٤- وضع برنامج الدعاية على المستوى المحلي وتحديد الجهات التي يمكن أن تعاون في هذا المجال.

٥- تحديد مراحل التنفيذ بما يتفق مع الأولويات التي أقرتها الخطة .

٦- تحديد القوى البشرية اللازمة للتنفيذ على مستوى المنطقة في كافة مجالات العمل.

٧- تحديد التجهيزات والأدوات التعليمية التي تتطلبها الدراسة في المراكز والفصول.

٨- اختيار الأماكن الصالحة للدراسة .

٩- تنسيق الجهود بين الهيئات والمؤسسات على المستوى المحلي .

١٠- تحقيق أهداف الخطة التي أقرتها اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار.

الأسرة الوطنية لتعليم الكبار..

أصدر وزير المعارف القرار رقم ١٧/١٠٩٥ في ١٤٠٤/٤/٢٧هـ بأن تشكل في وزارة المعارف لجان استشارية فنية باسم الأسر الوطنية تكون تابعة لجهاز التطوير التربوي - إدارياً وفنياً ومالياً - أهدافها دراسة وتطوير المواد التي تدرس حالياً أو مستقبلاً في مختلف مراحل التعليم التابعة لوزارة المعارف أو تكون مختصة ببعض الأمور التابعة لوزارة المعارف كتعليم الكبار والقياس والتقويم والتعليم الخاص والوسائل التعليمية وتوجيه الطلاب وإرشادهم وما إلى ذلك . وقد تضمن هذا القرار لائحة تنظيم الأسر الوطنية

التي تحدد تشكيل الأسر وفروعها واللجان المنبثقة عنها . ومدة العضوية والاختصاصات العامة، وتتكون كل أسرة من :-

- وكيل الوزارة للتعليم الموازي أو من ينوب عنه (رئيسا)
- أعضاء غير دائمين يتراوح عددهم بين ثمانية وخمسة عشر عضواً يراعى في اختيارهم تمثيل المناطق والتخصصات ما أمكن، ويكون أحدهم أميناً للأسرة (أعضاء)
- أحد المتخصصين في وزارة المعارف ويفضل أن يكون من العاملين في المكتب الفني للأسرة (مقرراً)

ويشترط في عضو الأسرة أن يكون من أساتذة الجامعات السعودية (ما أمكن) أو العاملين في مجال التربية والتعليم في المملكة.

وفي إطار رغبة الوزارة في الرفع من كفاءة أداء تعليم الكبار ومحو الأمية فقد صدر قرار تشكيل أسرة وطنية باسم الأسرة الوطنية لتعليم الكبار تهدف إلى :

١) دراسة مدخلات نظام محو الأمية وتعليم الكبار وعملياته ومخرجاته بقصد تطويرها وصولاً لغاياتها .
٢) تقديم الاستشارات في الموضوعات التي يعرضها المسئولون على الأسرة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار أو غيرها من الموضوعات ذات العلاقة.
٣) دراسة المشكلات ذات العلاقة والتوصية بالحلول .
٤) اقتراح الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تساعد على تحقيق الأهداف.
٥) اقتراح البحوث والدراسات.
٦) تقويم العمليات والإنجازات في ضوء الأهداف والمدخلات .

وقد قامت الأسرة في دوراتها المتتابعة بتقديم الاستشارات وإعادة النظر في بعض النظم واللوائح التي تحكم العمل التنفيذي لتعليم الكبار ووضع ضوابط تضمن كفاءة الأداء، شارك في ذلك نخبة مختارة من العاملين في جهاز الوزارة وبعض إدارات التعليم وأكاديميين من الجامعات من اختصوا في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

بجانب التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لإقامة دورات تدريبية للقيادات التربوية الخاصة بتعليم الكبار ومحو الأمية، وكان آخر هذا التعاون الدورة التدريبية التي أقامتها الأمانة العامة لتعليم الكبار بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في شهر شعبان من عام ١٤١٩هـ شارك فيها عشرون مشرفاً من مشرفي تعليم الكبار في عشرين إدارة تعليمية إضافة إلى بعض المشرفين بمنطقة الرياض التعليمية ومشرفي تعليم الكبار بالأمانة، ولا زالت الأمانة تتطلع إلى الوقت الذي تتاح فيه الفرصة لجميع منسوبي تعليم الكبار من مشرفين ومعلمين وإداريين للحصول على دورات تدريبية ترفع من كفاءة أدائهم وتطلعهم على مستجدات العمل في هذا المجال.

الحوافز التشجيعية للأميين:

وحرصاً من الدولة على انخراط جميع الأميين في صفوف محو الأمية فقد وضعت حوافز مادية ومعنوية للأميين تدفعهم للتعليم ومحو أميتهم ومن هذه الحوافز:-

١- معادلة شهادة مراكز محو الأمية ذات الثلاث سنوات بالشهادة الابتدائية الصباحية ذات الست سنوات بحيث تتساوى إدارياً وعلمياً بموجب تعميم معالي وزير المعارف رقم ٣٤/٢٨٦ في ١٤١١/٥/٣٠هـ بحيث تكون وظيفياً معادلة بالشهادة الابتدائية ويحق للحاصل على هذه الشهادة مواصلة الدراسة في المرحلتين المتوسطة والثانوية الليلية ومن ثم يواصل دراسته .

٢- افتتاح مدارس متوسطة وثانوية يلتحق فيها الدارس ليواصل دراسته في المراحل الجامعية حيث صدر مؤخراً موافقة معالي وزير التعليم العالي بقبول طلاب المدارس الليلية في الجامعات ومعاملتهم معاملة طلاب التعليم العام في النهار.

٣- صرف مكافآت مالية لكل متخرج من مراكز محو الأمية وتعليم الكبار تصل إلى ألف ريال.

أما الكويت والتي تحاول أن ترفع مستوي الأميين فاتخذت العديد من وزارة التربية خلال السنتين الماضيتين بعض الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه النظرة خلال المستقبل القريب ومن أهمها وضع مشروع لائحة نظام الفصلين للمرحلتين المتوسطة والثانوية وإعداد مشروع لائحة برامج خدمة المجتمع بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية وهي برامج تدخل الدراسات العملية فيها إلي جانب الدراسات النظرية بالمراكز مثل (السيارات - الكهرباء - الحاسب والآلة الكاتبة - الديكور - الاقتصاد المنزلي بمختلف فروعه) الانتهاء من إعداد الدراسة الخاصة بالمدرسة الشاملة أي التي تضم المراحل الثلاث (محو الأمية، المتوسطة، الثانوية) للنساء، بجانب التوسع في فتح الفصول الصباحية، وتطوير مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية عملا علي مسايرة المستجدات التربوية للعصر واستجابة لتطلعات الإنسان الكويتي إلي مواكبة ما يجري حوله من متغيرات، ورغبة في التفاعل الناجح معها من منطلق علمي مدروس التوسع في فتح الفصول الصباحية(٤٧).

كما اختلفت التوجهات المستقبلية في الدول التي تعاني من مشاكل في محو الأمية سواء الإلكترونية أو الأبجدية كمصر التي عملت علي التحرر النوعي من المركزية كوسيلة لتغطية أنحاء الجمهورية بتدريب عدد ٧٦ متدربًا من القيادات التربوية على المستوى المحلى رشحهم جميعًا السادة المحافظون بالمحافظات المختلفة على مستوى الجمهورية في محافظات القاهرة- المنيا- الفيوم- بنى سويف- قنا- أسوان- الدقهلية -الشرقية-

الأقصر وبقية المحافظات تباعًا، كما تم التوسع فى مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، والمدارس الصديقة للفتيات وغيرها من المبادرات المتميزة وغير النمطية.

بجانب تفعيل المشاركة المجتمعية بالاشتراك مع منظمة اليونسكو في مجال التعليم، وقد عقد ذلك المؤتمر بمصر بما كان يسمي (مدينة مبارك) وشاركت فيه تسع دول عربية بالإضافة إلى عدد من الخبراء والمتخصصين من منظمة اليونسكو والوزارة، بجانب مؤتمر المشاركة المجتمعية ودورها فى دعم تطوير التعليم شاركت فيه أكثر من ٤٠٠ جمعية أهلية، وقد استهدف المؤتمر المشاركة المجتمعية المفهوم والأهداف المشاركة المجتمعية فى مجال تطوير التعليم المشاركة المجتمعية والرؤية المستقبلية، كما تم تفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الأهلي، كما نحاول تعميم تجربة الإسكندراية وتقوم على شراكة بين المحافظة ورجال الأعمال وجمعية تنمية الإسكندرية والجمعيات الأهلية ومديرية التربية والتعليم، لرفع أداء المدارس وتم تعميم تجربة الإسكندرية فى ٩ محافظات أخرى (القاهرة- المنيا- الفيوم- بني سويف -قنا- أسوان- الشرقية- أسوان- الدقهلية)، وتم عقد ورشة عمل بالتعاون مع USAID للتعريف بالمشروع وإنجازاته في المحافظات المختارة، بالإضافة إلي مدارس المجتمع تم إنشاؤها بالتعاون مع اليونيسيف والمعونة الكندية وبمشاركة المجتمعات المحلية، وبلغ عدد هذه المدارس ٣٥٢ مدرسة فى المناطق الأكثر احتياجًا، حيث عقدت ورشة عمل بالتعاون بين الوزارة ومنظمة اليونيسيف والمعونة الكندية حول أساليب الحفاظ على تجربة مدارس المجتمع ونقل خبراتها إلى التعليم العام كما تم تشكيل لجنة تحديث التعليم، تتكون من عدد من خبراء الوزارة وأساتذة الجامعات والجمعيات الأهلية بهدف الاستفادة من تجربة الشراكة والتجارب التربوية الناجحة، التى تم تنفيذها بمدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع، كما تم تطبيق اللامركزية من خلال مشروع تحسين التعليم، ويجرى بالتعاون مع البنك

الدولى والاتحاد الأوروبى، بهدف دعم القدرة على الإدارة فى ١٥ محافظة (الفيوم- المنيا- بنى سويف- سوهاج- قنا- الأقصر -أسوان- القليوبية- الغربية- البحيرة- الدقهلية- كفر الشيخ- دمياط -الإسماعيلية- الشرقية)، كما تم التوسع الكمى فى المبانى المدرسية، واستمر التوسع الكمى فى المبانى المدرسية، وتوضح المؤشرات التالية حجم الجهود التى بذلت فى هذا المجال، وفيما يلي تطور المدارس والفصول [٤٨].

تطور أعداد المدارس والفصول فى الفترة من عام ٨١ إلى عام ٢٠٠٥

البيان	١٩٨٠/١٩٨١	٢٠٠٤/٢٠٠٥	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة ٪
جملة المدارس	١٨٦٦٨	٣٨٩٢٢	٢٠٢٥٤	١٠٨,٥
جملة الفصول	١٨٩٦٢٨	٣٨٧٧٤١	١٩٨١١٣	١٠٤,٥

ويتضح من الجدول السابق زيادة عدد المدارس من ١٨٦٦٨ مدرسة فى عام ١٩٨١ إلى ٣٨٩٢٢ مدرسة هذا العام، بنسبة زيادة مقدارها ١٠٨,٥٪ أى مايزيد على الضعف من عدد المدارس هذا وقد زاد عدد الفصول من ١٨٩٦٢٨ فصلاً عام ١٩٨١ إلى ٣٨٧٧٤١ فصلاً فى العام الحالى بزيادة مقدارها ١٠٤,٥٪، وهذا يعكس مدى حرص الحكومة على زيادة البنية الأساسية من المدارس لمواجهة الزيادة السنوية فى أعداد التلاميذ ولتقليل كثافة الفصول.

كما يتم تدعيم الدور الذي تقوم فيه مدارس الفصل الواحد، تقوم هذه المدارس على فلسفة تشجيع الفتاة الدارسة لإطلاق طاقاتها الخلابة وقدراتها الابداعية ليكون لها دور في المجتمع، كما يتم النظر إلى تعليم المتسربات على انه استثمار اجتماعي واقتصادي طويل الأمد، حيث تهدف هذه المدارس إلى تمكين الدارسة من اكتساب المهارات والخبرات العملية الملائمة في المجالات المهنية، وتمكينهم من الإسهام في مشروعات التنمية الشاملة، وقد

زادت أعداد المقيدات بها إلى ٦٩١٧٠ تلميذ وتلميذة، منهم ٦٦٦٢٣ تلميذة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، كما سُمِحَ لخريجاتها بمواصلة الدراسة بالمرحلة الإعدادية والثانوية، وتم رفع سن القبول لهن حتى سن ٢٠ عامًا للمرحلة الثانوية، ٢٢ عامًا لمن هن فى مناطق نائية.

وقد بدأ المشروع بعدد ٢١١مدرسة فى عام ١٩٩٣/١٩٩٤م، وأصبح عددها ٣١٤٧ مدرسة فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م بزيادة مقدارها ١٣٩١٪ بما يقارب ١٤ ضعفاً، بجانب مدارس المجتمع وهى صيغة أخرى تأتى فى إطار اهتمام الوزارة بتعليم البنات، وتهدف إلى توفير فرص التعليم فى المناطق الأقل حظًا والمحرومة من الخدمات التعليمية بمشاركة المجتمعات المحلية، فى إطار التعاون بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونيسيف، بدأت مدارس المجتمع عام ١٩٩٢م بإنشاء ٤ مدارس، وفى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بلغ عددها ٣٣٩ مدرسة، كما تلبى احتياجات البيئات المختلفة وروعى أن يكون قبول التلاميذ فى هذه المدارس بمعدل ٣٠٪ للبنين و٧٠٪ للبنات، وتقوم الدراسة بهذه المدارس على أساس تعدد المستويات، وقد قامت الوزارة بإعداد كتب ومواد تعليمية مصاحبة وأنشطة تعليمية لهذه المدارس مع مواصلة تدريب معلماتها على إدارة وتنظيم الفصل بأسلوب تربوي يساعد على نجاح العملية التعليمية، وتستخدم هذه المدارس مدخل التعلم النشط، حيث يكون التعليم متمحور حول التلميذ بما يساعد على تأصيل المنهج، وتعميق فكرة التعلم الذاتي، والتوجيه للبحث والإطلاع، كما يخضع طلاب هذه المدارس لنظام التقويم التربوى الشامل من خلال حقيبة تقويمية تمثل كافة مجالات التعليم التي يؤديها التلميذ بالفصل بالإضافة إلي المدارس الصغيرة وهى صيغة ثالثة من الصيغ التى استحدثتها الوزارة فى إطار اهتمامها بتعليم

البنات، وتهدف توفير فرص التعليم فى المناطق الأقل حظاً من الخدمات التعليمية، بمشاركة المجتمعات المحلية فى إطار التعاون بين الوزارة والجمعيات الأهلية، والمنظمات الدولية. وقد بلغ عدد هذه المدارس ٤٣ مدرسة بمحافظات (القاهرة، سوهاج، الفيوم)، وتعتمد هذه النوعية من المدارس على المشاركة المجتمعية من خلال لجان تعليم مجتمعية، تتكون من المهتمين بالتعليم في المجتمعات المحلية والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال حيث يتم التركيز على احتياجات البيئة، وسد احتياجات المدرسة ودفعها نحو توفير مزيد من فرص التعليم [٤٩].

كما صدر قرارا وزاريا بتعديل مسمي الإدارة العامة لمدارس الفصل الواحد إلي الإدارة العامة للتعليم المجتمعي ومستوياتها الوظيفية بحيث تتبع تلك الإدارة مدارس الفصل الواحد والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس المجتمع المدارس الصديقة للاطفال في ظروف صعبة وما يستحدث من نماذج جديدة علي أن يتم تدبير وظائف التوجيه الفني المتخصص لهذه النوعية من المدارس حسب ظروف كل مديرية، كما تم انشاء اكثر من١٠٧٦ مدرسة صديقة للفتيات في محافظات سوهاج واسيوط والمنيا وبني سويف والفيوم والجيزة والبحيرة بإجمالي٢٧٤ ألفا و٢٣ تلميذا وتلميذة تمثل الإناث منهم٨٩٪، كما أن هناك ٢٧٩مدرسة من تلك المدارس تم بناؤها وتجهيزها بتمويل حكومي عن طريق الهيئة العامة للأبنية التعليمية[٥٠].

والجدول التالى يوضح انجازات إدارة محو الأمية وتعليم الكبار في مصر

الهدف	المستهدف	الأنشطة	ما تم تنفيذه	مالم يتم تنفيذة	المعوقات والتحديات
إنشاء المدارس بالتعاون مع المجتمعات المحلية لإتاحة فرص تعليميه لكل الأطفال خارج نظام التعليم	٨٩٩ مدرسه /فصل مجتمعيه على غرار مدارس الفصل الواحد	- تحديد المناطق المحتاجة - تحديد عدد المتسربات - تحديد الاحتياجات	جارى تنفيد التعاقدات مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية	باقي ٢٥٪ من المستهدف	١-عدم كفايه الموارد الحكومية ٢-لا يوجد وعى كاف حول أهمية هذا النوع من التعليم
توفير عدد كاف من المدراء والموجهين والميسرين والعمال المدربين فى مجال التعليم المجتمعي	تدريب وتعيين عدد(٣٠)على مستوى القيادات العليا والوسطي و٢٠٠موجه و٢٠١٠ معلمه لاكتساب مهارات إدارة الفصل والتدريس للفصول متعددة المستويات	- عدد من التدريبات والدورات بالتعاون مع الإدارة المركزية للتدريب ومركز التطوير التكنولوجي والتدريبات المحلية بالمديريات	١-تدريب ٧ على مستوى القيادات العليا ٢-تم تدريب ٢٠٠ موجه ٣-تم تدريب ٢٠٠٠ معلمه وميسرة	باقي ٥٠٪من القيادات العليا وحوالي ٥٪ من الميسرات	١- ظروف العمل فى هذا النوع من التعلم لا تساعد على استبقاء العاملين المدربين والموجهين والميسرين والعمال
تنمية الوعي المجتمعى بأهمية الإصلاح المتمركزحول المدرسة	مشاركة كل المعنيين فى صنع القرار ورسم الرؤية المستقبلية. للتعليم المجتمعي	- فرق العمل الميدانية - الشراكة مع المعنيين - المتطوعون	تنفيذ عدد ٩ ورش لعدد ٦ محافظات (أسيوط/المنيا/الفيوم/بنى سويف/سوهاج/قنا) لعدد ١٠٨٠ من المجتمع المحلى.	مطلوب إعداد إضافية من المتطوعين لنشر الوعي	-ضعف اساليب الادارة ونظم المتابعه والتقويم -عدم وجود نظام دقيق لجمع البيانات والاحصاءات الخاصة بهذا النوع من التعلم - عدم وجود نظام تعليمى يتناسب اقتصاديا واجتماعيا مع الاطفال العاملين واطفال الاسر الفقيرة خاصة الفتيات
إنتاج وتوفير المواد التعليمية التي تناسب الأطفال الملتحقين بمدارس التعليم المجتمعي في إطار المنهج القومي	- تعديل وإنتاج وتوزيع الكتب الخاصة لدعم المبادرة القومية لتعليم الفتيات	- (متوسط ١٠ كتب /تلميذ أو بتكلفة ٦٩ جنيها لكل عام خلال سنوات الخطة. -إنشاء وتشغيل لأفراد والورش الخاصة بذلك	جارى تعديل وتطوير الكتب متعددة المستويات للصفوف الثلاث الأولى من مدارس.التعليم المجتمعى (اللغة العربية - الرياضيات)	باقي الكتب ماعدا اللغة العربية والرياضيات	المواد التعليمية والتكنولوجيا المناسبة لعمليات التدريس وادارة هذا النوع من التعليم غير متوفره بالقدر الكافى

توفير نظام للتغذيه المدرسيه لجميع الاطفال الملتحقين بمدارس التعليم المجتمعي خلال سنوات الخطة	وجبات غذائيه منتجة محليا على كل أطفال مدارس التعليم المجتمعى (٤٠٠،٠٠٠) طفل بمعدل ١٧٠ يوما / علم خلال سنوات الخطة	أنتاج الوجبات الغذائية لكل الدارسين بمدارس التعليم المجتمعى	يتم توزيع التغذية علي التلاميذ بصورة دورية وبالتعاون مع منظمة الاغذية العالمية ووزارة الزراعه	بعض المناطق القليلة لاتصل اليها التغذية المدرسية	ضعف امكانيات اقامه نظم تغذيه والاعاشة الكامله للاطفال وخاصه الاطفال فى ظروف صعبه
تطوير نظام فعال لادارة التعليم المجتمعى داخل وزارة التربيه والتعليم	-تكوين هيكل تنظيمي للتعليم المجتمعى يتضمن وظائف خاصه بالتسويق وجمع الموارد الماليه -ضم مدارس المجتمع الى منظومة وزارة التربية والتعليم	- تكوين هيكل تنظيمى بوظائف التعليم المجتمعى - ضم المدارس الى منظومه وزارة التربيه والتعليم	صدور القرار الوزارى رقم ٣٩٦ لسنه ٢٠٠٨ بشأن تعديل مسمى الادارة العامه لمدارس الفصل الواحد الى الادارة العامه للتعليم المجتمعى ومستوياتها الوظيفية	لم يتم اعتماد الهيكل التنظيمي بعد	- عدم وجود نظام دقيق لجمع البيانات والإحصاءات الخاصة بهذا النوع من التعليم كجزء من وزارة التربية والتعليم

مراجع الفصل الثالث

(١) المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع، وثيقة «التعليم للجميع في الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٢) اليونسكو : مؤتمر التعليم للجميع بجومتيان بتايلاند، اليونسكو، باريس، ١٩٩٠.

(٣) اليونسكو : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع في عام ٢٠٠٩ (اهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم)، المكتب الاقليمي لليونسكو، بيروت، ٢٠١٠، ص ص ١-٤.

(٤) فيصل الصوفي : الأمية العربية تسبقنا إلى المستقبل، المؤتمر، صنعاء، ٢٠١٠، ص٣.

(٥) عبد الرحمن تيشوري : دراسة مقارنة لاهم مشكلات التربية في الوطن العربي، الحوار المتمدن، العدد ١٣٥٩، ٢٠٠٥.

(٦) يرجي مراجعة

- المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع، وثيقة «التعليم للجميع في الدول العربية، مرجع سابق .
- اليونسكو : مؤتمر التعليم للجميع بجومتيان بتايلاند، اليونسكو، باريس، ١٩٩٠.

(٧) المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع، تقييم السنوات العشر الماضية، مرجع سابق.

(٨) المرجع السابق.

(٩) اليونسكو : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٦، القرائية من أجل الحياة، لمحة عامة إقليمية (الدول العربية)، فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، اليونسكو، باريس ،٢٠٠٦، ص١-١٥.

(١٠) المرجع السابق، ص٧.
(١١) مخمد الأصمعي محروس: حول الأهداف التربوية وأساليب محو الأمية لدى المواطنين في المجتمعات العربية، كلية التربية، جامعة ام القري، ٢٠١٠، ص٢.
(١٢) المرجع السابق، ص٦.
(١٣) المرجع السابق، ص٦.
(١٤) وزارة المعارف: تعليم الكبار ومحو الأمية في السعودية، تقرير حول تعليم الكبار بالسعودية، الامانة العامة لتعليم الكبار ،الرياض، ١٤٢٧ هـ، ص ص١-١٢.
(١٥) المرجع السابق، ص٥.
(١٦) يرجي مراجعة وزارة المعارف: الامانة العامة لتعليم الكبار في السعودية، قرار وزاري رقم ٢١/٤٧ وتاريخ ١٣٨١/٣/٢٣هـ، الرياض، ١٤٢٧ هـ.
(١٧) المرجع السابق، ص ص ٣-٤.
(١٨) وزارة التربية والتعليم : تقرير حول محو الأمية في سلطنة عمان، دائرة الإحصاء، مسقط، ٢٠٠١م.
(١٩) وزارة التربية والتعليم : مشروع القرية المتعلمة، بوابة سلطنة عمان التعليمية، وزارة التربية والتعليم، مسقط، ٢٠١٠م.
http://www.moe.gov.om/portal/sitebuilder/sites/EPS/Arabic/MOE/eduvillage.aspx
(٢٠) المرجع السابق.
(٢١) وزارة التربية والتعليم : قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ،١٩٩١م.

(٢٢) المجلس الاعلي للتعليم : كلمة الوزيرة في اليوم العربي لمحو الأمية انخفاض نسبة الأمية إلى معدل ٧,٥ ٪، المجلس الاعلي للتعليم، الدوحة، ٢٠٠٨م.

(٢٣) عبد الحق عباس : ظاهرة الامية في العالم العربي والجزائر سببها السياسات التجهيلية الاستعمارية، شبكة النبأ المعلوماتية، ٥٤ الاحد/تشرين الثاني /٢٠٠٦م -١٣ /شوال /١٤٢٧.

http://www.annabaa.org/nbanews/60/125.htm

(٢٤) ويكبيديا : المغرب التعليم ومحو الأمية، الموسوعة الحرة، ويكبيديا،٢٠١٠م.

http://ar.wikipedia.org/wiki

(٢٥) اليونسكو : اليوم العالمي لمحو الأمية في العراق، مكتب يونسكو العراق، اليونسكو، بغداد ،٢٠٠٩م.

(٢٦) وزارة التربية والتعليم بالكويت: محو الأمية وتعليم الكبار بدولة الكويت، وزارة التربية والتعليم، الكويت، ٢٠٠٩م.

(٢٧) جريدة الوسط: الجهود الوطنية المبذولة لمحو الأمية، العدد ٢٦٨١، البحرين، يناير ٢٠١٠م.

http://www.alwasatnews.com.

(٢٨) وزارة التربية والتعليم : قانون رقم (28) لسنة1998 م بشأن محو الأمية وتعليم الكبار، وزارة التربية والتعليم، صنعاء، ١٩٩٨م.

(٢٩) المركز القومي للمعلومات : محو الأمية في السودان، المركز القومي للمعلومات، الخرطوم، ٢٠١٠م.

(٣٠) يرجي مراجعة :-

- وزارة التخطيط: بيان حول نسبة الامية في سوريا ،المجموعة الإحصائية دمشق، ٢٠٠٥ م.

- اليونسكو : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ص٢-٣.
(٣١) يرجي مراجعة تقارير وزارة التربية والتعليم الاماراتية حول برامج محو الأمية.
(٣٢) وزارة التربية والتعليم : تأكيد اللامركزية ودعم المشاركة المجتمعية، بوابة المعرفة، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠١٠ م.
http://knowledge.moe.gov.eg/Arabic/achievement/support
(٣٣) المرجع السابق .
(٣٤) وزارة التربية والتعليم : بيان بمعدلات الاستيعاب بالتعليم الإبتدائي، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٥.
(٣٥) وزارة التربية والتعليم : بيان بأعداد المتسربين في التعليم الإبتدائي، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٥.
(٣٦) وزارة التربية والتعليم : بيان بأعداد المتسربين في التعليم الأعدادي، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٥.
(٣٧) وزارة التربية والتعليم : تضييق الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٥.
(٣٨) جريدة الوسط : الجهود الوطنية المبذولة لمحو الأمية، مرجع سابق.
(٣٩) دائرة الاحصاءات العامة : نسب الأمية في الأردن، عمان، ٢٠١٠.
http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/maho.htm
(٤٠) يرجي مراجعة :-
- موقع وزارة التربية الوطنية في الجزائر (الموقع باللغة الفرنسية).
http://www.meducation.edu.dz
- إحصائيات الديوان الوطني الجزائري لمحو الأمية وتعليم الكبار.

(٤١) وزارة المعارف: تعليم الكبار ومحو الأمية في السعودية، مرجع سابق، ص ص٧-١٥.
(٤٢) المرجع السابق، ص١٥.
(٤٣) وزارة التربية والتعليم : محو الأمية وتعليم الكبار بدولة الكويت، وزارة التربية والتعليم، الكويت، ٢٠٠٩ م.
(٤٤) جريدة الوسط : الجهود الوطنية المبذولة لمحو الأمية، مرجع سابق.
(٤٥) المرجع السابق.
(٤٦) وزارة المعارف: تعليم الكبار ومحو الأمية في السعودية، مرجع سابق، ص ص١٢-١٧.
(٤٧) وزارة التربية والتعليم : محو الأمية وتعليم الكبار بدولة الكويت، مرجع سابق.
(٤٨) وزارة التربية والتعليم : تطور أعداد المدارس والفصول فى الفترة من عام ٨١ إلى عام ٢٠٠٥، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٥م.
(٤٩) وزارة التربية والتعليم : مدارس الفصل الواحد، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٥م.
(٥٠) وزارة التربية والتعليم : القرار الوزارى رقم ٣٩٦ لسنه ٢٠٠٨م بشأن تعديل مسمى الادارة العامه لمدارس الفصل الواحد، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٨م .

الفصل الرابع
المقترحات المرتبطة بحل مشكلة الأمية الإلكترونية
في الوطن العربي

المقترحات المرتبطة بمشكلة الأمية الأبجدية المعرفية والالكترونية:

دائما ما تلجأ الدول العربية في معالجة قضاياها إلـى محاولـة اتبـاع استراتيجيات وحلول من الدول الأخري التي نجحت في قضية من القضايا بالرغم من وجود حلول في تراثنا وثقافتنا أكثر واقعية وملائمـة، فلايمكـن فصل أدوات الثقافة المحلية عن التربية والعلوم واللغة والتكنولوجيا المعاصرة خاصة ما تقدمه الثقافة الإسلامية، فتغييب موجهات الثقافة الإسلامية عـن التربية والمشروعات ذات الطابع التربوي والثقافي والحضاري يسبب مشكلة كبيرة تعتبر من أهم الأسباب الضمنية لفشل العديد مـن المشروعات الحضارية نظرا للمشكلات الناجمة عن هذا التغييب من تقليل الوازع الديني والضمير لدي الفرد وبالتالي المجتمع، وقد تناول الكتاب فـي فصله الأول الرؤية الإسلامية لموضوع الكتاب من حيث أهمية محو الأميـة ومسايرة التقدمية، فلابد عند صياغة الاستراتيجيات التربوية من فهم الموقف الإسلامي منها، فيكفي أن نذكر أن مبدأ التعليم للجميع ومبدأ التعليم للتميز تمثـل حـق ديني واجتماعي كفله الإسلام بل يكفي أن مدارس الفصل الواحد منبثقة عـن التراث الإسلامي الذي قدم أيضا نظام المجموعات الدراسية من خلال حلقات التعليم، وبالتالي صياغة أي موضوع بما يتناسب مع الطبيعة الإسلامية والتي تعتبر أكثر ملائمة وجدانيا للفرد المسلم، وهناك بالفعل مخططات جيدة ولكنها قد تفتقد لفهم الخلفيات الإسلامية، ويوجد العديد من المقترحـات المرتبطـة بمشكلة مجو الأمية علي الصعيدين التكنولوجي والمعرفي، وفى هذا الصدد ينبغى أن تركز جهود محو الأمية وتعليم الكبار فى المجتمع البلدان العربيـة على تنمية القدرات العامة للشخصية العربية، ويمكن أن تأخذ أهداف محـو

الأمية بأبعادها المختلفة فى عين الاعتبار قدرات يجب تكوينها فى الشخصية العربية خصوصا وأن هناك اطروحات في هذا الشأن ومن أهمها :

١- إن النمط الفكرى السائد فى التعليم في معظم البلدان العربية يعتمد على الحفظ والتلقين والاستيعاب مما أضعف روح الخلق والإبداع، وبذلك فإن المواطن في البلدان العربية الذى نهتم بمحو أميته يحتاج إلى نمط جديد من التعليم القائم على التفكير وتوظيف المعلومات .

٢- تعتبر الاهتمام بالقدرة على الخلق والابتكار لدى الأفراد من المهام الأساسية فى محو الأمية خاصة الأمية الإلكترونية حتى يستطيع الفرد أن يتكيف مع معطيات العصر الحديث، فالتعليم الوظيفى وأن يكون لدى الفرد القدرة على التمييز بين الغث والثمين فى رصد وفهم الظواهر المحيطة به، والاهتمام بالإبداع والقدرة على التفكير العلمى حتى يتمكن الفرد من التعبير عن نفسه وأن يشبع الاحتياجات الخاصة له بطريقة علمية .

٣- أن تجمع برامج محو الأمية بين محو عدة أميات مثل الأمية الأبجدية والمعرفية الإلكترونية وأن تخدم جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والعملية حتى يستطيع الفرد أن يختار منها ما يتناسب مع قدراته وإمكاناته ومجال عمله، ليحقق ذاته فى هذا المجتمع.

٤- الاهتمام بالجانب الخاص بتكوين الأصالة العربية التى تكون لدى الفرد المتعلم الانتماء للمجتمع البلدان العربية حتى يستطيع الاعتزاز بهذا المجتمع وهذه الثقافة العربية الأصيلة .

وهنا تبرز العديد من البدائل والخيارات الممكنة بحيث تشمل أساليب التدبير والتسيير المركزية واللامركزية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص مع تفعيل دور المجتمع المدني ودعم مصادر التمويل المحلية والعربية والدولية وكذلك أشكال التعاون ووجهته... إلخ، وفي هذه المرحلة بجري

المعنيون في كل دولة الاتصالات اللازمة مع الدول الأخرى والمنظمات، ويقومون باستقصاء المواد المحلية البشرية والمالية بحيث يجري التخطيط لتعبئة أقصى الموارد والطاقات بصورة واقعية، وبناء على الاستقصاءات والاتصالات والتحليلات يقوم المعنيون بتحديد السقوف الدنيا والعليا لكل من الأهداف السبعة الواردة في إطار العمل، لذلك فإن الدول العربية مدعوة إلى الاتفاق على الاجتماع من جديد من خلال الهيئات والمنظمات العربية والدولية في دعم توجهات الخطط الوطنية ضمن سياق الدعم والتعاون فيما بينها على الصعيدين العربي والدولي، وكذلك فإن المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي مدعوة لدعم الدول العربية لوضع خططها المستقلة لتحقيق أهداف التعليم المعاصر.

بجانب تفعيل دور تقنية المعلومات والاتصالات في برامج محو الأمية الالكترونية والتنمية من خلال محورين أساسيين: **المحور الأول يتمثل في** الدور الذي تلعبه صناعة تقنية المعلومات والاتصالات كأحد أهم مصادر التقدم وزيادة الدخل القومي في معظم الدول المتقدمة فضلا عن الدول ذات الاقتصاديات البازغة عالميا، أما **المحور الثاني** فيشير إلى الآثار الإيجابية للتقدم في تقنية المعلومات والاتصالات على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبالنسبة للمحور الأول، فإن قطاع المعلومات والاتصالات يعتبر قطاعا اقتصاديا حيويا، يشتمل على عمليات إنتاجية مركبة تتسم بقيمة اقتصادية مضافة مرتفعة وعمالة ذات قدرات فنية عالية، وتتصل بها عمليات تجارية وخدمية واسعة النطاق تشمل شراء المعدات، والبرمجيات، وغيرها، مما يجعل من تقنية المعلومات والاتصالات قطاعا ذا أهمية حيوية في كافة الدول تقريباً، بل وأكثر أهمية في الدول التي تعتمد عملية التنمية فيها اعتماداً مباشراً على القدرة على التواصل كما هو الحال في البلدان العربية، وقد اكتسب هذا القطاع أهمية مضاعفة نتيجة للنمو المطرد للإنترنت وشبكة الويب العالمية والتطبيقات المجتمعية بإستخدام الإنترنت مثل تطبيقات كل من

الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والخدمات الطبية الخ، أما بالنسبة للمحور الثاني، فتساهم تقنية المعلومات والاتصالات في توفير وسائل دعم الأنشطة التي تنتفع من المعلومات الموجهة والموثوق بها بما في ذلك تحسين ظروف المجتمعات المحرومة والخفض من حدة الفقر فعلى سبيل المثال تجعل تقنية المعلومات والاتصالات أكثر شمولاً وتغطي قطاعات أوسع من خلال التعليم عن بعد، كما تزيد من فاعلية التعليم و توجهه إلى شرائح أكثر عن طريق برامج التعلم التكنولوجي، ويعتبر وجود نظم معلومات موثوق بها أمرا ضروريا من أجل الإدارة الفاعلة وتشغيل القطاعين العام والخاص، حيث تغطي هذه النظم مجالات حيوية عديدة مثل المعلومات الداخلية للحكومة وخدمات المواطنين والتجارة وأعمال البنوك والعلاقات الدولية، الأمر الذي يبرز أهمية التأكد من إنجاح مجتمع المعلومات، ومن ناحية أخرى فمن الأهمية بمكان إيجاد محتوى باللغة العربية حتى تستفيد منه جميع شرائح المجتمعات العربية، الأمر الذي يستدعي وجود صناعة خاصة بالمحتوى و أيضا النظر في تعريب المستويات المختلفة التي تتكون منها تقنية المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى دراسة جدوى استخدام أسماء النطاقات باللغة العربية.

مع العمل علي تشجيع أنماط الشراكة المختلفة بين مؤسسات القطاع الخاص بعضها البعض و بينها وبين القطاع العام وبينها وبين الشركات المتعددة الجنسيات للإسراع بعمليات توطين تقنية المعلومات والاتصالات في المؤسسات العربية، وذلك مع إتاحة الفرص لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في الترويج لمجتمع المعلومات وتنمية الطلب المحلي و تقوية التضامن الرقمي، ويتكامل مع ذلك طرح بدائل عديدة ومبتكرة ونماذج متنوعة للأعمال الإلكترونية مع دعم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وهو ما يتطلب تبسيط الإجراءات وزيادة عناصر الجذب للاستثمارات الإقليمية والأجنبية للإسراع في إرساء البنى التحتية وإقامة صناعة المحتوى

العربية مع توفير المعلومات اللازمة للاستثمار وتحديثها دورياً وإتاحتها للمجتمعين الإقليمي والدولي مع حث المستثمرين وجهات الدعم على الاستعانة بشركاء محليين

كما يجب دعم التوصيات في بعض الدول العربية من خلال ما أسفرت عنه مؤتمرات الدول العربية من خلال مايلي :- .

أ- ضرورة الإستفادة من الإمكانات التقنية وقدراتها الفائقة وتعبئة الجهود والطاقات المتوافرة منها في الدول العربية وتعظيم مجالات توظيفها في مجالات التعليم ومحو الأمية الإلكترونية، بالإضافة إلي التدريب لمختلف فئات العاملين في منظومة التعليم مع العمل علي تبادل الخبرات الرائدة في هذا المجال.

ب - العمل على إنشاء شبكة عربية للتعليم والتدريب عن بعد تدار بالتعاون مع الدول العربية المشاركة وخبراتها.

ج- لما كانت عملية التطوير للجميع مهمة مستمرة تعتمد على البحوث والدراسات المستقبلية وعلى الملتقيات العلمية والفنية لدراسة بعض القضايا الهامة وفقاً لاحتياجات الدول المشاركة، مع دعم تأسيس مركز عربي إقليمي للبحوث والدراسات المستقبلية لتطوير التعليم الإلكتروني وتحقيق التوازي بينه وبين التعليم العام من جهة وبينه وبين التعليم الإلكتروني من جهة أخري.

بجانب تفعيل ما توصلت إليه المؤتمرات التي شاركت فيها الدول العربية لإنشاء المراكز العربية نظراً لما يمكن أن تقوم به من أدوار في تحسين نوعية التعليم للجميع بما يسهم في اتساع القاعدة وبالتالي تهيئة المجال لمحو الأمية الإلكترونية بجانب تهيئة الأطر العاملة في مجالات التعامل مع مشكلات الأمية المختلفة.

كما يجب معالجة قضية التناغم في البرامج التربوية المختلفة، باعتبار أن تعليم الراشدين يؤثر في تعليم الصغار وتعلمهم، كما أن التوسع في التعليم الثانوي يشكل حافزاً للتوسع في فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي وبالتالي فإن الإصلاح النوعي في هذا التعليم يمكن احداثه من خلال :-

- استخدام قنوات الاتصال والإعلام والتقانة المتاحة جميعها بالتنسيق مع الجهود المبذولة في التعليم.

- اتخاذ القرارات على أساس المعرفة ووضع المعلومات في متناول الجميع وتشمل تقويم المناهج التربوية أهدافاً ومحتويات وطرائق تدريس وأساليب تقويم ومناشط وفعاليات، والوقوف على واقع المتعلمين من حيث حاجاتهم وطموحاتهم وتحصيلهم عن طريق البحث العلمي بغية اتخاذ القرارات في ضوئها على أسس موضوعية.

- تقديم صورة واضحة للمجتمع عن الواقع التربوي بعد جمع المعلومات المتعلقة به وتحليلها ونشرها تحقيقاً للمساءلة المجتمعية.

- تعبئة جميع الموارد الممكنة من خلال تقوية الاستثمارات الوطنية في التعليم، والاستخدام الفعال للموارد البشرية والمادية المتاحة وتعبئة الدعم من جميع الجهات المعنية (القطاع العام، القطاع الحكومي، مؤسسات المجتمع المحلي، المنظمات غير الحكومية، هيئات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، والمنظمات الإقليمية والدولية) من أجل توفير التعليم للجميع.

- تعزيز فعالية المتابعة والإدارة و تشمل ما يأتي:-وضع أهداف واضحة للإنجاز على المستوى الوطني (والمحلي) تعكس ما اتفق عليه دولياً ومحلياً وما جرى الالتزام به على أكثر من صعيد،

والتركيز في هذه الأهداف،بالإضافة إلى الجوانب الكمية، على الجوانب النوعية مثل التحصيل المتوقع من حيث المعارف والمهارات التي يجب اكتسابها ونوعية المواد الدراسية والبيئة التعليمية، ويجب أن تحدد هذه الأهداف الفئات ذات الأولوية.

- تصميم أشكال من المتابعة وتنفيذها، وتقويم المناهج، وتصويب العمليات.
- تطوير أنظمة التسيير وتعزيز كفايات القوى البشرية، وتطوير القدرات الوطنية وأهمية التخطيط والمتابعة، بجانب ترشيد الإنفاق فكل دولة مدعوة لأن تضع نظاماً للمراقبة الذاتية حول مدى التزامها بكل من هذه التوجهات المقترحة في إطار العمل هذا ومدى تطبيقها وتبيان الصعوبات المتعلقة بها.

بجانب الإستفادة من البرامج التي يمكن أن تسهم في محو الأمية الالكترونية مثل البرنامج الإقليمي لتعزيز القدرات البشرية في مجالات البيئة من أجل التنمية عن طريق التعلم الإلكتروني من خلال تناول المعوقات الرئيسية التي تواجه مجهود الوطن العربي في مجالات تطبيقات التنمية المستدامة مثل الفقر، والأمية، ومحدودية الأراضي الزراعية والمياه، بالإضافة إلى ضعف قدرات المراكز الأكاديمية والبحثية. وتعتبر هذه المبادرة الحضارية متوافقة مع التوجهات الدولية السائدة ،فقد أصبح للدول والهيئات التي تعمل في مجالات التنمية المختلفة دون إهدار الموارد الطبيعية وقد أتاح التقدم المذهل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانيات غير مسبوقة لنشر المعارف وتنمية القدرات الإنسانية من أجل إيجاد الفرص المواتية للتنمية والارتقاء بنوعية الحياة والعمل علي محاربة الفقر والمحافظة على الموارد الطبيعية. ويعتبر التعلم الالكتروني من أهم هذه الإمكانيات، حيث تساعد على بناء وتنمية القدرات الإنسانية دون التقيد بالزمان أو

المكان. ويهدف هذا المشروع إلى أنشاء منظومة إقليمية عربية توظف إمكانيات التعلم الالكتروني سواء عن طريق دورات تفاعلية عن طريق شبكة الإنترنت أو غيرها لتدريب الكوادر الإنسانية العربية على اكتساب المهارات والقدرات اللازمة.

ومن المشكلات التي برزت عند التعامل مع مشكلة محو الأمية سواء الالكترونية أو المعرفية الأبجدية والتي أصبحت تحتل المرتبة الأولى في سلم الأولويات للمنطقة العربية ككل هي مشكلة جودة التعليم حيث يعتبر تحسين نوعية التعليم أولوية ملحة في إطار العمل العربي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع كماً وكيفاً، ومع مختلف الجهود المبذولة لتعميم التعليم الأساسي يظل توفير تعليم متميز من أجل تعلم للتميز سعياً تمليه متطلبات التنمية المستدامة والتعامل الإيجابي مع متغيرات العولمة ومواجهة تحديات المنافسة في السوق العالمية وحرية التجارة، وتتضمن هذه الأولويات مجمل العمليات والمهارات التعليمية بما في ذلك وصول كافة المتعلمين إلى مستويات تعليمية محددة وطنياً وقابلة للقياس موضوعياً من القرائية والمهارات الحسابية ومهارات الحياة بما في ذلك المهارات التقانية التي يصاحبها انفتاح الذهن وتنمية التفكير وحب المعرفة والشوق إلى البحث عن مختلف مصادرها.

وتستدعي هذه الأولوية التركيز على تطوير مكانة المعلمين بما يشمل كفايتهم وشروط عملهم بحيث يكون شعار المرحلة المقبلة تمكين المعلمين وتمهينهم وتدريبهم إلى أعلى ما يمكن من مستويات التخصص العلمي والمهني والثقافي، وبالنظر إلى محدودية الموارد البشرية والمالية المتوافرة فإن الحاجة ماسة في المنطقة العربية مع تحسن العائد الملموس منه، ويحتاج ذلك إلى حسن تدبير وحسن تسيير بحيث يساعدان على تحقيق جودة التعليم وغيره من الأهداف، كما يراعيان تطبيق المبادئ المقررة لإطار العمل. لذلك يعتبر تحسين أساليب التدبير والتسيير من الأهداف المرتبطة بعملية الجودة

في المنطقة العربية ككل، ويشمل ذلك تطوير نظم دعم القرار التربوي وبناء القدرات لضمان استخدام المعرفة في اتخاذ القرارات علـى جميـع الـصعد ومختلف مقومات النظم التربوية من السياسات إلى التخطيط وتحديد العمليات والبرامج والأنشطة، وضمن هذه الأولوية يمكن أن يكون شـعار الـسنوات القادمة (بناء القدرات).

فمحو الأمية الإلكترونية أصبحت تحتل أولويات متقدمة علي الـصعيد الدولي وبالتالي فإن الدول العربية منفردة أو مجتمعة معنية بجميـع أهـداف الإطار العربي للعمل لكن بالنظر إلى أحجـام المـشكلات التـي تواجههـا وأهميتها سواء من زاوية اللحاق بما فاتها، أو من زاوية مستوجبات القـرن القادم، فإن مشكلة كبيرة تواجه المنطقة العربية هي مشكلة الأمية الأبجديـة المعرفية وذلك لسببين: الأول يتعلق بالحجم الكبير للأمية فيها (فتبلغ حوالي ٦٨ مليون، أو ٣٨,٥٪ من السكان في عمر ١٥سنة) وبالتفاوت الكبير فـي القرائية بين الجنسين (مؤشـر التعـادل=٠,٦٩). والثـاني يتعلـق بـالأثر المضاعف للقرائية، فالأمية لدى الراشدين والنساء خصوصاً تضعف التحاق الأطفال بالمدارس، وتضعف التحصيل المدرسـي (جـودة التعلـيم) لـدى الملتحقين، وتزيد نسب الرسوب والتسرب المدرسي المبكر (كفاءة التعلـيم)، وتترافق الأمية مع الزواج المبكر ومعدلات الخـصوبة ووفيـات الأطفـال المرتفعة. والأمية تسوغ التمييز بين الجنسين في التعليم، بينما تساعد القرائية على تحسين نوعية الحياة عموماً لذلك وانسجاماً مع إعلان القاهرة (١٩٩٤م) يعتبر محو الأمية أولوية متقدمة للتعبئة الوطنية والإقليمية والدولية في العمل العربي من أجل تحقيق أهداف التعليم بكافة أشكاله بمـا فـي ذلـك التعلـيم الإلكتروني خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لأنه كما ورد في إعلان القاهرة ليس بالإمكان تصور تنمية ونهضة في الوطن العربـي دون إنهاء مشكلة الأمية في جميع الأقطار العربية، وضمن هذه الأولويـة يجـب

التركيز على سد منابع الأمية من خلال إلزامية التعليم الابتدائي وعلى تعليم الفتيات والنساء.

أولويتان أخريان للتعاون العربي والتنمية الوطنية نظراً للإهتمام غير الكافي بتربية الطفولة المبكرة في الدول العربية، وإمكان هذا المستوى من التعليم تعزيز التحصيل التعلمي والكفاءة الداخلية في المدرسة الابتدائية، ويصبح من الضروري أن تولى رعاية الطفولة المبكرة من أجل بقائها ونمائها المتكامل اهتماماً أكبر في خلال السنوات العشر المقبلة، خصوصاً في أنشطة التعاون الإقليمي وفي الدول التي لا تشكل الأمية فيها عبئاً ثقيلاً، كما ينبغي أن تركز الجهود على تنفيذ منهج متكامل في تصميم برامج الطفولة المبكرة من خلال توسيع قاعدة الخدمات التعليمية وتنويعها وتطوير البرامج والمناهج والطرائق التربوية علماً بأن رعاية الطفولة المبكرة لا تقتصر على رياض الأطفال، وإنما تمتد إلى الرعاية الأسرية منذ الولادة، وبموازاة الأولويات المذكورة أعلاه يتعين تركيز الجهود على تنويع نظم إسداء الخدمات التربوية الموجهة نحو اليافعين والكبار وبذلك يتحقق توسيع فرص التعلم المتاحة لهم، كما ينبغي استثمار الطاقة الهائلة التي تزخر بها تقانات المعلومات والاتصال الحديثة على المستوى الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي.

كما أظهرت تجارب الدول العربية أن الانتقال نحو مجتمع المعلومات يتطلب أن تعمل الأطراف الرئيسية كأدوات نشر بالتقنية، وبمقدور المنظمات غير الحكومية تهيئة المناخ اللازم للتغيير إلى مجتمع المعلومات، وذلك من خلال طريقتين: أولهما أن هذه الجهات تستطيع التحول إلى الأساليب القائمة على المعلومات لمساعدة جمهور المتعاملين معها وبذلك يشعر المواطنون بمنافع تقنيات المعلومات والاتصالات (مثل أن يكون بمقدورهم طباعة نموذج إلكترونياً من الإنترنت بدلاً من تحويل المواطن إلى مكتب آخر ليحصل عليه

بنفسه) ثاني هاتين الطريقتين هو أن هذه الجهات تستطيع إعلام المواطنين بنقاط النفاذ المتاحة للمعلومات (مثل مراكز الاتصال المجتمعية) أو تقديم التدريب لهم على استخدام أدوات تقنية المعلومات والاتصالات.

وفيما يتعلق بالوسائل التربوية ينبغي إعطاء الأولوية لإرساء بيئة متعددة الوسائط لاستعمالها في كل من التعليم النظامي وغير النظامي مع تشجيع الاستثمار في قيام صناعات ثقافية مرتبطة بأنشطة التعلم والتعليم لكل دولة عربية أولوياتها الوطنية، حيث أن مجموعات الأولويات المذكورة أعلاه تنطبق على الدول العربية بصورة عامة ولكنه يصعب أن ينطبق على كل منها منفردة، إذ إن ثمة دولاً اقتربت من تجاوز مشكلة الأمية والتباين بين الجنسين في القرائية كالأردن والإمارات والبحرين وفلسطين وقطر والكويت ولبنان، ودول أخري في الطريق كليبيا و وعمان والسعودية وسوريا، وهناك دول أخرى تشكل الأمية فيها التحدي الأول وتعاني من مشكلات أغلبها مادية وإقتصادية، كالسودان والمغرب وموريتانيا واليمن، وتتبعها تونس والجزائر وجيبوتي والعراق ومصر.

وهذا التباين في الأوضاع يغير سلم الأولويات بين مجموعة وأخرى، وينطبق ذلك أيضاً على تربية الطفولة المبكرة حيث يقترب الكويت ولبنان من الالتحاق الشامل، مهما يكن فإن كل دولة مدعوة إلى تحديد سلم أولوياتها تبعاً للمشكلات التي تواجهها وإلى إعادة النظر في هذه الأولويات بصورة دورية تبعاً لما تنجزه، وهذه خطوة لابد منها لتحديد خطة العمل في كل منها، وعلى ضوئها تتحدد أيضاً آفاق التعاون الإقليمي العربي، والدولي.

التعاون الإقليمي العربي والدولي نظرا لإختلاف الموارد العربية ما بين كفاءات بشرية ومادية من شأنها زيادة فعالية التعاون العربي، فتتكون المنطقة العربية من إحدى وعشرين دولة تجمع بين غالبيتها لغة واحدة وثقافة مشتركة، وفوق ذلك والأهم منه يجمع الدول العربية شعور بالانتماء إلى أمة

واحدة، وما يصيب أياً منها يؤثر في غيرها وشعور بالعزم على بلورة إرادة مشتركة من أجل النهوض العربي العام ومن شروط هذا النهوض تحقيق أهداف التعليم، كماً ونوعاً وتجمع بين الدول العربية أيضاً منظمات إقليمية عربية ترعى شؤون التنسيق والتعاون بينها، ونذكر في هذا الصدد التجربة الصينية التي تعاملت مع التنوع الثقافي واهتمت بالمناطق الريفية تركزت حملات محو الأمية في الصين في المناطق الريفية، حيث كانت مشكلة محو الأمية في المناطق الريفية تقع ضمن إطار الإصلاح العام في الصين. فقد انخفضت نسبة الأمية من ٨٠٪ عام ١٩٤٩م إلى ٢٠٪ عام ١٩٨٨م، ولكن لا يزال هناك ٢٣٠ مليون أمي من بينهم ٧٢ مليون أمي تتراوح أعمارهم بين١٥-٤٥ عاما، ومن العوامل السلبية التي تعيق محو الأمية في الصين أن الغالبية العظمى من الأميين من المحرومين وهي نفس الإشكالية في الدول العربية فالذين يحتاجون إلى التعليم يعيشون في مناطق نائية بجانب انخفاض الروح المعنوية للمربين القائمين بعملية التعليم، وعدم وجود مصادر كافية لذا قامت الحكومة الصينية بوضع نظام متسلسل لتعليم الكبار وهو ما يتلائم مع الظروف العربية .

وجاءت البرامج المعدة لمحو الأمية مشتملة علي برامج لمحو الأمية الإلكترونية في إطار خطة التنمية فمن العوامل التي ساعدت في عملية محو الأمية في الصين إدراك الفلاحين حقيقة أن الإنتاج يعتمد على العلم والتكنولوجيا، وأن التعليم يحسن من الظروف المعيشة في الريف وبالتالي زادت القناعة الشخصية لدي الدارسين سواء من الكبار أو الملحقين بالتعليم واستيعابهم بشكل ساعد في تعميم التعليم الابتدائي، بجانب وجود نظام متكامل للتعليم في الريف، وتعتبر الخطوة الأكثر أهمية والتي يمكن اتباعها في الدول العربية تعميم ٩ سنوات من التعليم الإلزامي ومحو أمية الكبار .

ومن الأنماط التي يمكن تفعيلها تعميم تعليم التعليم من بعد كنمط إلكتروني في وقت الفراغ مثل المدارس الليلية ومجموعات تعليم القراءة وتفريد التدريب بجانب المزج بين التعليم بنظام التفرغ الكلي والتفرغ الجزئي (أي الدراسة وقت الفراغ) والدراسة بنظام التفرغ الكلي، بحيث تقوم الدولة بوضع الأهداف العامة للتعليم، وتقوم الحكومات المحلية بوضع سياساتها وطرائقها .

ومن القوى الاجتماعية التي يمكن أن تقوم بمحو الامية سواء الإلكترونية أو الأبجدية تنظيمات كالمدارس ورابطة الشباب والمنظمات النسائية، وهناك عدد من المشاريع التي دعمت محو الامية مثل مشروع هوب Hope الذي نفذته الصين وبدأ عام ١٩٨٩م لمساعدة الاطفال الذين تسربوا من المدرسة بسبب الفقر خاصة في المناطق النائية، بجانب المشروع الخيري العام الذي يسمح للأطفال بالعودة الى المدرسة لاكمال تعليمهم الابتدائي في الاقل، ويقوم المشروع بدعم تعليم الطلاب وبناء المدارس وتزويدهم بأدوات الكتابة والكتب بجانب توفير الوسائط التكنولوجية، كما يجب الإشاراة إلي جانب مهام في التجربة الصينية لمحو الأمية حيث تلقى في عام ٢٠٠٢م نحو ٢٤٢مليون دولار من التبرعات من الافراد والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة في الصين وفي الخارج والتي ساهمت في انشاء أكثر من ٨٠٠٠ مدرسة ابتدائية في جميع أنحاء البلاد واستفاد منها نحو مليوني طالب .

وهذا الإتجاه نمي في الدول العربية مع مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث تجدد الدول العربية التزامها بالتعاون وإيمانها بفوائده عليها جميعاً، وبأن التفاوت في النمو بينها هو سبب إضافي لإقامة هذا التعاون، وأن تحقيق أهداف التعليم للجميع سيكون حصيلة الجهود الخاصة بكل منها وحصيلة تعاونها، يتم هذا التعاون عبر نوعين أساسين من القنوات التي تشمل العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف حيث يجري تشجيع تبادل المعلومات والخبرات وتقديم المساعدات وعقد الاتفاقات وتشجيع تدفق القوى البشرية

والاستثمارات، كذلك الشبكات والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب التربية العربي لدول الخليج، المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ...إلخ) التي تضع برامج ومشاريع مشتركة، وتتعاون في ذلك مع المنظمات الدولية وتوفر تقديم المعلومات والخبرات.

وبالنظر إلى تجربة العقد الماضي قلت إنجازات الدول العربية مجتمعة ومنفردة دون المرجو فإن الدول العربية مدعوة إلى ما يلي:-

(١) تقويم تجارب التعاون السابقة في مجال محو الأمية الإلكترونية والأميات المصاحبة والمسببة لها، من أجل تعزيز التعاون في السنوات المقبلة وتعميم الفائدة منه على الجميع، بما في ذلك إنشاء مراكز إقليمية متخصصة وبرامج ومشاريع مشتركة ووضع لوائح مشتركة للكفايات.

(٢) إعادة حشد طاقات التعاون الثنائي والمتعدد، وهذا يتطلب ترتيب كل دولة لأولوياتها حول التعاون من حيث الدول التي تتعاون معها، وأوجه التعاون، وإمكانات العطاء ومجالات طلب المساعدة، والدول الأكثر نمواً مدعوة إلى تقديم العون إلى الدول الأقل نمواً.

(٣) تفعيل عمل المنظمات والمراكز الإقليمية المتخصصة والشبكات والبرامج العربية. وهذا يعني دعم تطوير قدراتها، وتوجيه هذه القدرات نحو الجوانب الأكثر فائدة ونحو الدول الأكثر احتياجاً.

(٤) إعتبار معالجة القصور في تحقيق الأهداف المرسومة للتعليم في أي من دول المنطقة مسؤولية عربية مشتركة لزيادة الاستفادة من التعاون العربي الدولي .

(٥) إيجاد رؤية متكاملة لتعزيز مفهوم العمل الحر لدى أفراد المجتمع، ووضع خطة عمل تفصيلية لتحويل خطط التنمية الوطنية إلى مشروع على المستوى الاجتماعي لابتكار نماذج مشروعات جديدة وتنظيم تلك المشروعات.

بالإضافة لما تقدم فإن التعامل مع مشكلة الأمية الإلكترونية لايختلف من حيث الخلفيات والركائز الثقافية.

فتعتبر الدول العربية مسئولة عن تنمية مجتمع المعلومات الإقليمي العربى وعن تضييق الفجوة الرقمية، وذلك من خلال آليات صنع السياسات الخاصة بها، وتتفاوت هذه الفجوة علي أساس التعليم ومستوى الدخل، والنوع (gender) وعدم التوازن بين الريف والحضر، .....الخ. وتسعى حكومات الدول العربية، من خلال دراسة وتعديل التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمعلومات والاتصالات والتقنيات، إلى تحفيز عملية النمو وخلق فرص هائلة للتوظيف وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وعلى صعيد آخر، فإن الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المحسنة تتطلب إيجاد بنية تحتية أفضل وقدرات بشرية لها مهارات خاصة، وتسعى حكومات الدول العربية لتحقيق هذه المتطلبات وتوجيه المنطقة نحو التنمية المستدامة باستخدام الوسائل الحديثة مثل تقنية المعلومات والاتصالات والإنترنت والتطبيقات الأخرى لمجتمع المعلومات.

فاتجهت التجارب العربية نحو الدعم التكنولوجي في المدارس وغالبا ما كانت تدعم المراحل الأعلي كالمرحلة الثانوية مثلا ثم تتجه للمراحل الأدنى عملا علي إعداد قاعدة عريضة من القادرين علي التعامل التكنولوجي، هناك بعض التوجهات لجعل القاعدة تتسع للوسائط التربوية الأخري من خلال تعميم تجربة نوادي رواد المستقبل لتعميق ثقافة العمل الحر لدى فئات المجتمع لضمان ربط حلقاتها الأربع (المنازل والمدارس والجامعات

والمعاهد والمؤسسات والمصانع والمدن الترفيهية) مع بعضها البعض بالإضافة إلي إيجاد مكاتب مراكز تنمية المنشآت في فروع الغرفة التجارية الصناعية بالمدن المختلفة والتعاون مع المتخصصين في تلك المدن، كما يمكن مشاركة مراكز تنمية المنشآت في يوم التوظيف والمهنة بالجامعات والكليات والمعاهد والأندية العلمية، بجانب دعوة أصحاب رؤوس الأموال إلى المشاركة والاستثمار في نموذج نوادي المستقبل لقطاعات التدريب ومجالات الترفيه التعليمي والوسائل التعليمية والسياحة البيئة والعلمية وكذلك الإعلام العلمي، ومن شأن هذا الاستثمار التمهيد لصناعة المبادرين والرواد.

كما تبرز الحاجة إلي القيام بالدراسات ووضع الخطط وتقديم الاستشارات لنشر الوعي التقني والمعلوماتي وإيجاد البيئات الإبداعية في المجتمع بجانب القيام بحملات وطنية لتوعية المجتمع بأهمية المعرفة التقنية ودورها في بناء الاقتصاد الوطني وزرع المفاهيم والمبادئ الأساسية لإيجاد البيئات الإبداعية، بالإضافة إلي ترسيخ آليات وأساليب متنوعة لبث روح البحث والتطوير وتنمية الابتكارات ودعم الاختراعات لدى كافة أفراد المجتمع وخصوصاً المبادرين والطلبة.

كما يمكن أن يساهم تشجيع الاستثمار في الترفيه التعليمي وإيجاد البيئات الإبداعية كالمتاحف والمدن والمراكز التعليمية ومراكز التدريب التقني وتشجيع الترجمة ونشر المطبوعات في مجالات التقنية، تشجيع إنشاء تجمعات ومراكز تطوير الابتكارات وحاضنات التقنية لاحتضان التقنية المبادرين في بيئات علماء المستقبل، بجانب إتاحة المعلومات التقنية للجميع عن طريق تشجيع كل مركز وهيئة تقنية على إنشاء جناح صغير كمركز بحث في مجالها التقني وتكثيف التبادل بين المشروعات المختلفة عن طريق الجمعيات العلمية والمهنية للاستفادة من الخبرات والمهارات المتبادلة، وتقديم

الخبرات المستفادة في المراكز والمؤسسات العاملة في مجال معين وتستخدم نفس التقنية، في إطار آلية مرنة للتنظيم والتعاون.

فعملية نشر المعرفة التكنولوجية عموما ومحاربة الأمية التكنولوجية تتطلب تضافر الجهود من قبل جهات عدة منها وزارات التربية ووزارات التعليم العالي والمؤسسات التعليمية الأخرى وعلى مثل هذه المؤسسات التعليمية والتربوية تكثيف الجهود أكثر مما عليه الحال الآن في إدخال الحاسوب ومادة الحاسوب إلى المدارس والمعاهد والجامعات، وإعادة النظر في صياغة المناهج المناسبة له بشكل دوري وسنوي على أكثر تقدير من ناحية أخرى فإنه من الضروري تطوير إمكانات التدريسيين والطلبة، بمختلف مراحلهم ومستوياتهم التعليمية، في التعامل مع الحواسيب والتكنولوجيات المكملة لها، كالأقراص المدمجة (CD-rom) والأقراص متعددة الوسائط (Multimedia) وأقراص (DVD) عن طريق برامج تطبيقية أكثر كفاءة من البرامج والدروس الحالية التي تركز على الجوانب النظرية وغير الفعالة أحياناً.

أن التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات عموماً والحاسب الالي على وجه التحديد سريعة ومستمرة وتحتاج إلى متابعة ومواكبة، وبالتالي فأن التعامل مع محو الأمية الإلكترونية في الإطار التربوي لا يقتصر علي مادة الحاسب ولا على العموميات في الجانبين النظري والتطبيقي، بل يتعدى ذلك إلى تطبيقات الحاسوب في الاختصاصات المختلفة، وأن يتوزع ذلك على مدار ومراحل وفصول الدراسة المختلفة بدلاً من أن يقتصر على المرحلة الأولى فقط، على سبيل المثال لا الحصر .

كما إن السعي إلى إقامة الدورات التدريبية التطبيقية المدروسة في استخدام الحاسب والتكنولوجيات المعاصرة المصاحبة لها يجب أن تطور مثل هذه الدورات بموجب التغيرات والمستجدات المتسارعة في هذا المجال،

الأمر الذي يتطلب كسر الحواجز النفسية التي تفصل بين العديد من هؤلاء المواطنين وبين التعامل مع الحواسيب وضع خطة تثقيفية شاملة عن سهولة استخدام مثل هذه الأجهزة سهلة التفاهم معها، وإزالة ظاهرة التخوف منها، وكذلك تطوير إمكانات المدربين وجعلهم أكثر مرونة في التدريب والتعليم، والإقلاع عن ظاهرة التخويف من أجهزة الحاسوب والتعامل معها من قبل عموم المواطنين

كما إن هناك دور إعلامي يتمثل في المؤسسات الصحفية والإعلامية العربية لترتقي إلى المستوى المطلوب في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تطعم طاقاتها البشرية بجيل جديد مؤهل ومدرب تقنياً، هذا من جهة، وان عليها تسليط الأضواء بشكل أفضل على مثل هذه التكنولوجيات واستثمار إمكاناتها، وأن لا يقتصر الحديث عنها على الجوانب السلبية كما يفعل البعض عند الحديث عن شبكة إنترنت مثلا والتي أصبحت تمثل قمة التطور التكنولوجي المعاصر .

ومن هنا فأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي مقدمتها الوسائط الإلكترونية ليست غاية بحد ذاتها، بل أنها وسيلة لتحقيق غاية أو غايات أخرى، هي التطور والمواكبة والتقدم.، ومن ثم تبني حملة وطنية لمحو الأمية التكنولوجية تتوازي مع الحملة الوطنية لمحو أمية القراءة والكتابة بجانب تشجيع المنظمات الدولية والإقليمية والمهنية على لعب دور أكبر في تطوير إمكانات أفراد المجتمع المعنية بالعمل فيه في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات بمختلف اتجاهاتها .

وخلال العقد الماضي كان هناك ثورة ضخمة في تطبيقات الحاسوب التعليمي ولا يزال استخدام الحاسب في مجال التربية والتعليم في بداياته التي تزداد يوماً بعد يوم، بل أخذ يأخذ أشكالا عدة فمن الحاسب في التعليم إلى استخدام الإنترنت في التعليم وأخيراً ظهر مفهوم التعليم الإلكتروني الذي

يعتمد على التقنية لتقديم محتوى للمتعلم بطريقة جيدة وفعالة. كما أن هناك خصائص ومزايا لهذا النوع من التعليم و أهم المزايا والفوائد في اختصار الوقت والجهد إضافة إلى إمكانية الحاسب في تحسين المستوى العام للتحصيل الدراسي، ومساعدة المعلم والطالب في توفير بيئة تعليمية جذابة .ورغم تلك الأهمية لهذا النوع من التعليم والنتائج الأولية التي أثبتت نجاح ذلك إلا إن الاستخدام لازال في بداياته في الدول العربية حيث يواجه هذا التعليم بعض العقبات والتحديات سواءً أكانت تقنية تتمثل بعدم اعتماد معيار موحد لصياغة المحتوى أم فنية وتتمثل في الخصوصية والقدرة على الاختراق أو تربوية وتتمثل في عدم مشاركة التربويين في صناعة هذا النوع من التعليم.

أخيرا يمكن القول بأنه لضمان نجاح صناعة التعليم الإلكتروني في الوطن العربي يجب عمل ما يلي:

- التعبئة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع للتفاعل مع هذا النوع من التعليم.
- ضرورة مساهمة التربويين في صناعة هذا التعليم.
- ضرورة توفير البنية التحتية لهذا النوع من التعليم والتي تتمثل في إعداد الكوادر البشرية المدربة وكذلك توفير خطوط الاتصالات المطلوبة التي تساعد على نقل هذا التعليم من مكان لآخر.
- وضع برامج لتدريب الطلاب والمعلمين والإداريين للاستفادة القصوى من التقنية.
- إنتاج البرامج اللازمة لهذا التعليم.
- زيادة برامج الدعم المادي لمساعدة الطلبة الذين يتلقون دورات قصيرة لأن حالتهم المادية لا تسمح لهم بالالتحاق بالدورات المكثفة .

- البحث في الصعوبات التي تواجهها الأم العاملة عند التحاقها بالتعليم الإلكتروني ومحاولة حلها .
- تثقيف المجتمع بالتعليم الإلكتروني وشرحه لهم بشكل أكبر .
- معاملة الطلاب عن طريق المراسلة مثل الطلاب التقليديين لا كمستهلكين أو عملاء.
- تحديد الدول العربية لرؤيتها المستقبلية بخصوص العملية التعليمية وان يكون التعليم الالكتروني أحد عناصر هذه الرؤية مع دراسة تجارب الدول النامية الأخرى المشابهة لنفس ظروفها والاستعانة بالخبراء منها .
- أن تتعاون مع بعضها لتتبادل بث البرامج مما يخفض تكلفة استخدام التعليم الالكتروني، ويمكن للاتحاد العربي للاتصالات أن يقدم الدعم الفني والاستشارات للدول التي ترغب في استخدام التعليم الالكتروني وبناء مواقع عربية وخوادم ومحركات بحث عربية، بجانب الإستفادة من الاتحاد العربي للبرمجيات واحتضان الجهود الرامية إلي أنتاج برمجيات عربية ونظم تشغيل عربية تتناسب مع البيئة العربية

دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في محو الأمية الالكترونية:

هناك وعى كامل أن الأمية الإلكترونية يجب أن تواجه بتضافر الجهود بين الحكومات والمجتمع المدني لان هذا هو مدخل الوصول بالمجتمع إلى الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مجتمع المعلومات وخصوصا الانترنت. ويجب تسخير تقنية المعلومات والاتصالات لخدمة قضية القضاء على الأمية. ويعد تضمين تقنية المعلومات والاتصالات في محو الأمية عاملاً هاماً يتطلب عملا مشتركا بين الوزارات المعنية، ليس فقط لجلب الابتكارات التكنولوجية ولكن أيضاً لخلق المحتوى والمواد الدراسية وتحديثها. كما يمكن العمل على

استخدام طرق إلكترونية مبتكره لمواجهة الأمية تتضمن استخدام الأشكال والرسوم وغيرها، وذلك بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات وطنية وعربية لمحو الأمية الإلكترونية يرتكز عمل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على عدة نقاط، فهذه المنظمات غير الحكومية تستطيع النفاذ إلى المجموعات السكانية التي كان يصعب الوصول إليها في بعض الأحيان، وتتمتع هذه المنظمات بالمصداقية بين هذه المجموعات، كما أن بمقدورها فهم طبيعة وقدرات واستعداد الأفراد على استخدام التقنية. وفيما يخص منظمات المجتمع المدني، تستطيع تلك المنظمات من خلال اتحاداتهم التعرف على اهتمامات جمهور المتعاملين معهم واحتياجاتهم مما يساعدهم على التعرف على أفضل المبادرات الإقليمية والوطنية. وبالإضافة إلى ذلك ستصبح أنشطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أكثر فاعلية من خلال وتقنية المعلومات والاتصالات، إذا أن بمقدور تقنية المعلومات والاتصالات أن تساعد هذه الجهات في تحسين أنشطتها الرئيسية، وإتاحة الفرصة لهمم للنفاذ إلى المعلومات، والتواصل بكفاءة أكبر مع الجمهور، وترشيد تكاليفها الإدارية بما يمكنها من استخدام مواردها لخدمة جمهور المتعاملين معها، ويمكن في هذا الشأن إنشاء شبكة تفاعلية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية في مجالات عمل قطاع المعلومات والاتصالات، وذلك مع اتخاذ خطوات تنفيذية نحو تدريب كوادر المجتمع المدني العربي لضمان المساهمة بفاعلية في السياسات التنموية في هذا المجال.

كما لا يمكن تجاهل دور القطاع الخاص كدور فاعل في قلب مجتمع المعلومات على المدى الطويل، فالشركات الخاصة قادرة على الارتقاء بالأنشطة وبلوغ تأثير أكبر مما تستطيعه الحكومات أو الجهات المانحة منفردة. ولذلك يجب دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص أملاً في تحقيق أكبر عائد من استخدام البنية التحتية القائمة وتلك التي سيتم إنشاؤها، ومن الاستثمارات الجديدة، والإدارة التنافسية الكفء. ولدعم الاشتراك

المتزايد للقطاع الخاص، فإن حكومات الدول العربية ستعمل كل وفق ظروفها الخاصة على الأخذ بزمام المبادرة في عملية تحرير القطاعات المتعلقة بالمعلومات وتنفيذ هذه المبادرات، حيث أظهر التحرير في قطاع الاتصالات عوائد إيجابية.

ويمثل التكامل الإقليمي وحشد الإمكانيات والموارد العربية السبيل الوحيد للتحول إلى الاقتصاد المعرفي وبناء البنية التحتية اللازمة لنشر التطبيقات المعلوماتية العربية. وقد تم تحضير أهم ملامح إطار خطة العمل المشترك بالإعتماد على خطة عمل جنيف كمرجعية رئيسية لخطط العمل التنفيذية على المستويات الإقليمية لتفعيل ودفع مجتمع المعلومات، وذلك لتطوير العمل في المرحلة الثانية من القمة في تونس ٢٠٠٥م، وتفعيل خطة العمل العربية بما يمكن المنطقة العربية من رأب الفجوة الرقمية، وتأكيد دور المجتمع الدولي في هذا الصدد مع الإستفادة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانيات غير مسبوقة لنشر المعارف وتنمية القدرات الإنسانية من أجل إيجاد الفرص المواتية للتنمية والارتقاء بنوعية الحياة والعمل علي محاربة الفقر والمحافظة على الموارد الطبيعية. ويعتبر التعلم الاليكتروني من أهم هذه الإمكانيات، حيث تساعد على محو الأمية الإلكترونية، فيمكن أنشاء منظومة إقليمية عربية توظف إمكانيات التعلم الالكتروني سواء عن طريق دورات تفاعلية عن طريق شبكة الإنترنت أو غيرها لتدريب الكوادر الإنسانية العربية على اكتساب المهارات والقدرات اللازمة.

الملاحق والجداول

(جدول ١)

عدد الأميين ونسبتهم في البلاد العربية في التسعينات من القرن العشرين والمقدر حتى عام ٢٠٢٥م.

السنة	العدد بالمليون	النسبة المئوية		
		٪ عام	٪ ذكور	٪ إناث
١٩٩٠	٦١	٤٨,٧	٣٥,٧	٦٢
٢٠٠٠	٦٥	٣٨	٢٦,٩	٤٩,٤
٢٠٢٥	٧٢	٢١	١٤,١	٢٨,٤

جدول (٢)

معدلات الاستيعاب الكلى فى المرحلة الابتدائية بمصر

مقدار نسبة الزيادة			٢٠٠٥/٢٠٠٤ م			١٩٨٢/١٩٨١م		
جملة ٪	بنات ٪	بنون ٪	جملة ٪	بنات ٪	بنون ٪	جملة ٪	بنات ٪	بنون ٪
١١,٩٩	١٩,٤	٣,٢	٩٣,٦	٩٤,٧	٩٢,٧	٨٢,٨	٧٥,٣	٨٩,٥

جدول (٣)

أعداد ونسب المتسربين والمتسربات فى مرحلة التعليم الابتدائى خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩٢ إلى الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥م

السنة الدراسية	تسرب البنين ٪	تسرب البنات ٪	جملة ٪
١٩٩٠/١٩٩٢ إلى ١٩٩١/١٩٩٢	٢,٩	٦,٥	٣,٨٥
٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٠,٥٦	٠,٤١	٠,٤٩

جدول (٤)

أعداد ونسب المتسربين والمتسربات فى مرحلة التعليم الإعدادى بمصر خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥م

السنة الدراسية	تسرب البنين ٪	تسرب البنات ٪	جملة ٪
١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٩٩١/١٩٩٢	١١,٤٥	٩,٩١	١٠,٨١
٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٣,٠٤	٢,٧٩	٢,٩

جدول (٥)

تضييق الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث في مصر

البيان	١٩٨١	٢٠٠٤	مقدار الزيادة
بنـــــون	٤٥٠٣٠٨٦	٨٠٤٢٧١	٣٥٣٩٦١٥
بنـــــات	٢٩٢٥٧٨٧	٧٤٦٩١١٧	٤٥٤٣٣٣٠
الإجمالى	٧٤٢٨٨٧٣	١٥٥١١٨١٨	٨٠٨٢٩٤٥
نسبة البنين من الإجمالى	٦٠,٦١	٥١,٩	
نسبة البنات من الإجمالى	٣٩,٣٩	٤٨,١	

جدول (٦)

نسبة الأمية في الأردن حسب المحافظة والجنس ٢٠٠٨			
المحافظة	أنثى	ذكر	المجموع
العاصمة	٧,٩	٣,٠	٥,٤
البلقاء	١٤,٣	٥,٣	٩,٨
الزرقاء	٩,٧	٣,٣	٦,٥
مادبا	١٢,٨	٥,٨	٩,٢
اربد	١٢,٨	٣,٤	٨,٠
المفرق	٢١,٤	٩,٢	١٥,٢
جرش	١٣,٨	٥,٢	٩,٤
عجلون	١٤,٣	٥,٣	٩,٨
الكرك	١٦,٤	٦,٥	١١,٥
الطفيلة	١٧,٣	٥,٩	١١,٦
معان	١٩,٨	٧,٣	١٣,٥
العقبة	١٣,٤	٦,٣	٩,٧

جدول (٧)

نسبة الأمية في الأردن حسب الجنس والحضر والريف ٢٠٠٨

	ذكر	أنثى
حضر	٣,٤	٩,٨
ريف	٧,٣	١٩,٣
المملكة	٤,١	١١,٤

جدول (٨)

تطور أعداد المدارس والفصول فى الفترة من عام ٨١ إلى عام ٢٠٠٥

البيان	١٩٨٠/١٩٨١	٢٠٠٤/٢٠٠٥	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة ٪
جملة المدارس	١٨٦٦٨	٣٨٩٢٢	٢٠٢٥٤	١٠٨,٥
جملة الفصول	١٨٩٦٢٨	٣٨٧٧٤١	١٩٨١١٣	١٠٤,٥

جدول (٩)

جدول يوضح انجازات إدارة محو الأمية وتعليم الكبار في مصر

الهدف	المستهدف	الأنشطة	ما تم تنفيذه	مالم يتم تنفيذة	المعوقات والتحديات
إنشاء المدارس بالتعاون مع المجتمعات المحلية لإتاحة فرص تعليميه لكل الأطفال خارج نظام التعليم	٨٩٩ مدرسه /فصل مجتمعيه على غرار مدارس الفصل الواحد	- تحديد المناطق المحتاجة - تحديد عدد المتسربات - تحديد الاحتياجات	جاري تنفيذ التعاقدات مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية	باقي ٢٥٪ من المستهدف	١-عدم كفاية الموارد الحكومية ٢-لا يوجد وعى كاف حول اهمية هذا النوع من التعليم
توفير عدد كاف من المدراء والموجهين والميسرين والعمال المدربين فى مجال التعليم المجتمعي	تدريب وتعيين عدد(٣٠)على مستوى القيادات العليا والوسطي و٢٠٠موجه و٢٠١٠ معلمه لاكتساب مهارات إدارة الفصل والتدريس للفصول متعددة المستويات	- عدد من التدريبات والدورات بالتعاون مع الإدارة المركزية للتدريب ومركز التطوير التكنولوجي والتدريبات المحلية بالمديريات	١-تدريب ٧ على مستوى القيادات العليا ٢-تم تدريب ٢٠٠ موجه ٣-تم تدريب ٢٠٠٠ معلمه وميسرة	باقي ٥٠٪من القيادات العليا وحوالي ٥٪ من الميسرات	١- ظروف العمل فى هذا النوع من التعلم لا تساعد على استبقاء العاملين المدربين والموجهين والميسرين والعمال
تنمية الوعى المجتمعى بأهمية الإصلاح المتمركزحول المدرسة	مشاركه كل المعنيين فى صنع القرار ورسم الرؤية المستقبلية. للتعليم المجتمعي	- فرق العمل الميدانية - الشراكة مع المعنيين - المتطوعون	تنفيذ عدد ٩ ورش لعدد ٦ محافظات (أسيوط/المنيا/الفيوم/بنى سويف/سوهاج/قنا) لعدد ١٠٨٠ من المجتمع المحلى	مطلوب إعداد إضافية من المتطوعين لنشر الوعي	-ضعف اساليب الادارة ونظم المتابعه والتقويم -عدم وجود نظام دقيق لجمع البيانات والاحصاءات الخاصة بهذا النوع من التعلم - عدم وجود نظام تعليمى يتناسب اقتصاديا واجتماعيا مع الاطفال العاملين واطفال الاسر الفقيرة خاصة الفتيات
إنتاج وتوفير المواد التعليمية التي تناسب الأطفال الملتحقين بمدارس التعليم المجتمعي فى إطار المنهج القومي	- تعديل وإنتاج وتوزيع الكتب الخاصة لدعم المبادرة القومية لتعليم الفتيات	- (متوسط ١٠ كتب /تلميذ أو بتكلفة ٦٩ جنيها لكل عام خلال ٥سنوات الخطة. -إنشاء وتشغيل لأفراد والورش الخاصة بذلك	جارى تعديل وتطوير الكتب متعددة المستويات للصفوف الثلاث الأولى من مدارس.التعليم المجتمعي (اللغة العربية - الرياضيات)	باقي الكتب ماعدا اللغة العربية والرياضيات	المواد التعليمية والتكلولوجيا المناسبة لعمليات التدريس وإدارة هذا النوع من التعليم غير متوافره بالقدر الكافى

توفير نظام للتغذيه المدرسيه لجميع الاطفال الملتحقين بمدارس التعليم المجتمعي خلال سنوات الخطة	وجبات غذائية منتجة محليا على كل أطفال مدارس التعليم المجتمعي (٤٠٠ر٠٠٠) طفل بمعدل ١٧٠ يوما / عام خلال سنوات الخطة	انتاج الوجبات الغذائية لكل الدارسين بمدارس للتعليم المجتمعى	يتم توزيع التغذية على التلاميذ بصورة دورية وبالتعاون مع منظمة الاغذية العالمية ووزارة الزراعه	بعض المناطق القليلة لاتصل اليها التغذية المدرسية	ضعف امكانيات اقامه نظم تغذيه والاعاشة الكامله للاطفال وخاصه الاطفال في ظروف صعبه
تطوير نظام فعال لادارة التعليم المجتمعي داخل وزارة التربيه والتعليم	-تكوين هيكل تنظيمي للتعليم المجتمعى يتضمن وظائف خاصه بالتسويق وجمع الموارد الماليه -ضم مدارس المجتمع الى منظومة وزارة التربية والتعليم	- تكوين هيكل تنظيمى بوظائف التعليم المجتمهى - ضم المدارس الى منظومه وزارة التربيه والتعليم	صدور القرار الوزارى رقم ٣٩٦ لسنه ٢٠٠٨بشأن تعديل مسمى الادارة العامه لمدارس الفصل الواحد الى الادارة العامه للتعليم المجتمعي ومستوياتها الوظيفية	لم يتم اعتماد الهيكل التنظيمي بعد	- عدم وجود نظام دقيق لجمع البيانات والإحصاءات الخاصة بهذا النوع من التعليم كجزء من وزارة التربية والتعليم

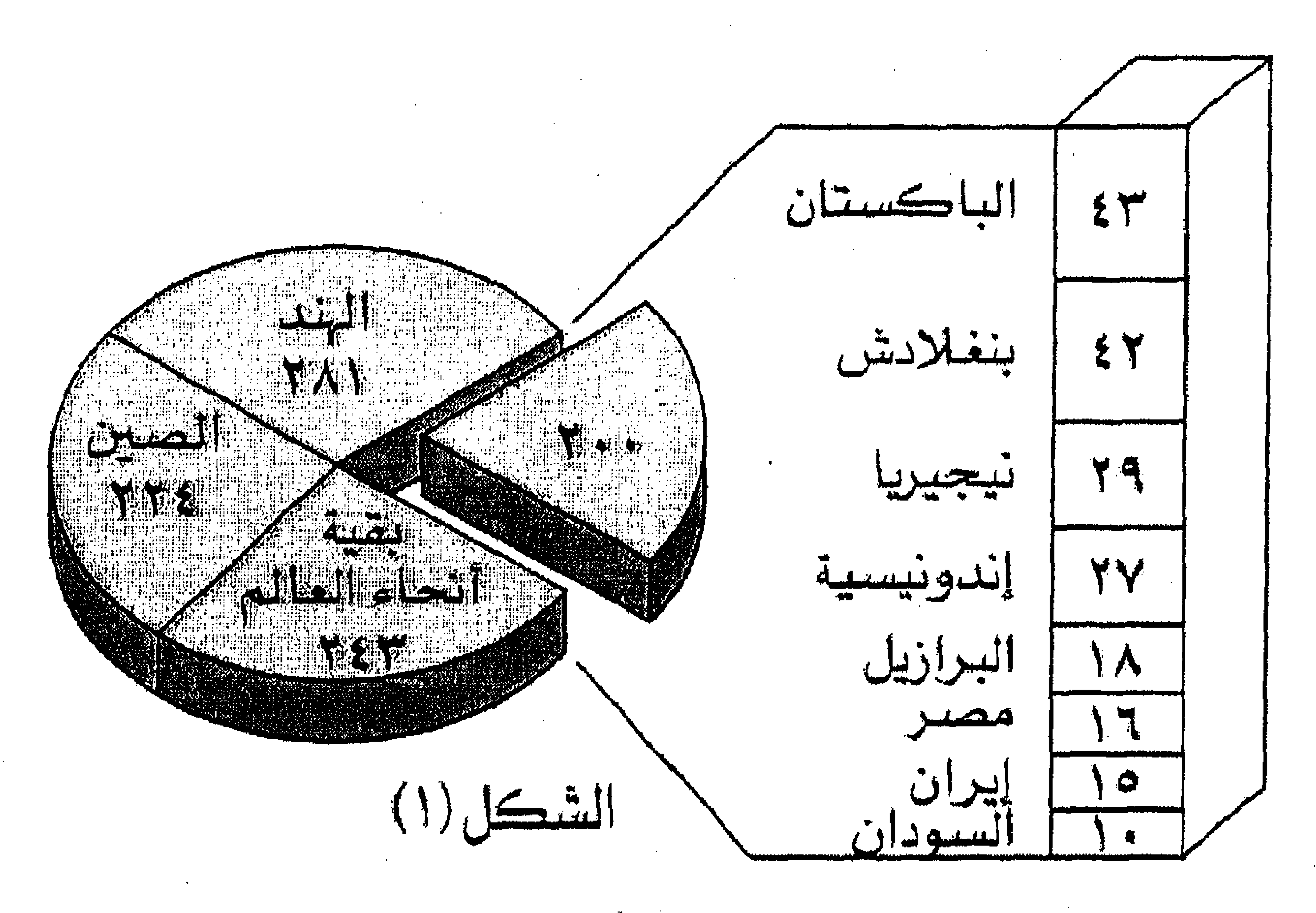
خطط عمان التعليمية في مجال محوالأمية وتعليم الكبار

وزارة التربية والتعليم

المديرية العامة للتربية والتعليم بمسقط

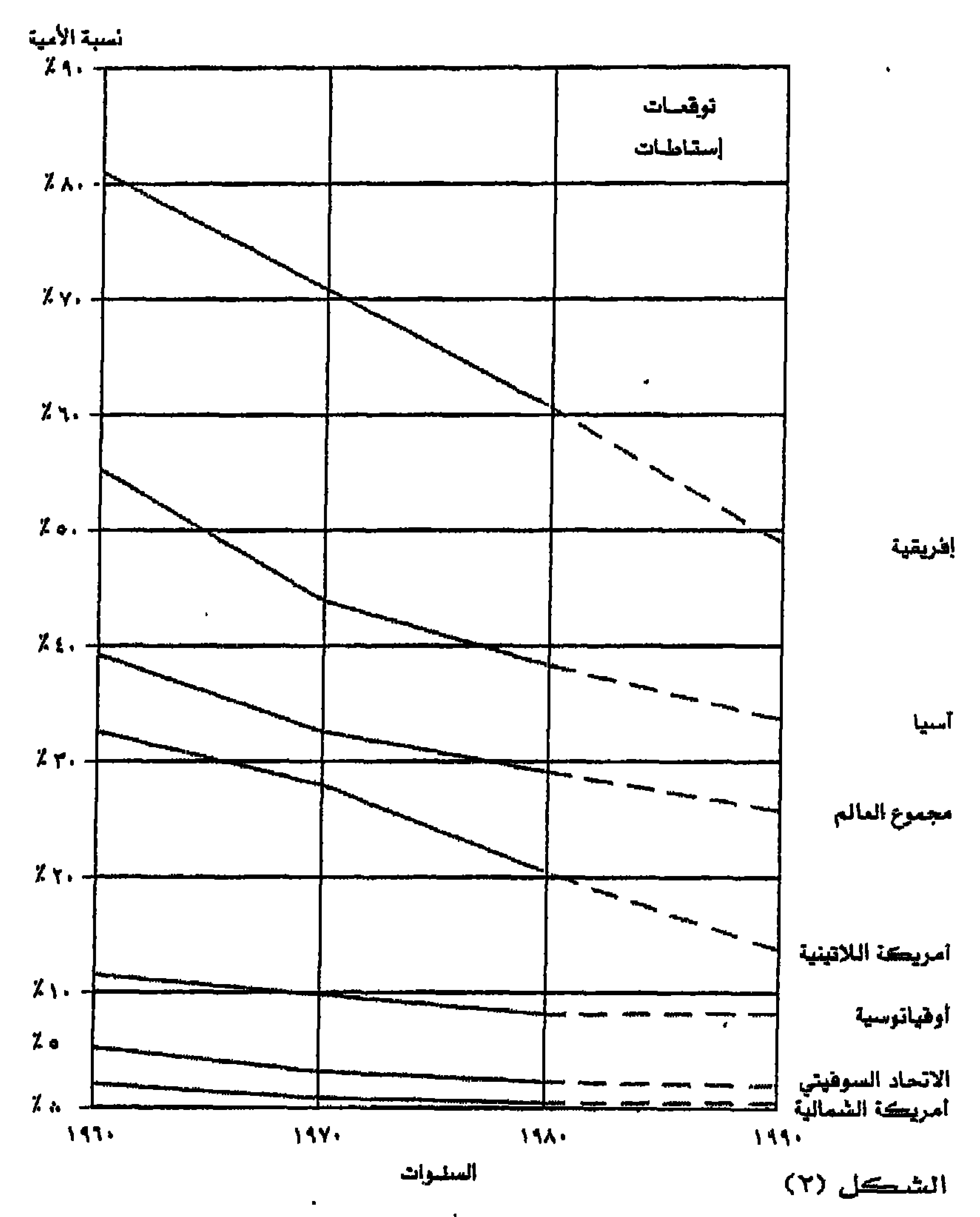
خطة توزيع مراكز محوأمية وتعليم الكبار للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠

م	المركز	محوأمية			الصفوف			الصفوف		
		١	٢	٣	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
١	حسان بن ثابت (ذكور)	_	١	١	-	-	١	-	-	١
٢	حارثة بن النعمان (ذكور)	_	_	١	-	١	-	-	١	١
٣	حفص بن راشد (ذكور)	_	-	١	١	١	-	١	-	١
٤	القرم للتعليم العام (بنات)	١	٢	١	١	١	١	١	١	١
٥	أمامه بنت أبي العاص (بنات)	١	١	١	١	١	١	-	١	١
٦	عاتكة بنت زيد (بنات)	١	١	١	١	١	١	١	_	١
٧	عائشة بنت مسعود	١	١	١	-	-	-	-	١	١
٨	النبع للتعليم الأساسي (بنات)	١	-	-	-	١	-	-	١	١
٩	رابعة العدوية (بنات)	١	١	١	١	١	١	_	_	_



الشكل (١)

أعداد الأميين الكبار (بالمليون)
في أكثر بلدان العالم عدداً من الأميين



الشكل (٢)

النسب المئوية للأمية لفئة الأعمار من ١٥ سنة فأكثر

بحسب مناطق العالم المختلفة والمتوسط في مجموع العالم في أعوام

١٩٦٠و ١٩٧٠و ١٩٨٠ وإسقاطاتها لعام ١٩٩٠

ملحق (١)

قائمة الدول حسب عدد مستخدمي الإنترنت:

قدم الاتحاد الدولي للإتصالات ومكتب (Nielsen/NetRatings) إحصائيات دقيقة حول نسبة توصيل سكان العالم بشبكة الإنترنت، وهي عدد المرتبطين بشبكة الإنترنت مقارنة بالعدد الجملي للسكان في بلد معين أوفي جهة محددة، فعدد سكان العالم حوالي ست مليارات ونصف نسمة، منها حوالي مليار و٢٤٥ مليون يستخدمون شبكة الإنترنت، أي ما يمثل نسبة توصيل بشبكة الإنترنت تقارب ١٨ ٪ ، وهذا يعني أن ٨٢٪ هي نسبة الأمية الإلكترونية في المعمورة. وبمعنى آخر إن حوالي ٨٢ ٪ من سكان العالم لم تشملهم الثورة المعلوماتية بعد ولم يعتمدوا التكنولوجيات الحديثة لتأمين مختلف تعاملاتهم في شتى المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية وغيرها من الأنشطة الحيوية.

بل إن نسبة ١٨ ٪ من سكان العالم المتصلون بشبكة الإنترنت، فقد بينت هذه الإحصائيات مدى تفاوت هذه التوصيلية بين مختلف القارات، بل وحتى بين مختلف الشعوب في نفس القارة، إذ نلاحظ أن هذه التوصيلية تبلغ ٤,٧ ٪ في القارة الإفريقية ولكنها تفوق ٥٥٪ في القارة الأوقوانية و٧٠ ٪ في أمريكا الشمالية، وتعد القارة الإفريقية حوالي ٩٣٣ مليون و٥٠٠ ألف نسمة منها حوالي ٤٤ مليون منخرط بشبكة الإنترنت، وبالتالي فإن نسبة التوصيل تقارب ٤,٧ ٪. ثم تأتي بعدها القارة الآسيوية التي تعد حوالي ٣ مليارات و٧٠٠ مليون نسمة منها حوالي ٤٦٠ مليون مستخدم لشبكة الإنترنت أي بنسبة توصيل تقارب ١٢,٤ ٪. ثم منطقة الشرق الأوسط التي

تعد حوالي ١٩٤ مليون نسمة منها حوالي ٣٤ مليون مستخدم لشبكة الإنترنت أي بنسبة ١٧,٣ ٪.

ثم تأتي أمريكا اللاتينية التي تعد حوالي ٥٦٠ مليون نسمة منها حوالي ١١٦ مليون مستخدم لشبكة الإنترنت أي بنسبة توصيل تقارب ٢١ ٪ 20.8٪. ثم أوروبا التي تعد حوالي ٨١٠ مليون نسمة منها حوالي ٣٣٨ مليون مستخدم لشبكة الإنترنت أي بنسبة توصيل تقارب ٤١,٧ ٪. ثم القارة الأوقوانية التي تعد حوالي ٣٫٥ مليون نسمة منها حوالي ١٩ مليون مستخدم بشبكة الإنترنت أي بنسبة توصيل عالية تفوق ٥٥ ٪. وتأتي أمريكا الشمالية التي تضم بالأساس الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فهي تعد حوالي ٣٣٥ مليون نسمة منها حوالي ٢٣٥ مليون مستخدم لشبكة الإنترنت أي بنسبة توصيل تفوق ٧٠ ٪، وهي أعلى نسبة توصيل بشبكة الإنترنت في العالم.

وبالنسبة للدول العربية والشرق الأوسط وارتباط سكانها بشبكة الإنترنت في الفترة المتراوحة بين سنتي ٢٠٠٠ م و٢٠٠٧م حيث تضاعفت نسبة التوصيل بالشبكة تسع مرات في الشرق الأوسط وأكثر من ثماني مرات في إفريقيا. في حين أن هذه النسبة قد تضاعفت فقط خمس مرات تقريبا في أمريكا اللاتينية وثلاث مرات في آسيا ومرتان في أوروبا ومرة واحدة في أمريكا الشمالية وأوقوانيا، والملاحظ أن القارة الإفريقية تتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بينها فنسبتهم حوالي ٠,٠٣ ٪ بليبيريا و٠,٢٪ بأثيوبيا و٠,٥ ٪ بدولة مالي، بينما تبلغ ٢٤,٧٪ في جزيرة سيشيل و٢٣,٢ بجزر موريشيوس، وربما ترجع هذه النسب العالية نسبيا كسيشال وموريشيوس لأسباب موضوعية تتعلق بصغر حجمها واستمرار إقامة المستعمر فيها والعلاقة

المتينة في التعاملات بينها وبين البلدان المستعمرة. ولكن المقارنة تصبح أصح لو اعتمدنا شعوبا أخرى مثل مصر ونيجيريا وتونس والمغرب والجزائر وأثيوبيا وغيرها، حينها نلاحظ أن المغرب الشقيق يتصدر دول القارة الإفريقية بنسبة ١٥,١٪ ثم جنوب إفريقيا بنسبة ١٠,٣ ٪ ثم تونس بنسبة ٩,٢٪ وزيمبابوي بنسبة ٨,١ ٪ والسودان بنسبة ٧,٦ ٪ ومصر بنسبة ٧٪ .

كما صنفت الإحصائيات المذكورة التوصيلية حسب اللغات المنطوقة المعتمدة من قبل مستخدمي شبكة الإنترنت، فنجد أن العشرة لغات الأولى الأكثر استخداما في شبكة الإنترنت، من بين حوالي ٦٠٠ لغة منطوقة في العالم، هي : الانجليزية بنسبة (31.2)٪ والصينية بنسبة15.7 ٪ والاسبانية بنسبة 8.7 ٪ واليابانية بنسبة (7.4)٪ والفرنسية بنسبة (5) ٪ والألمانية بنسبة (5) ٪ والبرتغالية بنسبة ٤ ٪ والكورية بنسبة (2.9) ٪ والايطالية بنسبة (2.7) ٪ والعربية بنسبة2.5٪ وبقية اللغات الأخرى التي تمثل في مجموعها بنسبة(15)٪ من مجموع مستخدمي شبكة الإنترنت.

التاريخ	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	النسبة من عدد السكان[2]	الترتيب
2009	العالم	1.581.5	٪23.6	—
2009	الاتحاد الأوروبي	297,00	٪60.7	-
2009	الصين	298.00	٪22.4	1
2009	الولايات المتحدة	227.19	٪74.7	2
2009	اليابان	94.000	٪73.8	3

التاريخ	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	النسبة من عدد السكان[2]	الترتيب
2009	الهند	81.000	٪7.1	4
2009	البرازيل	67.510	٪34.4	5
2009	ألمانيا	55.221	٪67.0	6
2009	المملكة المتحدة	43.753	٪71.8	7
2009	فرنسا	40.858.35	٪65.7	8
2009	روسيا	38.000, 0	٪27.0	9
2009	كوريا الجنوبية	36.794.80	٪76.1	10
2009	إسبانيا	28,552,60	٪70.5	11
2009	إيطاليا	28.388.92	٪48.8	12
2009	المكسيك	27.400.00	٪24.9	13
2009	تركيا	26.500.00	٪35.0	14
2009	إندونيسيا	25.000.00	٪10.5	15
2009	كندا	23.999.50	٪72.3	16
2009	إيران	23.000.00	٪34.9	17
2009	فيتنام	20.993.37	٪24.4	18
2009	فلبين	20.650.00	٪21.5	19
2009	بولندا	20.020.36	٪52.0	20

التاريخ	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	النسبة من عدد السكان[2]	الترتيب
2009	الأرجنتين	20.000.00	%49.4	21
2009	السعودية	17.880.00	%72.7	22
2009	باكستان	17,500,00	%10.1	23
2009	كولومبيا	17.478.50	%38.8	24
2009	أستراليا	16.926.01	%80.6	25
2009	ماليزيا	15.868.00	%62.8	26
2009	تايوان	15.140.00	%66.1	27
2009	هولندا	13,791,80	%82.9	28
2009	تايلند	13,416,00	%20.5	29
2009	مصر	10.532.40	%12.9	30
2009	نيجيريا	10,000,00	%6.8	31
2009	تشيلي	8,368,719	%50.9	32
2009	بيرو	7,636,400	%26.2	33
2009	رومانيا	7,430,000	%33.4	34
2009	السويد	7,295,200	%80.7	35
2009	بلجيكا	7,006,400	%67.3	36
2009	فنزويلا	6,723,616	%25.5	37
2009	أوكرانيا	6,700,000	%14.6	38

الترتيب	النسبة من عدد السكان[2]	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	الدولة	التاريخ
39	٪19.2	6,600,000	المغرب	2009
40	٪76.0	5,762,700	سويسرا	2009
41	٪68.3	5,601,700	النمسا	2009
42	٪74.0	5.263.146	الكيان الصهيوني	2009
43	٪52.5	5,215,400	المجر	2009
44	٪48.8	4,991,300	التشيك	2009
45	٪46.0	4,932,495	اليونان	2009
46	٪69.5	4,878,713	هونغ كونغ	2009
47	٪9.4	4,590,000	جنوب أفريقيا	2009
48	٪80.4	4,408,100	الدنمارك	2009
49	٪83.0	4,353,142	فنلندا	2009
50	٪39.8	4,249,200	البرتغال	2009
51	٪86.0	3,993,400	النرويج	2009
52	٪10.4	3,500,000	الجزائر	2009
53	٪8.7	3,500,000	السودان	2009
54	٪17.6	3,470,000	سوريا	2009

التاريخ	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	النسبة من عدد السكان[2]	الترتيب
2009	نيوزيلندا	3,360,000	٪80.5	55
2009	سنغافورة	3,104,900	٪67.4	56
2009	سلوفاكيا	3,018,400	٪55.3	57
2009	جمهورية الدومنيكان	3,000,000	٪31.6	58
2009	كينيا	3,000,000	٪7.9	59
2009	روسيا البيضاء	2,809,800	٪29.0	60
2009	تونس	2,800,000	٪27.0	61
2009	صربيا	2,602,478	٪32.4	62
2009	أيرلندا	2,410,549	٪58.0	63
2009	أوزبكستان	2,400,000	٪8.8	64
2009	بلغاريا	2,368,000	٪32.6	65
2009	الإمارات العربية المتحدة	2,260,000	٪48.9	66
2009	ليتوانيا	2,103,471	٪59.0	67
2009	كرواتيا	1,984,800	٪44.2	68
2009	كازاخستان	1,900,600	٪12.4	69

التاريخ	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	النسبة من عدد السكان[2]	الترتيب
2009	إكوادور	1,759,000	٪12.3	70
2009	لبنان	1,570,000	٪39.5	71
2009	كوستاريكا	1,500,000	٪35.7	72
2009	أذربيجان	1,500,000	٪18.3	73
2009	البوسنة والهرسك	1,441,000	٪31.4	74
2009	زيمبابوي	1,351,000	٪11.9	75
2009	لاتفيا	1,324,800	٪59.0	76
2009	جواتيمالا	1,320,000	٪10.2	77
2009	كوبا	1,310,000	٪11.5	78
2009	سلوفينيا	1,300,000	٪64.8	79
2009	الأردن	1,126,700	٪18.2	80
2009	الأوروجواي	1,100,000	٪31.6	81
2009	بورتوريكو	1,000,000	٪25.3	-
2009	بوليفيا	1,000,000	٪10.4	82
2009	جمهورية مقدونيا	906,979	٪44.0	83
2009	الكويت	900,000	٪34.7	84

الترتيب	النسبة من عدد السكان[2]	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	الدولة	التاريخ
85	٪3.8	880,000	غانا	2009
86	٪65.4	854,600	إستونيا	2009
87	٪6.1	820,000	السنغال	2009
88	٪3.7	771,700	سريلانكا	2009
89	٪10.8	763,000	إلسلفادور	2009
90	٪14.0	750,000	قيرغيزستان	2009
91	٪2.4	750,000	أوغندا	2009
92	٪22.5	745,300	بنما	2009
93	٪16.2	700,000	مولدافيا	2009
94	٪16.0	580,000	ألبانيا	2009
95	٪7.8	530,300	باراجواي	2009
96	٪4.3	500,000	زامبيا	2009
97	٪1.5	500,000	أفغانستان	2009
98	٪0.3	500,000	بنجلاديش	2009
99	٪4.0	498,000	أنجولا	2009
100	٪6.7	484,200	طاجيكستان	2009
101	٪5.6	424,200	هندوراس	2009
102	٪1.0	400,000	تنزانيا	2009

الترتيب	النسبة من عدد السكان[2]	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	الدولة	التاريخ
103	٪1.4	397,500	نيبال	2009
104	٪21.0	377,000	كوسوفو	2009
105	٪2.0	370,000	الكاميرون	2009
106	٪74.9	363,900	لوكسمبورغ	2009
107	٪7.8	360,000	جورجيا	2009
108	٪14.8	355,000	فلسطين	2009
109	٪42.6	351,000	قطر	2009
110	٪26.7	340,000	موريشيوس	2007
111	٪10.3	340,000	سلطنة عمان	2009
112	٪41.0	324,880	قبرص	2009
113	٪10.7	320,000	منغوليا	2009
114	٪5.5	320,000	توجو	2009
115	٪1.4	320,000	اليمن	2009
116	٪1.5	300,000	ساحل العاج	2009
117	٪0.4	291,000	إثيوبيا	2009
118	٪41.3	280,000	الجبل	2009

التاريخ	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	النسبة من عدد السكان[2]	الترتيب
	الأسود			
2009	العراق	275,000	1.0٪	119
2009	أيسلندا	273,930	90.0٪	120
2009	ليبيا	260,000	4.2٪	121
2009	البحرين	250,000	34.8٪	122
2009	ماكاو	238,000	43.6٪	-
2009	جمهورية الكونغو الديمقراطية	230,400	0.3٪	123
2009	ريونيون	220,000	27.4٪	-
2009	موزمبيق	200,000	0.9٪	124
2009	بروناي	176,029	46.2٪	125
2009	أرمينيا	172,800	5.8٪	126
2009	نيكاراجوا	155,000	2.7٪	127
2009	بنين	150,000	1.8٪	128
2009	ملاوي	139,500	1.0٪	129
2009	إرتيريا	120,000	2.2٪	130
2009	بابوا غينيا الجديدة	110,000	1.9٪	131

التاريخ	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	النسبة من عدد السكان[2]	الترتيب
2009	مدغشقر	110,000	%0.5	132
2009	ناميبيا	101,000	%4.8	133
2009	جامبيا	100,200	%5.8	134
2009	بوتسوانا	100,000	%5.1	135
2009	لاوس	100,000	%1.5	136
2009	رواندا	100,000	%1.0	137
2009	مالي	100,000	%0.8	138
2009	الصومال	98,000	%1.0	139
2009	مالطا	95,000	%23.5	140
2009	الجابون	82,000	%5.5	141
2009	بوركينا فاسو	80,000	%0.5	142
2009	ليسوتو	70,000	%3.3	143
2009	جمهورية الكونغو	70,000	%1.8	144
2009	تركمنستان	70,000	%1.4	145
2009	كمبوديا	70,000	%0.5	146
2009	بوروندي	60,000	%0.7	147

التاريخ	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	النسبة من عدد السكان[2]	الترتيب
2009	تشاد	60.000	%0.6	148
2009	أندورا	58,900	%71.3	149
2009	جرينلاند	52,000	%90.3	-
2009	غينيا	50,000	%0.5	150
2009	جزر برمودا	48,000	%71.2	-
2009	سوازيلند	42,000	%3.7	151
2009	بوتان	40,000	%5.9	152
2009	النيجر	40,000	%0.3	153
2009	ميانمار	40,000	%0.1	154
2009	جزر فارو	37,500	%77.1	—
2009	الرأس الأخضر	37,000	%8.7	155
2009	غينيا بيساو	37,000	%2.5	156
2009	مالديف	33,000	%8.6	157
2009	سيشيل	32,000	%37.0	158
2009	موريتانيا	30,000	%1.0	159

التاريخ	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	النسبة من عدد السكان[2]	الترتيب
2009	ليختنشتاين	23.000	٪66.6	160
2009	ساوتومي وبرينسيبي	23,000	٪11.2	161
2009	جزر القمر	21,000	٪2.9	162
2009	موناكو	20,000	٪60.9	163
2009	ليبيريا	20.000	٪0.6	164
2009	سان مارينو	15,600	٪52.0	165
2009	جمهورية أفريقيا الوسطى	13,000	٪0.3	166
2009	سيراليون	13,000	٪0.2	167
2009	جيبوتي	11,000	٪2.2	168
2009	جبل طارق	9,853	٪35.2	—
2009	غينيا الاستوائية	8,000	٪1.3	169
2009	سانت هلينا	1,000	٪13.2	—

التاريخ	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت[1]	النسبة من عدد السكان[2]	الترتيب
2009	الفاتيكان	93	٪16.9	171
2	كوريا الشمالية	-	-	172

قائمة الدول حسب نسبة القادرين على القراءة والكتابة ونحوهما، حيث اعتمدت على تقرير برنامج التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧–٢٠٠٨.[1][2] [3][4]

الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
كوبا	99.8	1
إستونيا	99.8	1
بولندا	99.8	1
بربادوس	99.7	4
لاتفيا	99.7	4
سلوفينيا	99.7	4
روسيا البيضاء	99.6	7
ليتوانيا	99.6	7
كازاخستان	99.5	9
طاجيكستان	99.5	9

الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
أرمينيا	99.4	11
المجر	99.4	11
روسيا	99.4	11
أوكرانيا	99.4	11
أوزبكستان	99.4	11
مولدافيا	99.1	16
أستراليا	99.0	17
النمسا	99.0	17
بلجيكا	99.0	17
كندا	99.0	17
التشيك	99.0	17
الدنمارك	99.0	17
فنلندا	99.0	17
فرنسا	99.0	17
ألمانيا	99.0	17
غويانا	99.0	17
أيسلندا	99.0	17

الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
أيرلندا	99.0	17
اليابان	99.0	17
كوريا الجنوبية	99.0	17
لوكسمبورج	99.0	17
هولندا	99.0	17
نيوزيلندا	99.0	17
النرويج	99.0	17
سلوفاكيا	99.0	17
إسبانيا	99.0	17
السويد	99.0	17
سويسرا	99.0	17
الولايات المتحدة	99.0	17
المملكة المتحدة	99.0	17
تونغا	98.9	41
أذربيجان	98.8	42
تركمنستان	98.8	42
ألبانيا	98.7	44

الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
قيرغيزستان	98.7	44
ساموا	98.6	46
إيطاليا	98.4	47
ترينيداد وتوباجو	98.4	47
بلغاريا	98.2	49
كرواتيا	98.1	50
منغوليا	97.8	51
سانت كيتس ونيفيس	97.8	51
رومانيا	97.3	53
تايوان	97.3	53
الأرجنتين	97.2	55
الكيان الصهيوني	97.1	55
قبرص	96.8	56
الأوروجواي	96.8	56
البوسنة والهرسك	96.7	58
صربيا	96.4	59

الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
مالديف	96.3	59
جمهورية مقدونيا	96.1	60
اليونان	96.0	61
جريناد	96.0	61
البهاما	95.8	63
تشيلي	95.7	64
كوستاريكا	94.9	65
سانت لوسيا	94.8	66
هونج كونج	94.6	67
فيجي	94.4	68
البرتغال	93.8	69
باراغواي	93.5	70
الكويت	93.3	71
فنزويلا	93.0	72
كولومبيا	92.8	73
مالطا	92.8	74
بروناي	92.7	75

الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
فلبين	92.6	76
تايلند	92.6	76
سنغافورة	92.5	78
فلسطين	92.4	79
بنما	91.9	80
سيشيل	91.8	81
المكسيك	91.6	82
الأردن	91.1	83
إكوادور	91.0	84
الصين	90.9	85
سريلانكا	90.7	86
إندونسيا	90.4	87
فيتنام	90.3	88
ميانمار	89.9	89
سورينام	89.6	90
زيمبابوي	89.4	91
قطر	89.0	92

الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
ماليزيا	88.7	93
الإمارات العربية المتحدة	88.7	93
البرازيل	88.6	95
لبنان	88.3	96
سانت فنسينت والجريتادينز	88.1	97
دومينيكا	88.0	98
بيرو	87.9	99
تركيا	87.4	100
جمهورية الدومنيكان	87.0	101
غينيا الاستوائية	87.0	101
بوليفيا	86.7	103
البحرين	86.5	104
أنتيجا وبربودا	85.8	105
ناميبيا	85.0	106

الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
ساوتومي وبرينسيبي	84.9	107
جمهورية الكونغو	84.7	108
موريشيوس	84.3	109
ليبيا	84.2	110
الجابون	84.0	111
المملكة العربية السعودية	82.9	112
إيران	82.4	113
جنوب أفريقيا	82.4	113
ليسوتو	82.2	115
سلطنة عمانْ	81.4	116
بوتسوانا	81.2	117
الرأس الأخضر	81.2	117
سوريا	80.8	119
إلسلفادور	80.6	120
هندوراس	80.0	121

الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
جامايكا	79.9	122
سوازيلند	79.6	123
نيكاراغوا	76.7	124
جزر سليمان	76.6	126
بليز	75.1	127
تونس	74.3	128
فانواتو	74.0	129
كمبوديا	73.6	130
كينيا	73.6	131
مصر	71.4	132
مدغشقر	70.7	133
جيبوتي	70.3	134
المغرب	70.2	135
الجزائر	69.9	136
تنزانيا	69.4	137
جواتيمالا	69.1	138
نيجيريا	69.1	139

الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
لاوس	68.7	140
زامبيا	68.0	141
الكاميرون	67.9	142
أنجولا	67.4	143
جمهورية الكونغو	67.2	144
أوغندا	66.8	145
رواندا	64.9	146
ملاوي	64.1	147
الهند	61.0	148
السودان	60.9	149
إرتيريا	60.5	150
بوروندي	59.3	151
غانا	57.9	152
بابوا غينيا الجديدة	57.3	153
جزر القمر	56.8	154
هايتي	54.8	155
اليمن	54.1	156

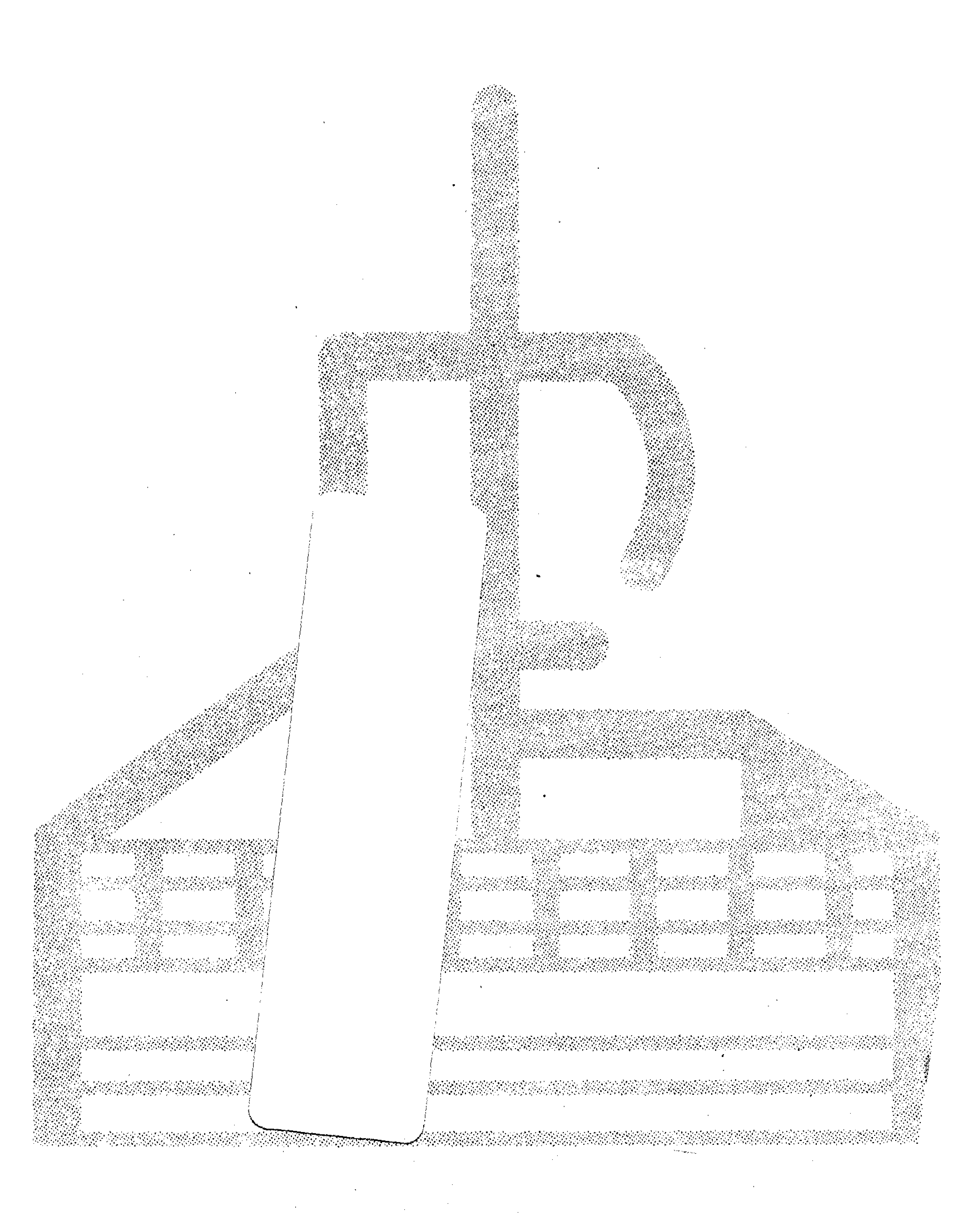
الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
توجو	53.2	157
موريتانيا	51.2	158
تيمور الشرقية	50.1	159
باكستان	49.9	160
ساحل العاج	48.7	161
جمهورية أفريقيا الوسطى	48.6	162
نيبال	48.6	162
بنغلاديش	47.5	164
بوتان	47.0	165
غينيا بيساو	44.8	166
جامبيا	42.5	167
السنغال	39.3	168
موزمبيق	38.7	169
إثيوبيا	35.9	170
سيراليون	34.8	171
بنين	34.7	172

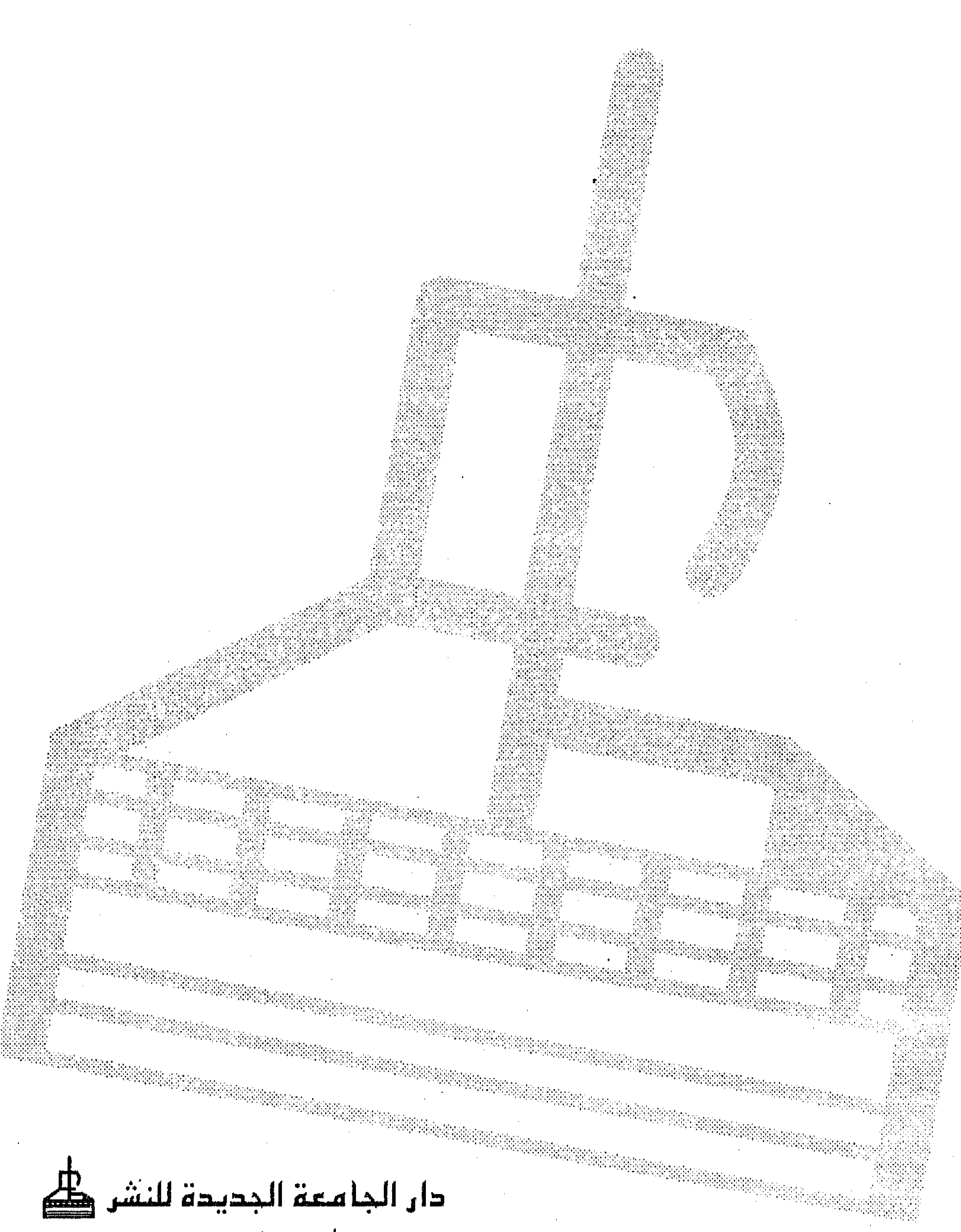
الدولة	نسبة التحصيل	الترتيب
غينيا	29.5	173
النيجر	28.7	174
تشاد	25.7	175
مالي	24.0	176
بوركينا فاسو	23.6	177

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

رقم الإيداع	٢٠١١/١٠٢٤٣
الترقيم الدولى I.S.B.N	
978-977-328-869-7	




دار الجامعة الجديدة للنشر

٣٨ شارع سوتير ـ الأزاريطة الإسكندرية ت : ٤٨٦٣٦٢٩ - ٤٨٦٨٠٩٩

E-mail. : darelgamaaelgadida@hotmail.com

www.darggalex.com info@darggalex.com


Bibliotheca Alexandrina
1212673
دار الجامعة الجديدة
٣٨ - ٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية
تليفون : ٤٨٦٣٦٢٩ فاكس : ٤٨٥١١٤٣ تليفاكس : ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail:darelgamaaelgadida@hotmail.com
www.darggalex.com info@darggalex.com